جامعـــــــة 8 مـــــــــاي 1945
ـقالمـــــــــةـ
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــــة والتجاريـــــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

إعداد الطالب:
- **مروان شيحة.**

اشراف الاستاذة:
د/ آسيا سعدان.

نوقشت علنا يوم 29 جوان 2022 أمام اللجنة المكونة من:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
عبد الواحد غردة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
فهيمة خلف الله	أستاذ محاضر أ	مناقشا
آسيا سعدان	أستاذ محاضر أ	مؤطرا

السنة الجامعية: 2021-2022

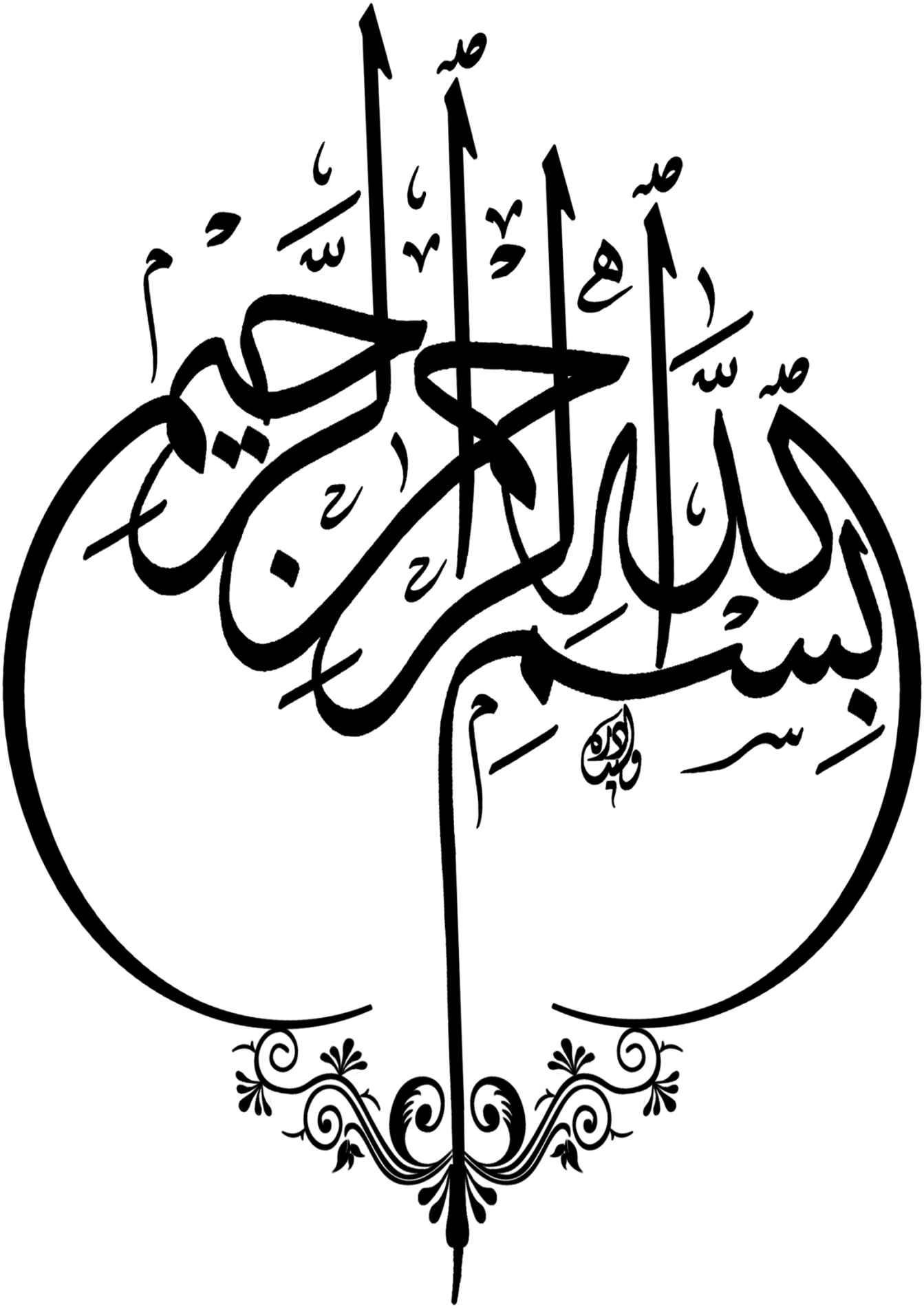
بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

إن الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وحده لا شريك له، خلق العباد وهيئ الأسباب، يمهد كل سبيل وييسر كل عسير "اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدَ حَتَّى تَرْضَى، وَلَكَ الْحَمْدَ إِذَا رَضِيَتْ، وَلَكَ الْحَمْدَ بَعْدَ الرِّضَا، وَلَكَ الْحَمْدَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَفِي كُلِّ حِينَ، اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدَ حَمْدًا كثيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ".

و الصلاة والسلام على أعظم أستاذ في الحياة وسيد العلماء محمد ﷺ

أولا وقبل كل شيء الحمد لله الذي أعانني، وما منه علي من توفيق وما منحني إياه من قدرة على تخطي الصعاب في إنجاز عملي هذا المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر والإحترام للأستاذة المشرفة "آسيا سعدان" صاحبة الفضل بعد الله في إنجازي عملي هذا،

حيث أنها لم تبخل علي بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة وإشر افها المتواصل على المذكرة .... أشكرها شكرا يليق بمقامها بارك الله فيها ونفع بها خلقه.

نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى كل الأساتذة الذين مررنا بهم في مشوارنا الدراسي من الإبتدائي إلى يومنا هذا، كما نتوجه بالشكر الخاص لكل أفراد قسم العلوم الإقتصادية بجامعة قالمة وبالخصوص الأساتذة الذي أعانونا إلى كل الزملاء والزميلات شكرا

كما نتوجه بالشكر المسبق إلى السادة لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة عملنا وتقييمه .

وفي الآخير إلى كل من كانت له يد في إنجاز هذه الرسالة من بعيد أومن قريب أو حتى أعاننا بكلمة تشجيع نقول له شكرا جزيلا.

الإهداء

ها هنا تنتهي مسيرتي الدراسية، راجي من الله تعالى أن تكون بداية لنجاحات جديدة

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من منحتين القوة والعزيمة لمواصلة دربي، إلى التي عانت ولم تيأس لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر "أمي الغالية" أطال الله في عمرها.

إلى روح من رحل عني، وما زال دوي نصائحه توجهني، إلى قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة أبي رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جناته.

إلى جميع أفراد عائلي وبالأخص أختي الغالية "دنيا" حفظها الله، وإبن خالي أخي وصديقي "نصر الدين".

إلى عائلتي الثانية إخوتي وأصدقائي والتي ولدتهم الأيام تقاسمت معهم معظم فرحي وحزني كل واحد بإسمه.

إلى من سأفتقدهم، إلى من جعلوا إخوتي في الله، رفقاء الدرب زملائي وأصدقاء المشوار "أيمن، إسكندر وهيثم"

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور البنوك الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي، بصفتها أحد الأطراف المسؤولة والتي يمكن لها من التأثير على هذه الظاهرة، لما تتوفر عليه من خصائص ومزايا عن باقي الأطراف والتي تمكنها من إستقطاب العديد من الشرائح المستبعدة، وعليه فقد قمنا بالتطرق إلى البنوك الإسلامية أولا، ثم الشمول المالي وإيجاد العلاقة بين المتغيرين، ولإثراء الدراسة تم التطرق إلى جانب تطبيقي حول دور البنوك الإسلامية الجزائرية في تعزيز الشمول المالي داخل الوطن، وقبل ذلك تم التعرف على مستويات الشمول المالي في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تسجل ضعف في مستويات الشمول المالي، الأمر الذي يلزم تحرك الجهات المعنية بوضع إستراتجية وطنية لدعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وفي سبيل ذلك فإن البنوك الإسلامية في الجزائر كانت لها العديد من الجهود في هذا المجال ومحاولة تقليص الفجوة الموجودة وحالات الإستبعاد المالي في الجزائر، من خلال دعمها للبنية التحتية المصرفية والعمل على نشر الثقافة المالية للأفراد، في حين تبقى أبرز مساهمة لها من خلال تلبية وتوفير حاجيات الأفراد والمؤسسات خاصة الشريحة المستبعدة لأسباب ومعتقدات دينية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، البنوك الإسلامية، التثقيف المالي، الخدمات المالية، التمويل الإسلامي.

Abstract :

This study aims to try to identify the role of Islamic banks and their contribution to promoting financial inclusion, as one of the responsible parties that can influence this phenomenon, due to its characteristics and advantages over the rest of the parties that enable it to attract many excluded segments. By addressing Islamic banks first, then financial inclusion and finding the relationship between the two variables, and to enrich the study, an applied aspect was addressed about the role of Algerian Islamic banks in promoting financial inclusion within the country, and before that, the levels of financial inclusion in Algeria were identified.

The study found that Algeria records weakness in the levels of financial inclusion, which requires the concerned authorities to develop a national strategy to support and enhance financial inclusion in Algeria. Financial exclusion in Algeria, through its support for the banking infrastructure and the dissemination of financial culture for individuals, while remaining the most prominent contribution to it by meeting and providing the needs of individuals and institutions, especially the segment excluded for religious reasons and beliefs.

key words: financial inclusion, Islamic banks, financial education, financial services, Islamic finance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الشكروالتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**VI**
قائمة المختصرات	**VIII**
المقدمة	**أ-د**
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	**07**
المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية	**07**
المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية	**08**
المطلب الثالث: أوجه الإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	**09**
المبحث الثاني: عموميات حول البنوك الإسلامية	**11**
المطلب الأول: أهمية البنوك الإسلامية	**11**
المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية	**11**
المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية	**14**
المبحث الثالث: أساسيات عمل البنوك الإسلامية	**15**
المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وإستخداماتها	**15**
المطلب الثاني: الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية	**27**
المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية	**32**
خلاصة	**34**
الفصل الثاني: البنوك الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: مدخل للشمول المالي	**37**
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي	**37**

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الشمول المالي	41
المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي	42
المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي	44
المطلب الأول: مؤشرات قياس الشمول المالي والمصرفي	44
المطلب الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي	46
المطلب الثالث: معوقات الشمول المالي	51
المبحث الثالث: البنوك الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي	52
المطلب الأول: دور البنوك الإسلامية في الحد من الإستبعاد الطوعي	52
المطلب الثاني: دور البنوك الإسلامية في التقليل من الإستبعاد الإجباري	54
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي	55
خلاصة	57
الفصل الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	
تمهيد	59
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر	60
المطلب الأول: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية	60
المطلب الثاني: إستخدام الحسابات في المعاملات المالية	66
المطلب الثالث: الإدخار والإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	68
المبحث الثاني: دور البنوك الإسلامية في دعم البنية التحتية وحماية المستهلك	73
المطلب الأول: منهجية الدراسة	73
المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من خلال دعم البنية التحتية	76
المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي عن طريق حماية المستهلك	82
المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تلبية حاجيات العملاء وتثقيفهم	85
المطلب الأول: خدمات البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي	85
المطلب الثاني: التثقيف المالي من خلال البنوك الإسلامية	92
خلاصة	95
الخاتمة	97
قائمة المراجع	101

قائمة الجداول والأشكال والمختصرات

الرقم	عنـــوان الجدول	الصفحة
(01-01)	أوجه الإختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية	10
(01-02)	مبادئ الشمول المالي	47
(01-03)	نسبة المئوية ملكية الحسابات المصرفية	60
(02-03)	نسب المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال سنة 2017	66
(03-03)	نسبة البالغين الذين لم يقوموا بأي عملية سحب أو ايداع	68
(04-03)	نسب البالغين الذين ادخروا أموال في الجزائر	68
(05-03)	نسب البالغين الذين قاموا بادخار حسب الوسيلة المستعملة	69
(06-03)	نسبة الاقتراض العام الماضي خلال سنة 2017	70
(07-03)	طريقة الاقتراض للبالغين فوق سن 15	70
(08-03)	البنوك محل الدراسة	73
(09-03)	قائمة البنوك التجارية في الجزائر	77
(10-03)	البنوك الاسلامية في الجزائر	78
(11-03)	تطور الفروع البنكية لبنك البركة ومصرف السلام	80
(12-03)	مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية	80
(13-03)	الانتشار والكثافة المصرفية للبنوك الإسلامية في الجزائر	80
(14-03)	عدد الصرَفات الألية لبنك البركة ومصرف السلام	81
(15-03)	الخدمات الالكترونية لبنك البركة وبنك السلام	82
(16-03)	العوائد ورسوم لدى بنك البركة ومصرف السلام	83
(17-03)	الخدمات البنكية المقدمة على مستوى بنك البركة	85
(18-03)	الخدمات البنكية المقدمة على مستوى بنك السلام	86
(19-03)	الخدمات المتوفرة على مستوى النوافذ الإسلامية	87

(20-03)	تطورقيمة التمويلات في بنك البركة	89
(21-03)	تطورقيمة التمويلات في بنك السلام	90
(22-03)	تطورالودائع لدى بنك البركة	91
(23-03)	تطورالودائع لدى بنك السلام	91

الرقم	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
(01-01)	خطوات عملية التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية	18
(02-01)	خطوات عملية التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية	19
(03-01)	خطوات عملية التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية	21
(04-01)	خطوات عملية التأجير في البنوك الإسلامية	22
(05-01)	خطوات عملية التمويل بالسلم في البنوك الإسلامية	23
(06-01)	خطوات عملية التمويل بالإستصناع في البنوك الإسلامية	24
(07-01)	مصادروإستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية	26
(08-01)	عملية فتح الإعتمادات المستندية في البنوك الإسلامية	28
(09-01)	عملية إصدارخطابات الضمان في البنوك الإسلامية	29
(10-01)	خدمة تحويل الأموال في البنوك الإسلامية	29
(11-01)	عملية المتاجرة بالعملات في البنوك الإسلامية	31
(01-02)	الخدمات المالية للأفراد	40
(02-02)	أبعاد الشمول المالي	43
(03-02)	خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي	48
(04-02)	العناصر الرئيسية لإستراتيجية الشمول المالي	51
(05-02)	ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي	55
(01-03)	نسبة ملكية الحسابات للبالغين فوق سن 15 سنة	61
(02-03)	نسبة ملكية الحسابات للبالغين حسب الجنس	62
(03-03)	نسبة ملكية الحسابات للبالغين حسب القوى العاملة	62
(04-03)	نسبة ملكية الحسابات للبالغين حسب المستوى المعيشي	63

(05-03)	نسبة ملكية الحسابات للبالغين الذين ينتمون إلى مناطق ريفية	64
(06-03)	نسبة ملكية الحسابات للبالغين حسب الفئات العمرية	64
(07-03)	نسب الإستبعاد المالي في الجزائر حسب الجنس والمستوى المعيشي	65
(08-03)	نسب الإستبعاد المالي في الجزائر حسب الجنس والمستوى المعيشي	66
(09-03)	نسب المئوية للبالغين الذين قاموا بتحويلات محلية	67
(10-03)	إمكانية حصول الفرد الجزائري على الاموال في حالة الطوارئ	71
(11-03)	طريقة تحصيل الفرد الجزائري للأموال في حالة الطوارئ	72
(12-03)	نموذج الدراسة	75
(13-03)	نسبة البنوك الإسلامية من القطاع البنكي الجزائري	78
(14-03)	نسبة البنوك التي تقدم خدمات إسلامية في الجزائر	79
(15-03)	تغير قيمة التمويلات لدى بنك البركة والسلام	90
(16-03)	تغير قيمة الودائع لدى بنك البركة والسلام	92

الرمز	دلالته باللغة الأجنبية	دلالته بالغة العربية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية
INFE	International Network on Financial Education	الشبكة الدولية لتثقيف المالي
G20	Group of Twenty	المجموعة العشرين
AFI	Alliance for Financial Inclusion	مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي
BCA	Algerian Central Bank	البنك المركزي الجزائري
SATIM	Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique	شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك
TPE	Terminal de paiement electronic	جهاز الدفع الإلكتروني
BIN	Bank Idendification Number	رقم التعريف البنكي

مقدمة عامة

شهد العالم تطورات عديدة ومتسارعة في المجال المعاملات المالية وحركة نقل الأموال من مفهوم الأمانة إلى الوديعة، وفي ظل حاجة الإنسان إلى التمويل ظهر النشاط المصرفي وتأسست البنوك، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمثل المصدر الرئيسي لمختلف المعاملات والخدمات المالية، وكانت هنالك العديد من التطورات في بيئة الأعمال البنكية، من تنظيمات وتشريعات وتطوير في الخدمات والمنتجات، والعمل على كسب العديد من المتعاملين.

ورغم التطور الهائل في هذا المجال، إلا أن العالم سجل العديد من حالات الإستبعاد المالي، هذا ما أدى إلى ظهور مصطلح الشمول المالي والذي أصبح أحد المفاهيم التي تلقى الإهتمام في الفترة الأخيرة، حيث بادرت العديد من الدول والمنظمات والهيئات المالية الدولية إلى التعريف به و العمل على تعزيزه، من خلال وضع إستراتجيات و سياسات تسعى من خلالها إلى توفير متطلباته، وخلق التدعيم الكافي لوصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية.

ويعتبر توفير وتلبية إحتياجات الأفراد والمؤسسات للمنتجات المالية بتكلفة والسهولة الملائمة، من أبرز الخطوات والركائز الداعمة التي يقوم عليها الشمول المالي، والتي تعتبر أحد الأنشطة الفعالة التي تتمتع بأهمية كبيرة لما لها من قدرة على جذب أكبر عدد من العملاء إلى القطاع المالي الرسمي.

وفي ظل عزوف جزء من المجتمع الجزائري على التعامل مع البنوك التقليدية، وذلك لعدم تماشي رغباته وإتجاهاته مع الخدمات البنكية التي توفرها، وميوله لما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومعتقداته الدينية، ظهرت البنوك الإسلامية في الجزائر لتساهم في وصول وتوفير الخدمات المالية الإسلامية للأفراد وبذلك إستقطاب شرية من المجتمع ودمجهم في التعامل مع القطاع البنكي.

1. إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق و من هذا المنطلق، يتسنى لنا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تساهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

وعليه تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد إقبال على التعامل مع البنوك الإسلامية؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟
- فيما تتمثل مبادرات وجهود البنوك الإسلامية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات الفرعية ارتأينا إلى وضع مجموعة من الفرضيات والتي مفادها:

الفرضية الأولى: يوجد إقبال كبير على التعامل مع البنوك الإسلامية كونها توفر منتجات مالية توافق الشريعة الإسلامية لراغبين في ذلك.

الفرضية الثانية: تعتبر مستويات الشمول المالي متدنية في الجزائر.

الفرضية الثالثة: تحاول البنوك الإسلامية الجزائرية توفير إحتياجات ورغبات العملاء بما يدور في دائرة الحلال.

3. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون الشمول المالي أصبح من مواضيع الساعة، خاصة في ظل الإهتمام الذي يتلقاه في الآونة الأخيرة من قبل الدول وهيئات الدولية، حيث أصبح عاملا مؤثرا في نمو إقتصاديات الدول و تحقيق الإستقرار المالي وتصحيح الأخطاء الهيكلية للقطاع البنكي، على غرار الجانب الإجتماعي من الإهتمام بمحدودي الدخل و فئات المهمشة وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، وكون غالبية الدول تسعى لتعزيز الشمول المالي، فقد توجهت الأنظار نحو البنوك الإسلامية كأداة لذلك.

4. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحديد الإطار النظري للدراسة و محاولة الوقوف على أهم المفاهيم الأساسية حول البنوك الإسلامية و الشمول المالي، ومعرفة العلاقة بين المفهومين.
- التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر.
- توضيح المكانة التي تحتلها البنوك الإسلامية وقدرتها على تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- الكشف عن مساهمة البنوك الإسلامية وأدواتها في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وتقديم توصيات وإقتراحات تساعد على تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال البنوك الإسلامية.

5. أسباب ودوافع إختيار الموضوع:

ترجع دوافع إختيار الموضوع إلى الأسباب التالية:

- طبيعة التخصص العلمي وعلاقته بموضوع الدراسة، و الرغبة في التعمق في البنوك الإسلامية.
- الإهتمام بالمواضيع الحديثة خاصة فيما يتعلق بالشمول المالي، و الذي يعتبر مصلح حديث النشأة مع قلة الأبحاث و الدراسات التي تعمقت في تناوله.

6. منهج الدراسة:

إن الموضوع الذي تمت معالجته و لإثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يعتبر المنهج الملائم لهذا النوع من الدراسات، ففي الجانب النظري تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة وكذلك فيما يتعلق بمفاهيم الدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات، أما في الجانب التطبيقي تم إستخدام المنهج التحليلي لما تقتضيه الدراسة من جمع البيانات عن الظاهرة وتحليلها وتحديد آثرها وإستنباط التفسيرات والإستنتاجات.

وقد تم الإعتماد على عدة أدوات لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع أهمها الكتب، الملتقيات، المجلات بالغة العربية والأجنبية ،مواقع الأنترنت، وبعض التقارير السنوية للبنوك.

7. الدراسات السابقة:

حسب إطلاعنا فإن موضوع الدراسة تم التطرق إليه من وجهات نظر تعتبر متقاربة في بعض الدراسات التي تناولتها مقالات علمية، نذكر منها:

_ **دراسة رفيقة بن عيشوبة(2018)**، بعنوان: صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي(دراسة حالة الدول العربية)، مقال منشور في مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد09، العدد 02، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة إن كان بإمكان الصناعة المالية الإسلامية أن تمثل فرصة من أجل تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

توصلت الدراسة إلى أن مستويات الشمول المالي تتفاوت بدرجة كبيرة بين الدول العربية، كما أنه كان لقطاعات التمويل الإسلامي دور كبير في تحسين هذه المستويات في بعض الدول خاصة دول مجلس تعاون الخليجي، و أنه من المرجح أن يكون للتمويل الإسلامي دور أكبر في هذا النطاق، خاصة و انه لا يزال الكثيرون في الدول العربية يقصون أنفسهم من الإستفادة من الخدمات المالية لأسباب دينية.

_ **دراسة صليحة فلاق، نادية سوداني، معمر حمدي(2021)**، بعنوان : تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مقال منشور في مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، بحيث هدفت هذه الدراسة لتوضيح أهمية تفعيل الصناعة المالية في الجزائر بإعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث تتوافق مع ثقافة وقيم المجتمع الجزائري.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعتبر من بين الدول التي تعاني من إرتفاع نسبة الإقصاء المالي، لذا تبذل الحكومة مجهودات معتبرة من أجل تعزيز الشمول المالي، و في هذا الإطار قامت بخطوات جادة لتفعيل دور الصناعة المالية الإسلامية، من حلال إصدار النظام 02/20 الذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية، مما سيسمح بنشر الثقافة المالية وتعزيز وصول جميع الفئات إلى الخدمات المالية خاصة المهمشة وميسورة الدخل الأمر الذي يساهم في تعزيز الشمول المالي.

_ **دراسة حنان دريد، طاوس غريب(2021)**، بعنوان: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مقال منشور في مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار ، الجزائر، المجلد07، العدد01، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التمويل الإسلامي كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن لها توسيع نطاق الشمول المالي.

حيث أسفرت نتائج الدراسة على أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول من شأنها إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها وإستخدامها، خصوصا الشرائح المقصاة طواعية بسبب معتقد ديني أو ثقافي.

_ أهمية هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة هي أن الدراسة الأولى لم تركز على الجزائر وإنما تطرقت إلى الدول العربية بصفة عامة، في حين الدراسة الثانية ركزت على الشبابيك الإسلامية بدل البنوك الإسلامية لتعزيز الصيرفة الإسلامية والتي بدورها تعزز

الشمول المالي، أما الدراسة الثالثة فكانت عبارة عن دراسة جزئية لعينة من المتعاملين في حين تهدف دراستنا إلى التطرق بشكل شامل للبنوك الإسلامية في الجزائر.

8. هيكل وإطار الدراسة:

من أجل الإلمام بالموضوع والإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول سبقتها المقدمة وتلتها الخاتمة، حيث تناول الفصل الأول والثاني في الجانب النظري والثالث في الجانب التطبيقي، وقد كانت على النحو التالي:

الجانب النظري: سلطنا الضوء في الفصل الأول على البنوك الإسلامية تم فيه تقديم الإطار النظري للبنوك الإسلامية شمل ثلاث مباحث وكل مبحث على ثلاث مطالب، يتمثل المبحث الأول في ماهية البنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه لعموميات حول البنوك الإسلامية، لنختم الفصل بأساسيات عمل البنوك الإسلامية.

أما الفصل الثاني فخصص للبنوك الإسلامي كأداة لتعزيز الشمول المالي، قسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث تتضمن ثلاث مطالب، تناول المبحث الأول مدخل لشمول المالي، لننتقل في المبحث الثني إلى أساسيات حول الشمول المالي، ونختم هذا الفصل بالتطرق إلى البنوك الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي بصفة عامة.

الجانب التطبيقي: والذي يتضمنه الفصل الثالث فقد تم فيه إسقاط الدراسة النظرية على الجزائر، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لمعرفة واقع الشمول المالي في الجزائر، أما المبحث الثاني والثالث فقاموا بعرض منهجية الدراسة الشاملة لدور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال تقديم لمنهجية الدراسة، ومن ثم تم تحليل المعلومات والبيانات المجمعة، ليتم في الختام تقديم مجموعة من النتائج والإقتراحات.

9. صعوبات الدراسة:

وكأي طالب وفي إطار تحضيرنا لدراسة واجهتنا بعض الصعوبات، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- قلة المراجع و الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي كونه مصطلح حديث النشأة.
- الإعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية على شبكة الأنترنت وعدم إفصاحها فيها عن كافة المعلومات خاصة فيما يتعلق بالأنظمة ولوائح والإكتفاء ببعض التقارير المالية.
- الصعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المالية الكافية للبنوك الإسلامية خاصة تلك المتعلقة بالسنوات الأخيرة.
- صعوبة الوصول إلى مقرات البنوك الإسلامية الجزائرية لعدم وجود أي فرع يخص بنك إسلامي في ولاية-قالمة-

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك الإسلامية

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة الكثير من التطورات المتلاحقة في المجال المصرفي و التي من شأنها إيجاد صيغة جديدة للأعمال والممارسات، وانتقلت المفاهيم من البنوك التقليدية التي تعتبر أحد الأنشطة الهامة التي تساهم بدور فعال في توجيه النشاط المالي والاقتصادي للدولة، إلى البنوك الإسلامية أو ما يعرف بـ"المصارف الاسلامية" وأصبح هذا الأخير من أشد المنافسين للبنوك التقليدية، كونه يحقق أعلى معدلات وصول للشرائح والفئات المستهدفة في المجتمع، خاصة في البلدان الإسلامية وهذا لعزوف الكثير من الأفراد على التعامل بالفوائد الربوية، هذا ما شجع البنوك الإسلامية على محاولة ايجاد التشكيلة المناسبة من قروض وخدمات مصرفية وفق الشريعة الإسلامية تلقى القبول من جمهورها، وبهذا فقد أصبحت هذه الأخيرة حقيقة أساسية ومدخلا من مداخل النجاح والتميز والإبداع في عالم البنوك خاصة وانها تتناسب مع جميع الفئات.

وقد أصبحت البنوك الإسلامية قطعة أساسية من النظام المالي والاقتصادي التي تعتمد عليها الدولة بشكل عام والأفراد والشركات بشكل خاص، وهذا راجع للدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي لهذه البنوك، والأهمية البالغة لها وهذا ما شجعها على تحقيق أهدافها.

وبهذا سنعطي فكرة عامة حول البنوك الإسلامية وتميزها عن البنوك التقليدية، ومحاولة التطرق لأهم العناصر المختلفة المرتبطة بها من خلال فصلنا بالإعتماد على ثلاث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: عموميات حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: أساسيات عمل البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

في ظل التطورات البنكية الحاصلة، شهد القطاع المصرفي ظهور ما يسمى بالبنوك الإسلامية وهذا في ظل الهيمنة الكبيرة للبنوك التقليدية، والتي تستمد أسسها ومبادئها من أحكام الشريعة الإسلامية محرمة بذلك أي شكل من أشكال التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاءًا، وهذا لتلبية حاجيات من كانوا سببا في انشاءها.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية

إن نشأة البنوك الإسلامية لم تنتج من العبث، فقبل الوجود الفعلي للبنوك الإسلامية كانت هنالك موجة من الأفكار حول هذا الجانب وذلك للحاجة الفعلية للأفراد والمجتمعات للبنوك والمعاملات المالية الإسلامية، وفي محاولة لابتعادهم عن البنوك التقليدية قصد عدم الوقوع في الحرام، وإضفاء الصفة الشرعية على هذه البنوك مما يخول لهم التعامل معها، حيث انتشرت بعض الكتابات حول البنوك الإسلامية وآليات عملها من قبل بعض الإقتصاديين الإسلاميين في عقد الخمسينات، بدأت من خلال الكتابات المتميزة لنجاة الله صديقي في شبه القارة الهندية، ثم انتقلت إلى المنطقة العربية من خلال كتابات محمد باقر الصدر ومحمد أبو السعود وشوقي الفنجري والعسال وغيرهم، وقد اتسموا بترسيخ فكرة بنوك بلا فوائد[1].

مع نهاية الخمسنيات بدأت ملامح ظهور البنوك الإسلامية والتي انطلقت من المناطق الريفية في باكستان حيث تأسست هناك مؤسسة تستقبل الودائع من ذوي اليسار من مالكي الأراضي، لتقدمها بدورها إلى الفقراء من ذوي المزارعين، لتحسين نشاطهم الزراعي ومستواهم المعيشي، دون أن يتقاضى أصحاب هذه الوادئع أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى هؤلاء المزارعين كانت دون عائد أيضا، وإنما كانت تلك المؤسسة تتقاضى أجورا رمزية لتغطية تكاليفها الإدارية فقط[2].

وفي عام 1963 شهدت جمهورية مصر العربية مولد أول بنك اسلامي في مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية تحت مسمى بنك الادخار المحلي، والذي هدف إلى تجميع المدخرات واستعمالها وفقا الشريعة الإسلامية، مع تبني مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، لكن هذه التجربة فشلت نظرا لأسباب سياسية[3].

وقد نتج عن هذه التجربة الأخيرة ظهور بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 الذي لا يتعامل بالفائدة لا أخذا ولا عطاءا، وبنك دبي الإسلامي عام 1975[4].

ثم تعاقب بعد ذلك على إنشاء البنوك الإسلامية حيث أنشئ بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977، بيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي المصري في نفس العام، اما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار عام 1978، ثم البنك العربي الاسلامي الدولي عام 1997[5].

---

[1] محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص 273.

[2] عبد الرزاق رحيم الشمري، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2018، ص 162.

[3] أحمد محمد لطفي، **الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفقه والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2013، ص 60.

[4] علي سيد اسماعيل، **مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص 25.

[5] محمد عبد الله شاهين محمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص 99.

أما الدول الغربية فقد أنشأت بيت التمويل الإسلامي ببريطانيا عام 1982 وبنك بان أمريكا الاسلامي بالأرجنتين عام 1980، وشركة نادي الدول بتايلندا وغيرها، وهكذا فتح العالم الأبواب أمام البنوك الإسلامية، لدرجة أن البنوك التقليدية أخذت بفتح نوافذ إسلامية وأصبحت تقدم خدمات مالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية[1].

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

ترتكز فكرة البنوك الإسلامية على التعامل وفق مبادئ الدين الإسلامي وأسسه، ولهذا فيما يلي سنتعرف على مفهوم البنوك الإسلامية ومجموعة من خصائصها:

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

لقد تعددت تعاريف البنوك الإسلامية وتنوعت، نذكر منها ما يلي:

- "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أو الربا أخذا وعطاءً"[2].
- "مؤسسة مالية مصرفية، تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية"[3].
- "المصرف الإسلامي هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والتمويلية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة"[4].
- "البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"[5].
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات وساطة مالية تسعى لتحقيق الربح في ظل احترام الشريعة الإسلامية، تتميز عن البنوك التقليدية من خلال مبدأ تقاسم المخاطر مع العميل[6].
- البنوك الإسلامية هي مؤسسة مصرفية تجمع الأموال وتستخدمها على أساس الشريعة الإسلامية، لتأسيس مجتمع موحد، وتحقيق عدالة معينة في توزيع الثروة[7].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن البنوك الإسلامية هي مؤسسة مالية مصرفية تلتزم في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية، تسعى إلى تحقيق الربح بإضافة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] ادريس بن عمر المانع، **الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2021، ص 31.

[2] فواز صالوم حمودي، محمد رمضان اسماعيل، **إدارة المؤسسات والأسواق المالية**، دار علاء الدين، سوريا، 2011، ص 41.

[3] عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 174.

[4] محمد البلتاجي، **المصارف الإسلامية – النظرية-التطبيق-التحديات**، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر،2012، ص ص 19،20.

[5] الطاهر قانة، **المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الانتاجية للملكية الوقفية**، الطبعة الأولى، دار الخليج، عمان، الاردن، 2018، ص 33

[6] Amine Mokhefi , **les banques islamique: fondements théoriques ,** revue Elwahat pour les recherches et les études , université de Ghardaïa , Algérie , volume 4 , numéro 2 , 2011 , p 2 .

[7] Belazil F , Benyahia-taibi G , **l'intégration des produits financiers islamiques dans les banques conventionnelles: enquête auprès d'un échantillon de banques nationales** , revue algerian business performance , université kasdi merbah ,Ouargla , Algérie , numéro 13, 2018 , p 413.

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية

تتمثل أهم خصائص البنوك الإسلامية في:

- عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا:

وهي من أبرز سمات البنك الاسلامي على الاطلاق، فالتعامل بهامش الفائدة هو ما يحول بين البنوك الإسلامية والربوية[1].

- الإلتزام بمبدأ الغنم بالغرم والخراج بالضمان:

إن البنوك الإسلامية تعتمد على مبدأين رئيسيين في إدارة معاملاتها، القاعدة الأولى وهي الغنم بالغرم والتي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وفق المخاطرة، فمن يريد المنفعة يتحمل الضرر[2]. أما القاعدة الثانية الخراج بالضمان والتي مفادها أن من ضمن مالا فله ربحه، فالربح عائد يستحق بالضمان أي بالمخاطرة، وفي نفس الوقت لا يستحق الربح من ضُمن له ماله[3].

- الرقابة الشرعية:

إن الرقابة الشرعية تعتبر كأحد النقاط التي تضع حدا فاصلا بين البنوك الإسلامية وغيرها والتمييز بينهم، فهي من الشروط الأساسية لقيام المصرف الإسلامي، إذ تعتبر هيئة مستقلة تنشأ داخل البنك للتحقق من مدى مطابقة أعماله لشريعة الإسلامية، وإصدار الفتاوى الشرعية فيما يحال إليها من استفسارات، ومراقبة العمليات الاستثمارية، كذلك إيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الشريعة الإسلامية، والتأكد من مدى التزام البنك بما يصدر عنها[4].

- الإلتزام في معاملاتها بالحلال والحرام:

فالبنك الإسلامي يعمل وفق الشريعة الإسلامية، وهو ما لا يسمح له بتقديم خدماته وأنشطته وفق دائرة التحريم، كتمويل المشاريع المحرمة كصناعة الخمور، وكذلك لا يجب أن يكون غبن في الأجور وظلم للعاملين[5].

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تلتقي البنوك الإسلامية مع نظيرتها التقليدية في عدة نقاط، على غرار الاسم فكلاهما يمثل بنك ما، كذلك تسلط على كليهما رقابة البنك المركزي، وكل من البنكين يمثلان مؤسسة مالية بين أصحاب العجز والفائض ويسعون إلى تحقيق الربح من نشاطهم هذا[6]. إلا أن البنوك الإسلامية تمتاز وتختلف عن البنوك التقليدية في عدة نقاط أهمها إستبعاد التعامل

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018، ص 92.

[2] خلفان أحمد عيسى، **النظرية الإسلامية في الاقتصاد**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 15.

[3] عدنان عبد الله محمد عويضة، **نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، مركز التوزيع في العالم العربي، بيروت، لبنان، 2010، ص 60.

[4] أحمد محمد لطفي أحمد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الو اقع والمأمول**، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2013، ص ص 17،20.

[5] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

[6] عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، الطبعة الاولى، البدر الساطع للنشر والطباعة، الجزائر، 2021، ص ص 106،107.

بالفائدة وتوافق مختلف نشاطاتها مع الشريعة الإسلامية، كذلك الاهتمام بالتنمية الاجتماعية وعدم فصلها عن التنمية الاقتصادية[1].

ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الجدول الاتي:

الجدول رقم (01-01): أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية

البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
تعتبر مؤسسة وسطية مالية وتجارية لا ينحصر تعاملها بالنقد فقط انما تتعامل بالسلع كذلك.	تمثل وسيط مالي فقط يقبل نقدا و يعطي نقدا.
تقبل الودائع على أساس الغنم بالغنم والخراج بالضمان.	تقوم بإئتمان نقدي تقليدي.
وجود هيئة رقابة شرعية بالإضافة إلى رقابة البنك المركزي، بالإضافة إلى رقابة الملاك والمودعين.	تسلط عليها رقابة البنك المركزي فقط.
موارد البنوك الإسلامية تعتمد على الصكوك والودائع الاستثمارية وفق صيغ التمويل الاسلامي.	الودائع والإقراض الربوي والأسهم الممتازة.
يتحقق الربح من خلال المال والعمل والضمان وفق أساليب شرعية محددة.	يتحقق الربح بالفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة.
يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة وبقدر مشاركته في استثمارات، وكذلك الخسارة في السلع بين وقت الشراء والبيع وحين تقوم بالتأجير.	لا تتحمل البنوك التقليدية اي خسارة إنما يتحملها العميل لوحده، فهي علاقة مداينة.
توظف البنوك الاسلامية أموالها عن طريق القروض الحسنة أو صيغ التمويل الإسلامي: مضاربة، مشاركة، وغيرها...	تمتلك البنوك التقليدية طريقة واحدة لإستعمال أموالها تتمثل في القروض الربوية.
علاقة البنوك الاسلامية بمودعيها تعتبر علاقة شريك بشريكه.	علاقة البنوك التقليدية بمودعيها هي علاقة دائن بمدين.
تهتم البنوك الإسلامية بالجانب الاجتماعي كالقضاء على الفقر وانشاء المدارس والمستشفيات.	تهتم البنوك التقليدية بالجانب الاقتصادي فقط.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، الطبعة الاولى، البدر الساطع للنشر والطباعة، الجزائر، 2021، ص ص 108،109.
- نايف بن نهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية**، الطبعة الاولى، مؤسسة وعي للدراسات والابحاث، قطر، 2020، ص ص 20-24.

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الاولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 19،20.

المبحث الثاني: عموميات حول البنوك الإسلامية

تلعب البنوك الإسلامية في الساحة البنكية دور أكبر من غيرها، كونها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تعود بالمنفعة على العديد من الأطراف، وذلك في ظل المبادئ والأسس التي تحكمها وتميزها عن غيرها والتي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتوسيع الدور الضيق للبنوك ليصبح أشمل من تحقيق التنمية الإقتصادية فقط.

المطلب الأول: أهمية البنوك الإسلامية

لم تعد البنوك الإسلامية مجرد بنك مثل البنوك التقليدية، وإنما أصبحت تحتل مكانا بارزا في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع، فقد أجمع الكثير من الكتاب والممارسين الاقتصاديين على أهمية البنوك الإسلامية والتي لا تقتصر على البنك فقط بل هي أكبر من ذلك لأنه يستفيد منها المجتمع الاسلامي كثيرا بصفة خاصة ويمكن تلخيص هذه الأهمية في العناصر التالية[1]:

- ايجاد مجال للتعامل في الأنشطة المصرفية وفق الشريعة الإسلامية.
- تنفيذ رغبة المجتمعات الإسلامية في التعامل بعيدا عن الربا.
- مراعاة أحوال المسلمين، ومساعدة الفقراء، وانشاء المشاريع التشغيلية لاحتواء العاطلين.
- تيسير أمور الشباب لإقامة مشاريع نافعة.
- الدعوة الإسلامية في العالم وإيضاح مبادئ الدين الإسلامي.

وبهذا يمكن القول أيضا أن المصارف الإسلامية جاءت لتلبية رغبة المجتمعات، التي تسعى لتطور و النمو بغرض اجاد قنوات وأوعية للتعامل المصرفي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن الربا والفائدة، وتطبيق أساليب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات والالتزام بالأسس الاجتماعية والاستثمارية والتنموية في جميع المعاملات الاستثمارية والمصرفية، وعلى أسس الوساطة المالية وتطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل الإسلامي، بما يؤدي الهدف الأسمى لتنمية وتطوير وإعادة إعمار البنى التحتية للمؤسسات وخلق فرص عمل وتشغيل العاطلين واعانة المعوزين بتقديم القروض الحسنة وأنشطة الزكاة[2].

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها كما يلي:

أولا: الأهداف المالية

بإعتبار البنوك الإسلامية مؤسسة مالية، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي[3]:

---

[1] محمد محروس المدرس الأعظمي، **مباحث في الاقتصاد الإسلامي المعاصر**، الطبعة الاولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019، ص 126.

[2] صادق راشد حسين الشمري، **أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 35.

[3] عصام مهدي، احمد عبد العزيز الكشواني، **حوكمة الشركات والبنوك**، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 843،844.

- جذب الودائع وتنميتها:

يعد من أهم أهداف البنوك الإسلامية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح علي المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي المصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها ، أو ودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية) أو ودائع الإدخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

- استثمار الأموال:

وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن إستخدامها في البنوك الإسلامية الاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الإجتماعية.

- تحقيق الأرباح:

الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط البنك الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلي المساهمين، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلي زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين. والبنك الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والإستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلا على نجاح العمل البنكي الإسلامي.

ثانيا: أهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع البنوك الإسلامية أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي[1]:

- تقديم الخدمات المصرفية:

يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات البنكية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات البنكية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحا للبنوك الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها.

- توفير التمويل للمستثمرين:

يقوم البنك الإسلامي باستثمار الأموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية والدولية.

- توفير الأمان للمودعين:

من أهم عوامل نجاح البنوك مدى ثقة المودعين في البنك، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة إحتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة،

[1] كمال مطهري، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص 28.

وتستخدم السيولة النقدية في البنوك في الوفاء بإحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية وإحتياجات البنك من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

ثالثا: أهداف داخلية:

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعي إلى تحقيقها منها[1]:

- تنمية الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، وحتي يحقق البنك الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر علي استثمار هذه الأموال، ولابد أن تتوافر لديه الخبرة البنكية ولا يتأتي ذلك إلا من خلال العمل علي تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالبنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوي أداء في العمل.

- تحقيق معدل نمو:

حتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو و الذي يعتبر عاملا أساسيا، يضمن لها تفادي أي تقلبات أو مخاطر قد تواجهها وتعزيز قدرتها على المنافسة و البقاء.

- الإنتشار جغرافيا واجتماعيا:

حتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات البنكية والاستثمارية للمتعاملين، لابد لها من الإنتشار، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الإنتشار الجغرافي في المجتمعات.

رابعا: أهداف إبتكارية:

تشتد المنافسة بين البنوك في السوق البنكية علي جدب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية الجارية أو المستثمرين، وفي سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمات البنكية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق البنكية لابد لها من مواكبة التطور البنكي وذلك عن طريق ما يلي:

- إبتكار صيغ للتمويل:

حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في جلب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على البنك أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- إبتكار وتطوير الخدمات البنكية:

يعد نشاط الخدمات البنكية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع البنكي، وعلى البنك الإسلامي أن يعمل على إبتكار خدمات ومنتجات بنكية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب على البنك الإسلامي ألا يقتصر نشاطه على

[1] عصام مهدي، أحمد عبد العزيز الكشواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 845.

ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات البنكية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية[1].

المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية تلعب دور هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون ترجيح كفة أحد على الاخر، وهذا نظرا إلى طبيعتها ومبادئها المستخلصة من أحكام الدين الإسلامي، والتي تدعو إلى خدمة المجتمع والاقتصاد.

أولا: الدور الاقتصادي:

تسعى البنوك الإسلامية إلى تطوير اقتصاديات الدول وتنميتها وذلك من خلال[2]:

- دور البنوك الإسلامية في تجميع المدخرات وتعبئة الموارد من اجل توجيهها نحو الاستخدام في المجالات التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها في تحقيق التطور، ومن خلال الحد من اكتناز الموارد الذي يحرمه الدين الإسلامي.
- دور البنوك الإسلامية في الاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية التي تتيح إمكانية زيادة إنتاج عن طريق إقامة مشروعات إنتاجية جديدة أو توسيع المشروعات الإنتاجية القائمة.
- دور البنوك الإسلامية في تلبية احتياجات المجتمع وأفراده ومنها الإحتياجات الإستهلاكية، وبالذات ما هو أساسي منها، سواء من خلال إسهامها في زيادة الاستثمار الذي تنجم عنه زيادة القدرة الإنتاجية المتصلة بإنتاج السلع الإستهلاكية، وبالذات ما هو ضروري منها، أو الإسهام في تمويل التجارة الخارجية، والتي يتم عن طريقها تلبية الاحتياجات، أو من خلال الإسهام في توفير التمويل لشراء هذه السلع، وبالذات السلع الاستهلاكية الدائم (السلع المعمرة) كالسيارات، والأجهزة الكهربائية (ثلاجات، تلفزيونات...الخ)، وبذلك تسهم البنوك الإسلامية في زيادة رفاهية الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية ومنم خلال الصيغ التي تستخدمها كالتمويل بالمرابحة، وغيره والتي ترتبط بذلك.
- دور البنوك الإسلامية في زيادة التشغيل من خلال تمويلها للنشاطات الاقتصادية سواء كانت استثمارية أو إنتاجية أو استهلاكية، أو تلك المرتبطة منها بالتجارة الخارجية، والتي تتضمن بالضرورة توفير فرص عمل لأفراد المجتمع في هذه النشاطات خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أن الدول الإسلامية التي تعمل فيها هذه البنوك تعاني من حدة ظاهرة البطالة التي تنتشر فيها والتي تتخذ أشكال عديدة سواء كانت ظاهرية منها أو المقنعة والتي بالتقليل من حدها يمكن زيادة الدخول والإنتاج وتحقيق انتفاع الأفراد والمجتمع والاقتصاد ككل باستخدام أكبر للموارد البشرية العاطلة وبكفاءة اكبر وبإنتاجية أعلى من خلال التمويل للنشاطات الاقتصادية والتوسع فيها.
- دور البنوك الإسلامية في تصحيح الهيكل الاقتصادي وبالذات الإنتاجي منه، عن طريق توفير التمويل للنشاطات الإقتصادية عموما وللنشاطات الاستثمارية المنتجة منها خصوصا.

---

[1] كمال مطهري، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[2] فؤاد بن جدو، **مدى مساهمة البنوك الإسلامية في حل ازمة البنوك المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص 72.

ثانيا: الدور الاجتماعي: فإذا كان هدف البنوك الربوية هوتحقيق أعلى معدلات الربح، فإن البنوك الإسلامية تهدف لدرء الضرر ودفع الحاجة، وصرف الزكاة إلى الأسر الغفيرة، فهي تعنى بتنمية الفرد والمجتمع، والمشاركة في البناء سواء ببناء المدارس والمعاهد، أو المرافق العامة والتي يحتاج إليها المجتمع، مع تحقيق قدر من العائد المالي، فتشيع بذلك المودة والألفة بين الناس[1].

ويمكن تلخيص أهم مساهمات البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال النقاط التالية[2]:

- تقديم خدمات للمجتمع من خلال جمع أموال الزكاة في صناديق وحسابات خاصة وتوزيعها على المستحقين لها.
- جمع الأموال الناجمة عن الفرائض الاختيارية كالصدقات والتبرعات وغيرها من الأموال.
- تسهم في خدمة المجتمع من خلال تقديم القروض الحسنة، وهي القروض التي يتم تقديمها للمحتاجين إليها وبالذات من هم أقل دخلا.
- المساهمة في القيام بدورها بخدمة المجتمع وأفراده من خلال المشاركة في تدعيم مؤسسات خيرية.
- المساهمة في زيادة الوعي العلمي والثقافي والديني من خلال المؤسسات التي تتولى القيام بنشاطات تحقق ذلك، كالدورات والندوات والمحاضرات... الخ.

المبحث الثالث: أساسيات عمل البنوك الإسلامية

لقد تطورت البنوك الإسلامية ولاقت شعبية كبيرة في البلدان الإسلامية العربي أو غيرها، واشتدت المنافسة بينها وبين البنوك التقليدية، الأمر الذي يتطلب منا معرفة أهم مصادر البنوك الإسلامية والمجالات التي تنشط فيها مع توضيح أهم المخاطر التي تواجهها.

المطلب الأول: مصادرالأموال في البنوك الإسلامية واستخداماتها

إن البنوك الإسلامية لا تقوم بحبس الأموال واكتنازها، إنما تقوم كذلك بعدة معاملات مالية تختلف عن غيرها في إتخاذ هامش الفائدة أساسا لها، ويلزمها لذلك البحث عن مصادر تمويلية وتوفير الموارد اللازمة وبالكم المناسب واستعمالها بأفضل الطرق.

أولا: مصادرالأموال في البنوك الإسلامية:

إن البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك يجب أن تتوفر على الموارد المالية الكافية، حتى تتمكن من القيام بمختلف مهامها ولمتابعة نشاطاتها، بحيث يوجد هناك عدة مصادر لتعبئة مواردها تم تقسيمهم إلى:

1- **مصادرداخلية:** و تتمثل في:

[1] صارة ويس، **فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص 79.

[2] فؤاد بن جدو، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

- **رأس المال:**

يمثل رأس المال في المصرف الإسلامي مجموعة مساهمات المساهمين في رأسمال البنك سواء كان هذا المساهم من المؤسسين للبنك أو ممن اكتتبوا بأسهم عند طرح الاكتتاب على الجمهور.

وهو بمثابة الركيزة الأساسية في المركز المالي للبنك، ولا شك أن رأسمال البنك كلما كبر كلما كان هذا مدعاة للطمأنينة على أن يحسن استثماره[1].

- **الاحتياطات:**

وهي عبارة عن أموال سائلة تحتفظ بها البنوك الإسلامية، مشكلة من حقوق المساهمين المقتطعة من نصيب الأرباح، أو أصحاب الحسابات الاستثمارية، وذلك لدعم المركز المالي وتعزيز عنصر الأمان فيه، وتنظم التشريعات المصرفية كيفية بناء هذه الاحتياطات ونسب الأرباح المقتطعة وأسلوب التصرف فيها[2].

ويمكن تمييز نوعيين أساسين من هذه الاحتياطات[3].

- ✓ الاحتياطي القانوني: وهي قيمة مالية يتم اقتطاعها من صافي الربح قبل توزيعه، تتحدد هذه النسبة بمقتضى القانون، أي تلزمه البنوك المركزية على البنوك العاملة في الدولة.
- ✓ الاحتياطي الاختياري: تتحدد هذه النسبة بمقتضى الإدارة أو الجمعية العمومية، ويمكن توزيعه بالكامل أو جزء منه كأرباح للمساهمين.

- **الأرباح المحتجزة:**

يقصد بالأرباح المحتجزة القيمة المتبقية من أرباح السنة الماضية، بعد إقتطاع الإحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة، إذا هي كذلك جزء من حقوق المساهمين، التي يستمدها البنك من ممارسة عملياته المربحة، وهي من أهم مصادر التمويل الذاتي[4].

- **المخصصات:**

وهي عبارة عن مبالغ تقتطع من مجمل أرباح البنك لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، وتعتبر تكلفة وليست حقوق ملكية، لأنه اذا ما تم توظيفها لوقت الحاجة إليها، فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى المساهمين وحدهم ولكن تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي، ويقوم البنك الإسلامي بتكوين هذه المخصصات لمواجهة أي مشاكل قد تطرأ ومن أهمها مخصص عمليات الإستثمار[5].

---

[1] عامر محمد سعيد طوقان، **النظام الاقتصادي الإسلامي بين النظري والتطبيق**، الطبعة الأولى، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 87.

[2] عبد الحق العيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

[3] المرجع نفسه، ص 125.

[4] حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، **المصارف الإسلامية مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية**، الطبعة الأولى، بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2019، ص 71.

[5] محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص ص 162،161.

- **مصادر داخلية أخرى:**

للبنك الإسلامي مصادر داخلية أخرى، إلا أنها لا تعتبر كمصدر رئيسي، تتمثل في[1]:

_القروض الحسنة من المساهمين: وهي عبارة عن مبالغ مالية تدفع للبنك وترد دون زيادة، من طرف المساهمين أو أصحاب حقوق الملكية، وذلك عند إحتياجه إليها وهذا لعدم اللجوء إلى البنوك التقليدية.

_التأمين المودع من المتعاملين: وتمثل قيمة التأمين لأغراض مختلفة، كغطاء التأمين لتغطية خطاب الضمان أو الاعتمادات المستندية.

2- مصادر خارجية: وتتمثل في:

- **الحسابات الجارية:**

تمثل مبالغ يتم إيداعها من الزبائن في البنوك الإسلامية، لحفظها وصيانتها أو لغرض تسهيل التعاملات التجارية، وليس لهم حق العائد عليها، ويتم سحبها أو نقل ملكيتها كاملة في أي وقت، وتحتفظ مثل هذه الحسابات بدرجة عالية من السيولة ، وهي لا تشارك بأي نسبة في أرباح الإستثمار ولا تتحمل أي مخاطر[2].

- **حسابات الاستثمار:**

تمثل حسابات الاستثمار المورد الرئيسي للبنوك الإسلامية، وهي عبارة عن الاموال المتدفقة من ارباب المال إلى البنك الاسلامي بغرض إستثمارها، وفق شروط وقواعد التمويل الإسلامي كعقد المضاربة والمشاركة، لهذا يتضمن فتح الحساب بعض الأمور الآخرى كتوزيع الارباح والخسائر، وتحديد النسب كنسبة البنك نظير عمله وإدارته، كما يمكن للمودعين تحديد مجال الإستثمار، أو ترك الحرية للمصرف للتصرف كيفما شاء[3].

- **الصكوك الإسلامية:**

وهي وثائق متساوية القيمة صادرة بأسماء من يكتتبون فيها وفق عقد شرعي، تمثل حصة شائعة في ملكية اعيان أو منافع، اما أن تكون قائمة فعلا أو سيتم انشاءها من حصيلة الاكتتاب[4].

وتقوم البنوك الإسلامية بإصدار هذه الصكوك لغرض التمويل الاسلامي الذي يتناسب مع الريعة الإسلامية، بهدف تحقيق موارد مالية للمصرف تساعده في تحقيق اهدافه، ويصدر البنك الاسلامي عدة أنواع من هذه الصكوك على غرار الصكوك الإستثمارية والمشاركة في العائد، صكوك زيادة رأس مال البنك[5].

- **صناديق الاستثمار:**

إن البنوك الإسلامية تعتمد على نشاطاتها الاقتصادية على هذا النوع من المصادر، فتقوم بتكوين صناديق استثمارية واعداد نشرة الاكتتاب فيها التي تتضمن كل التفاصيل عن النشاط وشروط الاكتتاب، وبعد ذلك طرح أسهم

---

[1] عبد الحق العيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 131،132.

[2] حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

[3] محمد الطاهر الهاشمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 163،164.

[4] عبد الحق العيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

[5] حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 74،75.

عادية أو صكوك متساوية القيمة للإكتتاب فيها، وبعد القيام بعملية التجميع تستثمر هذه الموارد وفق شروط انشاء الصندوق، اذا هي وعاء مالي لأصحاب المدخرات التي تستثمر عن طريق البنك[1].

ثانيا: الاستخدامات المالية في البنوك الإسلامية:

تسعى البنوك الإسلامية إلى إستخدام مواردها وتوظيف أموالها حتى تحقق أهدافها وأهداف مودعيها، ومتخذة مبدأ الغنم بالغرم أو تقاسم الأرباح والخسائر كأساس لها، وذلك عن طريق الإستثمار وفقا لصيغ التمويل التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أهمها ما يلي:

يرتكز التمويل الإسلامي على أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري[2].

و تتمثل الإستخدمات المالية في البنوك الإسلامية في كل من:

1. المشاركة:

- تعريف عقد المشاركة: وهي عقد بين إثنين او أكثر على الإشتراك في المال او العمل أو هما معا للقيام بنشاط معين، لأجل محدد، والمشاركة فيما ينتج عن ذلك من ربح او خسارة[3].

ويمكن حصر أهم خطوات عملية التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية من خلال هذا الشكل:

الشكل رقم (01-01): خطوات عملية التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية

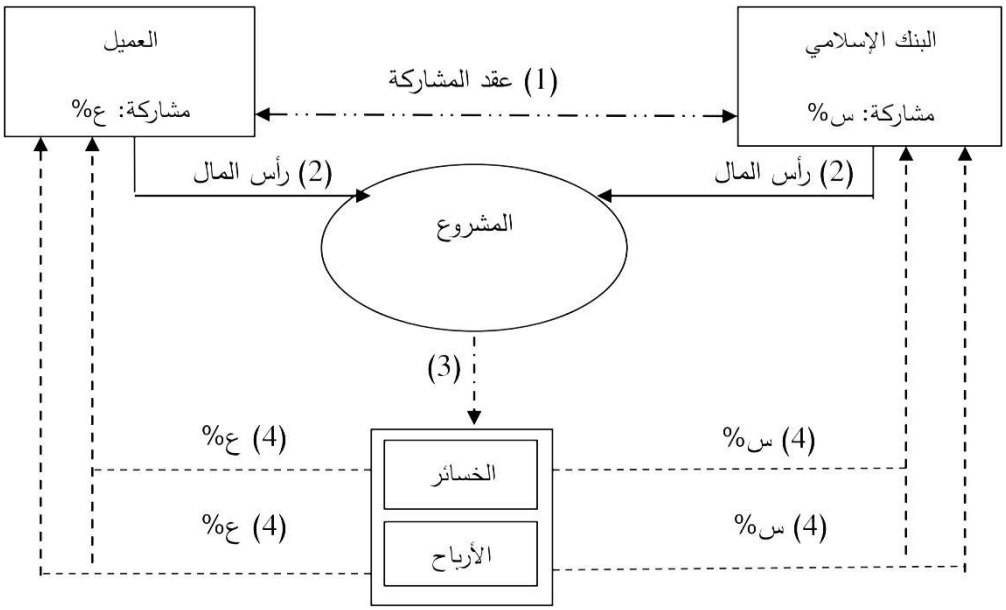

المصدر: بوجلال أنفال، **قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص 28.

[1] عبد الحق العيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 172،173.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الاسلام**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018، ص 10.

[3] أشرف محمد دوابه، **دراسات في التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2008، ص 18.

من خلال الشكل المدرج أعلاه يتبين أن التمويل وفق صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية تتم عبر الخطوات التالية:

1- يتم توقيع عقد المشاركة بين الطرفين بعد الموافقة على الطلب العميل، و ينتج هذا بعد دراسة جدوى المشروع؛

2- دفع مساهة كل طرف وخلط المال للبدأ في العملية؛

3- تنفيذ المشروع؛

4- رد رأس مال كل مساهم، و توزيع الأرباح حسب نسب المساهمة و المتفق عليها، أو تقاسم الخسائر في حالة الخسارة[1].

➢ أنواعها: تنقسم المشاركة في البنوك الإسلامية إلى مشاركة دائمة ومشاركة منتهية بالتمليك:

_المشاركة الدائمة: وفيها يكون للبنك حصة ثابتة في الشركة حتى انتهاء المدة المحددة، أي كلما ظلت الشركة موجودة وقائمة ظل البنك شريكا فيها[2].

_المشاركة المنتهية بالتمليك: وهي إتفاق بين طرفين أو أكثر على اساس اشتراكهما في راس مال معلوم، تنتقل بمقتضاه حصة احدهما إلى الاخر تدريجيا، حتى تؤول ملكية هذه الشركة كاملة اليه وفق شروط معينة[3].

2. المضاربة:

➢ تعريف عقد المضاربة: هي اتفاق بين شخصين لإستثمار المال، يقدم أحدهما بموجبه المال ويسمى رب المال، ويقوم الآخر بالعمل ويسمى المضارب، مستغلا خبرته ومهارته في تنمية وتحقيق الربح، الذي يشتركان فيه حسبما يتفقان عليه، اما الخسارة فيتحملها رب المال من ماله والعامل من عمله[4].

ويوضح الشكل الموالي عملية التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية:

الشكل رقم (01-02): خطوات عملية التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية

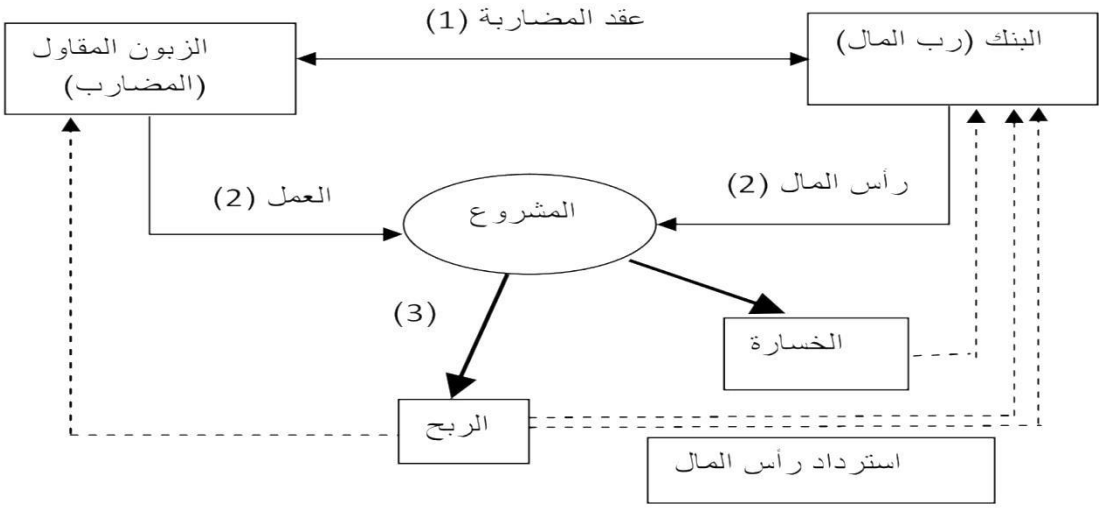

المصدر: لبنى معطى، **أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق**، مجلة المالية و الأسواق، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 02، العدد01، ص 335.

[1] موقع إتحاد المصارف العربية، https://uabonline.org/ar/، بتاريخ 03-06-2022 على الساعة 11:30.

[2] أشرف محمد دوابه، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[3] وائل عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 41.

[4] محمد عبد المنعم ابو زيد، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 2000، ص 10.

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن عملية التمويل بالمضاربة تتم وفق الخطوات التالية:

1- يتقد أصحاب رؤوس الأموال بمدخراتهم إلى البنك، يقوم هذا الأخير بخلطها وتقديمها إلى طالبي التمويل؛

2- يقوم البنك بعد ذلك بتمويل المشروع بالمال و يسمى رب المال، و العميل بالجهد و يسمى المضارب؛

3- توزع الأرباح الناتجة عن المشروع بين الأطراف الثلاثة البنك الإسلامي وأصحاب المال والمضارب، أما في حالة الخسارة فيتحملها جميع الأطراف و مضارب يخسر جهده، هذا في حال لم يكن همالك تقصير منه[1].

- أنواعه:

تنقسم المضاربة إلى قسمين[2]:

_المضاربة المطلقة: وهي التي يدفع فيها المالك المال مضاربة إلى العامل من غير تقييد العمل والمكان والزمان ومن يتعامل المضارب معه.

_المضاربة المقيدة: وهي التي يدفع المالك المال فيها إلى العامل مضاربة ويعين له العمل او المكان او الزمان او من يتعامل معه المضارب.

- شروطها: لصحة عقد المضاربة وجب[3]:

_أن يكون راس المال نقدا مضروبا وما الحق به.

_أن يكون مسلما وقت العقد من يده، فلا يصح بدين أو رهن.

_أن يكون الربح مجهول الكمية معلوم النسبة.

_أن يكون من ربح المال لا من غيره.

_أن يكون جميع العمل على العامل.

3. **المرابحة:**

- تعريف عقد المرابحة: هو القيام ببيع برأس مال وربح معلوم، ويشترط علمهما برأس المال فيقول راس مالي فيه، أو هو علي بمئة بعتك بها وربح عشرة[4].
- المرابحة في البنوك الإسلامية: تعتمد البنوك الإسلامية على ما يسمى بالمرابحة للأمر بالشراء وهي شراء البنك لسلعة ما بناء على طلب عميله، ويبيعها له بزيادة معلومة، مع بيان الثمن الاساسي للسلعة[5].

ويوضح هذا الشكل عملية التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية:

---

[1] موقع عربنـاك، **خدمات التمويل (المضـاربة)**، مستخرج من الموقع https://www.arabnak.com/، بتـاريخ 03-06-2022 على السـاعة 11:50.

[2] زيد بن محمد الرماني، **عقد المضاربة في الفقه الإسلامي و اثره على المصارف و بيوت التمويل الإسلامية**، الطبعة الاولى، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، 2000، ص ص 39،40.

[3] علي جمعة محمد، احمد جابر بدران، محمد احمد سراج، **موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الاولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2009، ص 39.

[4] عبد الرحمن النجدي، **الكواشف الجلية عن بعض معاملات البنوك الإسلامية**، الطبعة الثانية، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2011، ص 53.

[5] أشرف محمد دوابه، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

الشكل رقم (01-03): خطوات عملية التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية:

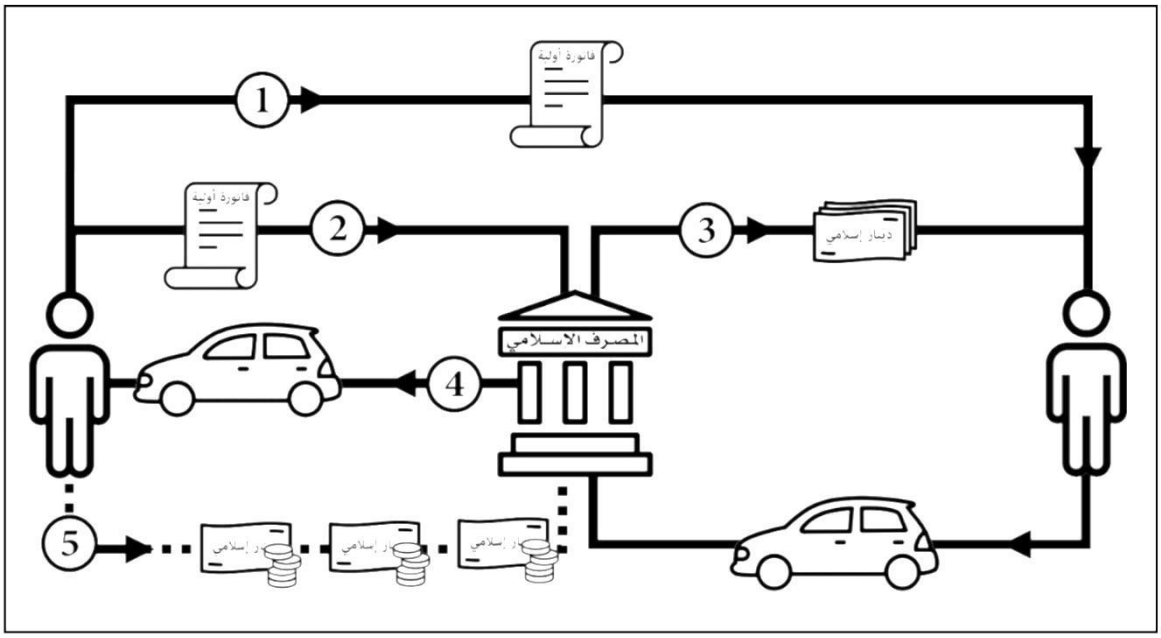

المصدر: عبد الحق العيفة ، **المصارف الاسلامية المعاصرة** ، الطبعة الاولى ، البدر الساطع للنشر و الطباعة ، الجزائر ، 2021، ص 290.

يظهر من خلال الشكل المدرج أعلاه، أن عملية المرابحة في البنوك الإسلامية تتم وفق الخطوات التالية:

1- يحدد العميل رغباته في شراء سلعة بمواصفات محددة؛

2- يتقد العميل للبنك بطل شراء سلعة موصوفة محل العقد مع الوعد بالشراء؛

3- يقوم البنك بشراء السلعة الموصوفة؛

4- يقبض البنك السلعة قبض حقيقي، و تسلم للعميل؛

5- يستلم العميل السلعة المباعة له من طرف البنك بهامش ربح معلوم، و يقوم بتسديد ثمنها حسب الإتفاق[1].

- أوجه تحريمها: يجب أن يتضمن بيع المرابحة بعض الجوانب أهمها[2]:

_أن يبيع البنك ما ليس عنده.

_أن يبيع البنك السلعة قبل قبضها.

_أن لا يلتزم البنك أو العميل بشروط العقد.

4. الإجارة:

- تعريف عقد الإجارة:

"هو عقد يفيد تمليك منفعة مباحة مدة معلومة بعوض معلوم"[3].

[1] موقع عربناك، **خدمات التمويل (المرابحة)**، مستخرج من الموقع https://www.arabnak.com/، بتاريخ 03-06-2022 على الساعة 11:50.

[2] عبد الرحمن النجدي، **الكواشف الجلية عن بعض معاملات البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-85.

[3] يونس ابراهيم التميمي، **الادارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص 150.

➢ أنواع التأجير في البنوك الإسلامية:

_التأجير التشغيلي: وهو الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على ان يتم اعادة الاصل لمالكه في نهاية مدة الايجار، ليتمكن البنك من اعادة تأجير الأصل لطرف أخر أو تجديد العقد[1].

_التأجير المنتهي بالتمليك(التمويلي): اما في هذا النوع يتم تمليك منفعة الاصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير، ويتم عادة بدون مقابل في البنوك الإسلامية لأنه يكون قد استوفى ثمن الأصل من خلال أقساط التأجير أثناء فترة التأجير التي تتميز بطول المدة[2].

والشكل الآتي يوضح أهم خطوات عملية التأجير في البنوك الإسلامية:

الشكل رقم (01-04): خطوات عملية التأجير في البنوك الإسلامية:

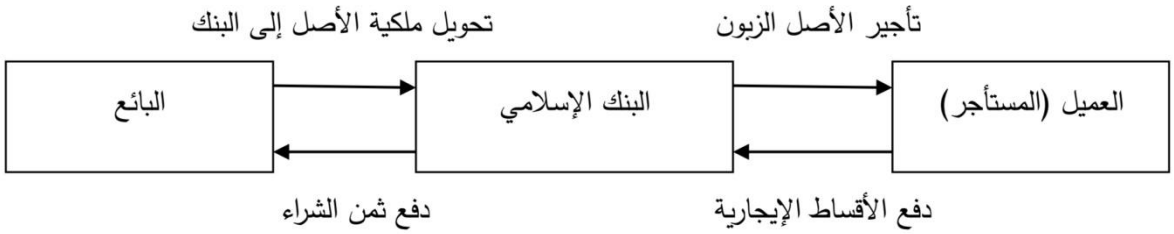

المصدر: بوجلال أنفال، **قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص 34.

تتم عملية التأجير في البنوك الإسلامية وفق الخطوات التالية:

1- يقوم البنك بتحويل ملكية أصل إليه بناءا على طلب العميل، أو بعد دراسة أحوال السوق؛
2- تأجير الأصل إلى الزبون بعد الإتفاق على الشروط والمدة؛
3- يقوم العميل بدفع الأقساط الإيجارية؛
4- يستلم البنك تلك الأقساط و يقوم بدفع ثمن الأصل[3].

➢ شروطها:

يجب توفر بعض الشروط لصحة العقد أهمها[4]:

_الرضا وتوفر الأهلية في الأطراف.

_التزام المؤجر بتسليم عين المؤجرة وصيانتها، وضمان العيوب والتعرض والاستحقاق.

_التزام المستأجر بدفع الأجرة، واستعمال فيما أعدت له والمحافظة على ما تم استئجاره.

_ينتهي عقد الإيجار بإنتهاء المدة أو موت المستأجر أو اعساره.

---

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 238.

[2] المرجع نفسه، ص 239.

[3] محمد الطاهر الهاشمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 186،187.

[4] بن جمعان الجريدان، **أحكام العقود المدينة**، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص ص 148،149.

5. السلم:

➢ تعريف عقد السلم:

"وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل"، أي أن البضاعة المشترات دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري، ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلا للبائع[1].

وتتضح عملية تمويل عقد السلم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-05): خطوات عملية التمويل بالسلم في البنوك الإسلامية:

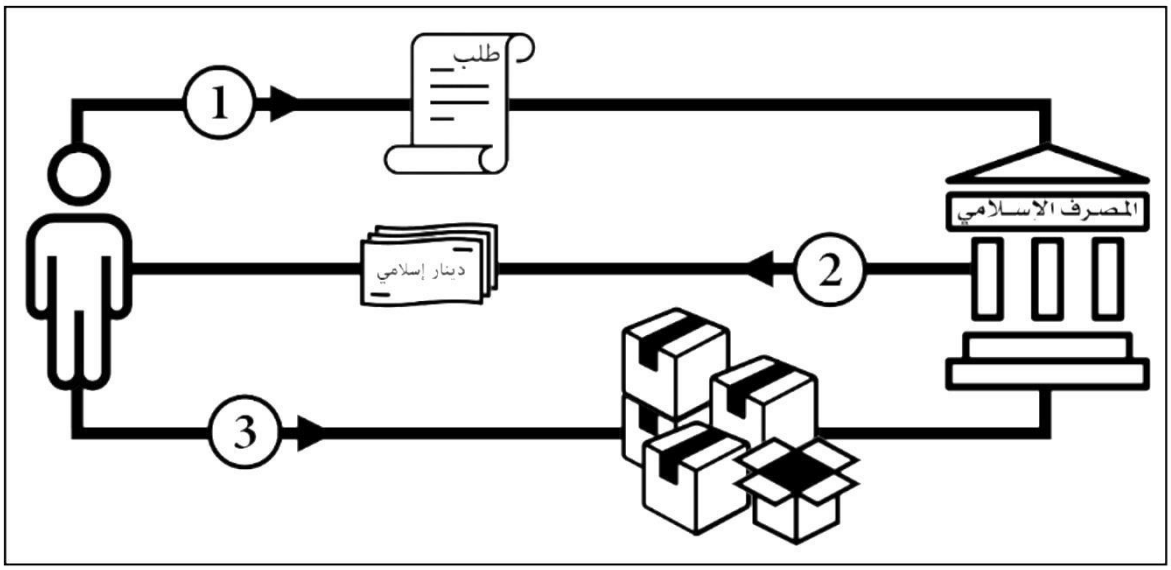

المصدر: عبد الحق العيفة ، **المصارف الاسلامية المعاصرة** ، الطبعة الاولى ، البدر الساطع للنشر و الطباعة ، الجزائر ، 2021، ص 308.

التمويل بصيغة السلم في البنوك الإسلامية ينفذ عبر العديد من المراحل أهمها:

1- يتلقى البنك طلب من العميل بتمويل إنتاج معين لسلعة ما، بمواصفات محددة مثل الكمية و الثمن؛

2- بعد دراسة طلب العميل يقوم البنك بتمويل هذه العملية على أن يكون تسليم السلعة مؤجلا؛

3- يستلم البنك السلعة و ذلك بالمواصفات المحددة سابقا في العقد[2].

➢ السلم الموازي: يجوز عقد سلما موازي مستقلا مع طرف الثالث، بيع سلعة مطابقة لمواصفاتها للسلعة التي اشتراها بعقد السلم الأول. وبهذه الحالة يكون البنك في سلم الأول مشتري وفي ثاني بائع[3].

➢ شروط عقد السلم:

تتمثل فيما يلي[4]:

_أن يكون رأس المال معلوم الجنس والنوع والمقدار، وأن يسلم في مجلس العقد.

---

[1] خالد أحمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرروالنظرية الحديثة**، الطبعة الأولى، درا الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 300.

[2] موقع الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2009/12/27/، بتاريخ 03-06-2022 على الساعة 19:44.

[3] يونس ابراهيم التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 145.

[4] بن جمعان الجريدان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 154،155.

_أن يكون موصوفا مما يؤدي إلى العلم بمقداره والأوصاف التي تميزه.

_أن يكون مما ينضبط بالصفات على نحو لا يبقى بعد الوصف إلى تفاوت يسير.

_أن يكن الأجل معلوم.

6. **الاستصناع:**

- تعريف عقد الاستصناع:

"هو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده وبأوصاف معينة لقاء ثمن محدد"[1].

- أنواعه:

يوجد هناك نوعان[2]:

الاستصناع البسيط: يتقدم العميل إلى البنك لطلب إستصناعه لشيء ما بسعر معين يتفق عليه وعلى طريقة دفعه، البنك يلتزم بتصنيع السلعة المعينة والمتفق عليها وتسليمها للعميل في الأجل المتفق عليه.

الاستصناع الموازي: البنك يعبر عن رغبته في استصناع الشيء الذي التزم بصنعه في عقد الاستصناع الأول، ويتفق مع الصانع على الثمن والأجل المناسبين.

و يوضح الشكل التالي آلية صيغة الإستصناع في البنوك الإسلامية:

الشكل رقم(01-06): خطوات عملية التمويل بالإستصناع في البنوك الإسلامية:

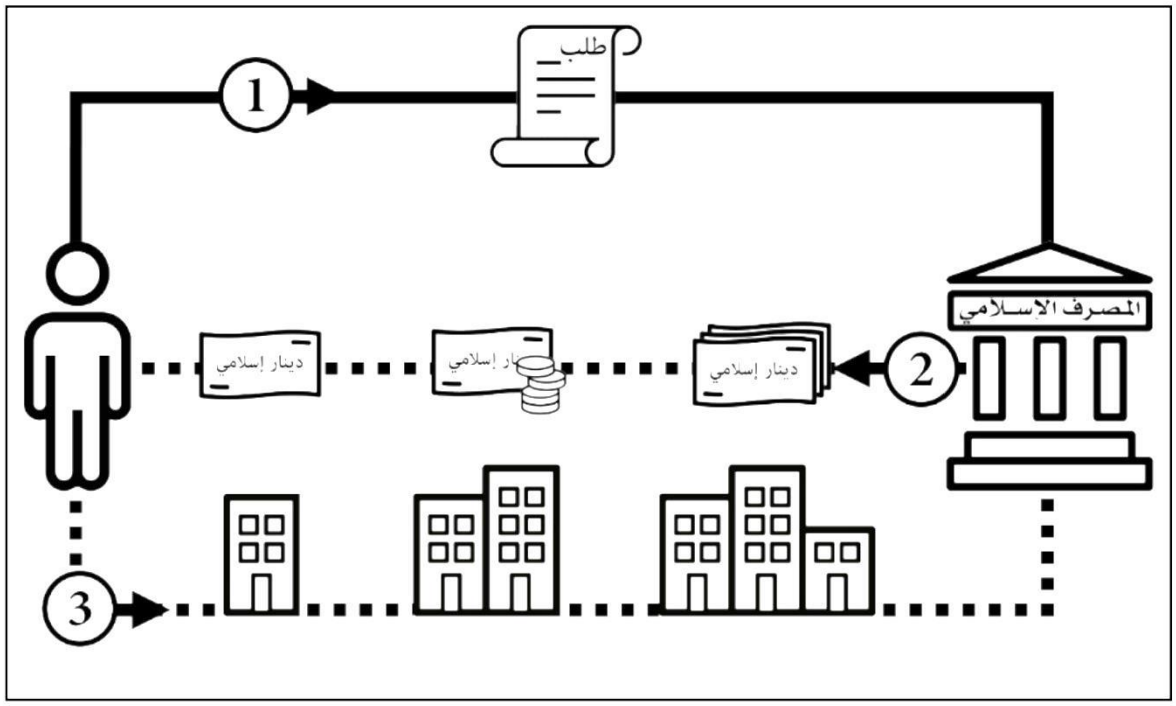

المصدر: عبد الحق العيفة ، **المصارف الاسلامية المعاصرة** ، الطبعة الاولى ، البدر الساطع للنشر و الطباعة ، الجزائر ، 2021، ص 317.

[1] يونس ابراهيم التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[2] أحمد عرفة أحمد يوسف، **التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 220.

تنفذ الصيغة التمويلية المتمثلة في الإستصناع في البنوك الإسلامية، عبر مراحل:

1- يقوم البنك بإبرام عقد أولي بينه و بين العميل الصانع، و عقد موازي مع طرف ثالث لشراء السلعة المصنوعة بنفس مواصفات التي في العقد الأولي؛

2- يقوم البنك بتسديد كل مصاريف السلعة المراد صنعها؛

3- يستلم البنك السلعة المجهزة ويقوم ببيعها بهامش ربح، وفق عقد الإستصناع الموازي للعميل الواعدبالشراء[1].

- شروطه:

يشترط لعقد الاستصناع ما يلي[2]:

_ أن يكون المصنوع معلوم محددا مواصفاته بدقة.

_ أن يكون مما تدخله الصناعة فلا يحل في القول وغيرها.

_ أن تكون المواد المستخدمة في الصنع من الصانع.

_ بيان الثمن جنسا وعددا، وكذلك بيان مكان التسليم إذا احتيج إلى ذلك.

- الفرق بين الإستصناع والإجارة والسلم:

إن وجود بعض التشابه بين عقد الإستصناع والسلم وكذلك الإستصناع والإجارة، لهذا تم التطرق إلى الفرق بينهم فيما يلي[3]:

_ الفرق بين الإستصناع والاجارة: يختلف الإستصناع عن الإجارة في أن الإجارة عقد على عمل الأجير دون التزامه بتقديم مواد الصنع، اما الاستصناع فيلتزم فيه الصانع بتقديم المواد والعمل من عنده.

_ الفرق بين الإستصناع والسلم: الإستصناع عقد على عين موصوفة في الذمة اشترط فيها العمل فلا يجرى إلا فيما تطلب الصناعة، اما السلم فهي عين موصوفة في الذمة لم يشترط فيها العمل.

ومن خلال ما سبق يمكن عرض مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية من خلال الشكل التالي:

[1] موقع عربناك، **خدمات التمويل (الإستصناع)**، مستخرج من الموقع https://www.arabnak.com/، بتاريخ 03-06-2022 على الساعة 11:50.

[2] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

[3] حامد الطلحة، **محاسبة المقاولات بين النظرية و التطبيق**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 191.

الشكل رقم (01-07): مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

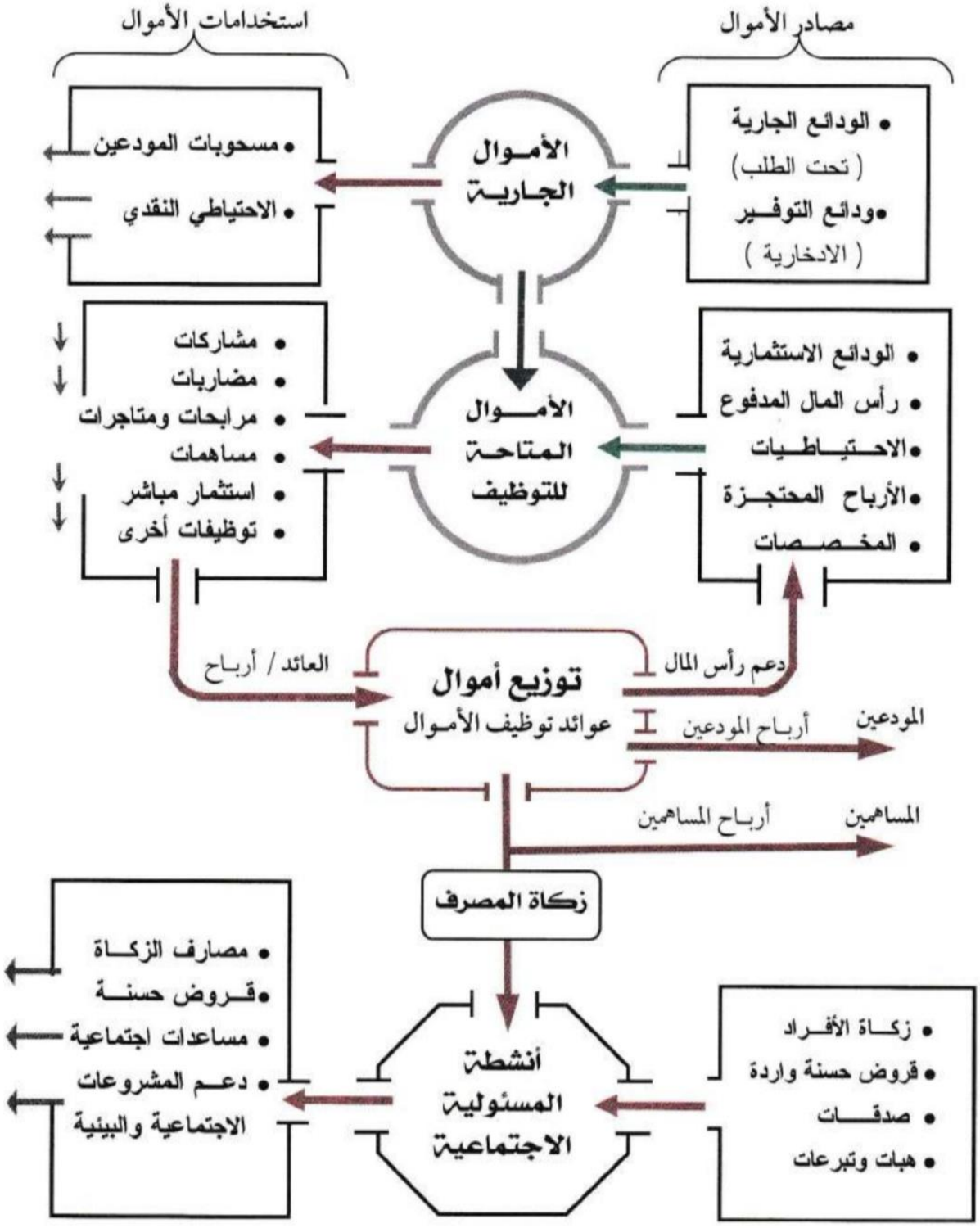

المصدر: محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص 211.

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية هي الأخرى على تقديم خدمات مالية ومصرفية لعملائها، ولكن بما يتوافق مع الأحكام الشرعية في القرآن والسنة، بما يعود عليها بعوائد وأرباح، ولقد تعدد هذه الخدمات والأنشطة يمكن ذكر بعضها:

- **قبول الودائع:**

تعمل البنوك الإسلامية على قبول أموال عملائها وفتح حسابات لهم كالحسابات الاستثمارية، بشرط توظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[1].

- **تأجير الصناديق الحديدية:**

تتمثل هذه الخدمة في وجود صناديق حديدية بشكل معين متجاورة ولكل صندوق رقم ومفتاحان، أحدهما مع العميل والاخر مع البنك وهو مختلف عن الأول إذ يفتح كافة الصناديق الموجودة، حيث توضع فيها الأمانات والودائع، وتأخذ أجرا مقابل هذه الخدمة، ويحق للعميل إستعمالها كيفما شاء خلال الدوام الرسمي، وهي جائزة شرعا[2].

- **الاعتماد المستندي:**

تعريفه: هو تعهد مكتوب صادر من البنك (يسمى المصدر) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الأمر) الصالح البائع (المستفيد). ويلتزم البنك بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد خلال فترة معينة متى قدم البائع مستندات السلعة مطابقة لتعليمات شروط الاعتماد.[3]

أما الأسلوب المعتمد في تمويل الاعتماد المستندي في البنوك الإسلامية هو كما يلي[4]:

_ إذا كان الاعتماد ممول ذاتيا من قبل العميل أي مغطى بالكامل كان دور البنك الإسلامي في هذه الحالة هو دور الوكيل بالأجل، أي لا يتقاضى شيء سوى عمولة فتح الإعتماد والمصاريف الفعلية الأخرى، ولا يتقاضى أية فائدة عن المبلغ الذي يدفعه كتسبيق أو كتأمين نقدي إلى البنك المرسل قبل استلامه للمبلغ من، كما لا يتقاضى فوائد عن الزيادة الطارئة عن المبلغ وفي انتظار تسديداتها من قبل العميل يعتبرها البنك قرض حسن له.

_ إذا كان الاعتماد ممول جزئيا من قبل العميل فإن البنك يقوم بدفع الباقي من قيمة الاعتماد عند تسليم المستندات ويدخل شريك مع العميل في هذه العملية على أساس شروط المشاركة. أي العميل شريك بالعمل وبجزء من رأس المال، بينما البنك شريك بالمال فقط، يحصل العميل على نسبة من الربح مقابل العمل والباقي يوزع بين الطرفين حسب حصص رأس المال أو حسب الإتفاق.

_ إذا كان الاعتماد ممول بالكامل من قبل البنك، ففي هذه الحالة تكون العملية بالنسبة للمستورد بيع بالمرابحة، أي أن المصرف يقوم باستيراد السلعة باسمه ليعيد بيعها إلى العميل وذلك بعد الاتفاق على مواصفاتها السلعة وبقية الشروط.

---

[1] حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

[2] محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، **الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 198.

[3] خالد أحمد علي محمود، **التوريق والتمويل في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2019، ص 55.

[4] محمد عبد الله شاهين محمد، **سياسات التمويل و أثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 230.

ويعبر هذا الشكل عن عملية فتح الاعتماد المستندي في البنوك الإسلامية:

الشكل رقم(01-08): عملية فتح الاعتمادات المستندية في البنوك الإسلامية

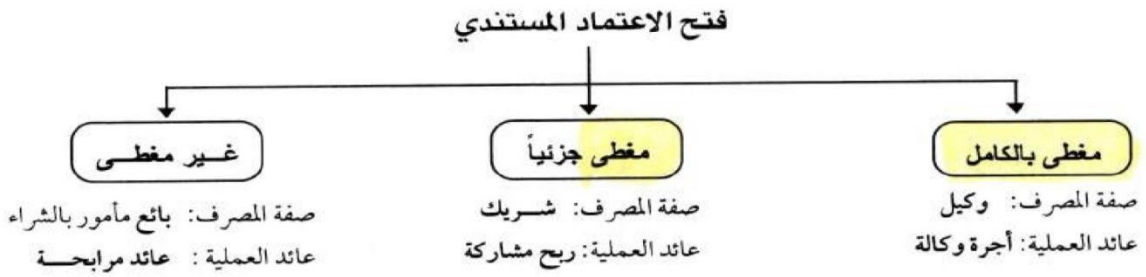

المصدر: محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص 214.

- **خطابات الضمان (أو الكفالات):**

وهو تعهد من البنك بقبول دفع مبلغ معين لدى الطلب لدى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند عدم قيام الطالب بالتزامات معينة من قبل المستفيد.

وخطاب الضمان يمثل كفالة يصدرها البنك للجهة المستفيدة يضمن فيه شخص ما بدفع قيمة هذه الكفالة في حالة اخلال المكفول بالتزاماته والأصل فيها هو الجواز وقد وردت الكلمة في القرآن الكريم "زعيم" أي ضامن أو كفيل كما في محكم كتابه الكريم {ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم}سورة يوسف-الآية72.

ولقد تفاوتت آراء العلماء المعاصرين في التخريج الشرعي لخطاب الضمان، فمنهم من قال بأنه كفالة وبالتالي لا يجوز أخذ الاجرة على الكفالة، وذهب بعضهم إلى انه وكالة وبالتالي يستحق البنك الأجر على قيامه بما وكل به، ومنهم من قال بأنه جعالة، وخرجه بعض الباحثين على قاعدة الخراج بالضمان، وذهب بعضهم إلى أنه وكالة إذا كان الخطاب مغطى بالكامل من قبل العميل. وكفالة إذا كان غير مغطى، وإذا كان مغطى تغطية جزئية فهو وكالة في الجزء المغطى وكفالة في غير المغطى.

وبناء على ما سبق يجوز إصدار خطاب الضمان من قبل البنك الإسلامي مقابل أجرة فعلية للإصدار والمصاريف الإدارية، وليس مقابل تسليف مبلغ الضمان ومدته، سواء أكان مغطى تغطية كاملة عن طريق العميل نفسه أو عن طريق كفيل آخر أو غير مغطى، ولا يزال خطاب الضمان بحاجة إلى دراسات فقهية جادة تنظر إليه على أنه معاملة قائمة بذاتها لها شبه بالكفالة والوكالة، وتستخرج لها الأحكام الفقهية التي تناسبها، فقد سبق أن الفقهاء وضعوا للخراج أحكامه خاصة به وإن كان له شبه بالإجارة والبيع[1].

وتتضح عملية اصدار خطابات الضمان جيدا من خلال الشكل الموالي:

[1] صادق راشد الشمري، **الصناعة المالية المصرفية مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 288-290.

الشكل رقم (01-09): عملية اصدار خطابات الضمان في البنوك الإسلامية

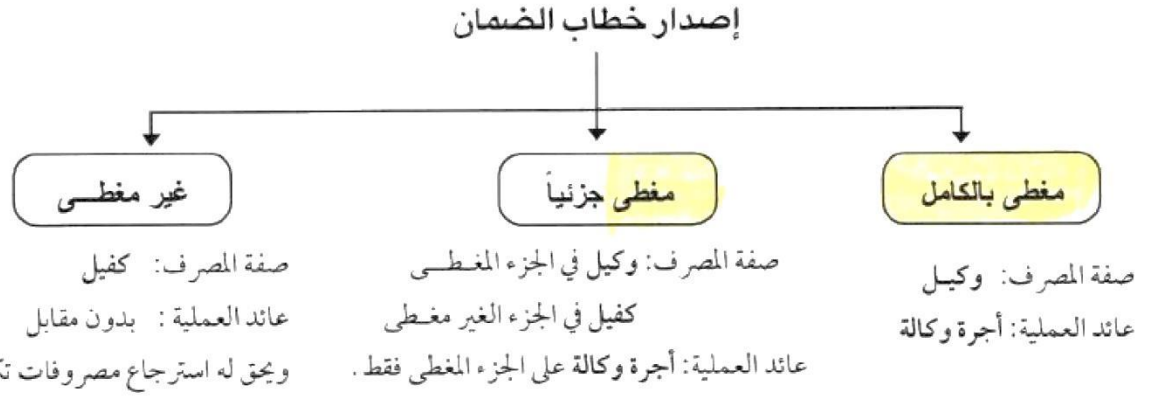

المصدر: محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص 216.

- **الحوالات النقدية:**

وهي نقل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى، فهي عملية نقل البنك للنقود من فرع لآخر من فروعه، أو لبنك آخر داخل أو خارج البلد، بناء على طلب من عملائه، شريطة أن يقوم طالب التمويل بإيداع المبلغ المراد تحويله لدى البنك، أو أن يكون له حساب جاري يعطي به قيمة الحوالة، ويجوز للبنك أخذ أجرة تقديرية على أساس التكلفة في ضوء المصروفات الفعلية، بإضافة إلى سعر الصرف إذا كانت المعاملة من داخل إلى خارج البلاد[1].

ويمكن التعبير عن تحويل الأموال في البنوك الإسلامية من خلال هذا الشكل:

الشكل رقم (01-10): خدمة تحويل الأموال في البنوك الإسلامية

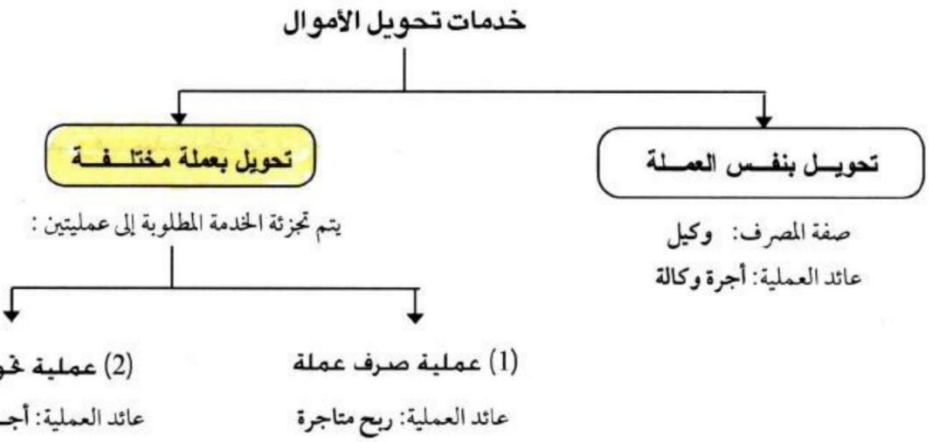

المصدر: محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص 219.

[1] محمود عبد الكريم احمد ارشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 169،170.

- **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:**

الأوراق التجارية هي صكوك ليست لها خصائص النقود، ومع ذلك فقد جرى قبولها في الحياة الاقتصادية كأداة وفاء، بدلا من النقود، بالنظر لكونها تمثل حقا نقديا ثابتا يستحق الدفع بعد الاطلاع أو بعد أجل قصير. وأنواع الأوراق التجارية هي الكمبيالة والسند الاذني والشيك.

وتحصيل الأوراق التجارية يقصد به انابة البنك في تحصيل الأموال المدونة بهذه الصكوك من المدينين وتسليمها إلى المستفيدين، ويعود على البنك من عملية التحصيل شيئان: أحدهما معنوي يتمثل في ثقة العميل في البنك ومظهرها قبول الأول إنابة الثاني في تحصيل الأموال، وهذه سمعة طيبة يسعى إليها البنك، والأخير مادي يتمثل في عمولة التحصيل التي يتقاضاها البنك من عملية الموكل.

أن عملية تقديم الأوراق التجارية للبنك للتحصيل لا تخرج في جوهرها عن كونها عملية توكيل بأجر، لأنها عملية انابة لها مقابل، والوكالة جائزة شرعا، سواء أكانت بأجر أو بغير أجر.

أما خصم الأوراق التجارية فالمقصود به قيام حامل الورقة بنقل ملكيتها عن طريق التظهير إلى البنك قبل حين استحقاقها، مقابل حصوله على قيمتها الحالية وهي تنقص عن قيمتها الاسمية المدونة بها بمقدار تكاليف القطع.

وبالتالي هي عملية بنكية يقوم بموجبها حامل الورقة التجارية بنقل ملكيتها عن طريق التظهير إلى البنك قبل موعد الاستحقاق، مقابل حصوله على قيمتها مخصوما منها مبلغ معين، ولا يجوز للبنك الإسلامي خصم الكمبيالات، كما تفعل البنوك التقليدية لأن هذا من قبيل الربا المحرم شرعا[1].

- **المتاجرة في العملات:**

وهي شراء العملات لبيعها بقصد الربح، ولقد تم إباحة هذه العملية شرعا لأنها داخلة في مشروعية بيع الذهب والفضة والنقود، وهي وجه من وجوه الكسب، مع مراعاة بعض الشروط كعدم التعامل في السوق الآجل وألا تكون بقصد الإحتكار وكذلك عدم تماثل الجنس، أي أن تكون العملة من نفس البلد، وأن يتم التقابض قبل تفرق العاقدين. وجاء ذلك إستنادا على قول النبي ﷺ: { لذَّهَبُ بالذَّهَبِ، والْفِضَّةُ بالفِضَّةِ، والْبُرُّ بالبُرِّ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ، والْمِلْحُ بالمِلْحِ، مِثْلًا بمِثْلٍ، سَواءً بسَواءٍ، يَدًا بيَدٍ، فإذا اخْتَلَفَتْ هذِه الأصْنافُ، فَبِيعُوا كيفَ شِئْتُمْ، إذا كانَ يَدًا بيَدٍ } رواه عبادة بن الصامت[2].

ويوضح الشكل الاتي عملية المتاجرة بالعملات في البنوك الإسلامية:

[1] نوال بوعلام سمرد، **دليلك في المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص ص 125-127.

[2] عبد الرحمن النجدي، **المعايير الشرعية**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المنامة، البحرين، 2010، ص ص 4-12.

الشكل رقم (01-11): عملية المتاجرة بالعملات في البنوك الإسلامية

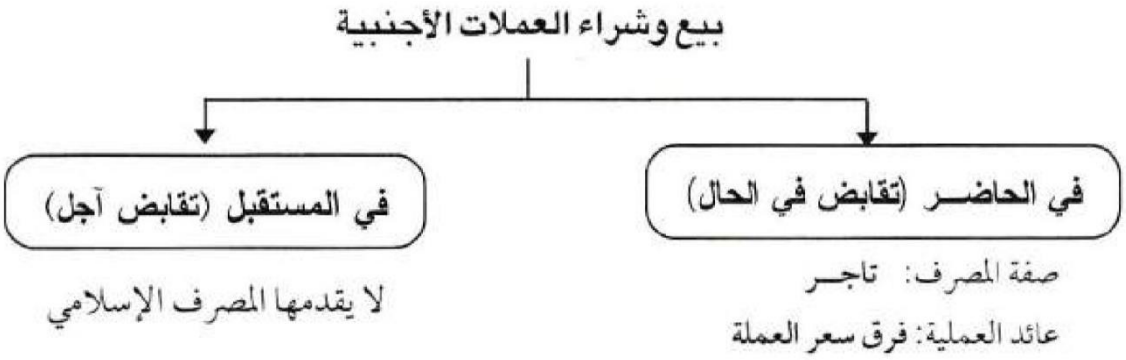

المصدر: محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص 218.

- **البطاقات الائتمانية:**

هي بطاقة مستطيلة الشكل، مصنوعة من البلاستيك يتم طباعة البيانات عليها شاملة شعار واسم المنظمة واسم البنك المصدر واسم حاملها ورقمها وتاريخ الإصدار والانتهاء ويلصق عليها شريط البيانات الممغنط، وشريط التوقيع والصورة المجسمة ثلاثية الأبعاد والتي تماثل العلامة المائية في النقود الورقية وإضافة لذلك يتسلم العميل الرقم السري ليستخدمه في السحب النقدي من آلات الصراف الأتوماتيكية، أما الناحية المصرفية فهي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، ومقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة، أو الحصول على الخدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من المصرف المصدر للبطاقة الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع[1].

ولقد قامت هيئة الفتوى بتجريدها من شروطها المحرمة ومنها حذف شرط دفع فائدة على تأخير سداد قيمة البطاقة من طرف عملاء البنك ذوي الحسابات المكشوفة حيث اشترطت ألا يترتب عن التعامل بهذه البطاقة أي فوائد أخذ أو عطاءة كما اشترطت أيضا أن يكون تحويل العملات بسعر الصرف الحالي في حالة ما إذا كانت البطاقة دولية[2].

- **تقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية:**

تعمل البنوك الإسلامية بتقديم إستشارات حول المشاريع الجديدة، والقيام بدراسات الجدوى ودراسة السوق، كذلك تعمل على الترويج للمشروعات والإكتتاب فيها وتمويلها وفقا للمشاركة أو الصيغ التمويلية الأخرى التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية[3].

---

[1] حمود محمد غازي الحمادة، **العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الالكتروني**، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص ص37-41.

[2] طه عبد العظيم محمد، **الاصلاح المصرفي في البنوك الإسلامية في ضوء قرارات بازل**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، القاهرة، 2019، ص 74.

[3] حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

- **إدارة الممتلكات الوصايا والتركات:**

وهي القيام بعملية إدارة أمور ممتلكات العميل وتخفيف الأعباء عنهم، خاصة الذين يملكون ممتلكات متعددة أو التركات التي يحدث نزاعات عليها وغيرها من الامور، بحيث يحقق البنك عوائد منتظمة من هذه العملية[1].

- **الخدمات الاجتماعية:**

بالإضافة إلى الخدمات البنكية التي يقدمها البنك الإسلامي فإنه في الوقت نفسه يقوم بتقديم بعض الخدمات ذات البعد الاجتماعي. ومن أهم هذه الخدمات ما يأتي[2]:

أ- جمع وتوزيع الزكاة

يقوم البنك الإسلامي بإخراج زكاة أموال البنك وزكاة أرباح مساهمية وزكاة من يوكله من المودعين لديه والمتعاملين معه وأموال مشاريعه والشركات التابعة له وعروض التجارة من السلع والأصول المنقولة الأخرى وأمواله المرصودة للاستثمار المشترك غير المستغلة بعد. بالإضافة إلى الاحتياطيات والنقد السائل وكل مال حال عليه الحول ولا يتقاضى البنك الإسلامي أي عمولة عن هذا النشاط.

ب- القرض الحسن

حيث يقوم البنك الإسلامي بتخصيص مبلغ محدد للمحتاجين من عملائه يقدم لهم على شكل قرض حسن لأجل محدود بدون أي فائدة. ويحق للبنك أن يتقاضى التكاليف الإدارية على أن لا ترتبط بأجل القرض أو مبلغ القرض. وعادة ما يكون القرض الحسن قرض قصير الأجل يستخدم لمواجهة نقص مؤقت في السيولة أو لغايات اجتماعية كالزواج والتعليم ولشراء بعض الحاجات المنزلية أو للعلاج.

ج-خدمات ثقافية واجتماعية وعلمية ودينية

يساهم البنك بتقديم خدمات مثل بناء المساجد والمراكز العلمية الإسلامية وإصدار المجلات العلمية التي تعنى بالاقتصاد الإسلامي ونشر الوعي البنكي الإسلامي. والمساهمة في عقد المؤتمرات العلمية المتخصصة بالعمل البنكي.

المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية:

رغم الإنتشار الواسع للبنوك الإسلامية والتطور المصرفي الحاصل في هذه البنوك والبحوث والدراسات في الصيرفة الإسلامية، إلا أنها تواجه أحيانا إحتمالية تعرض البنك إلى خسائر قد تؤدي به إلى الإفلاس في حالة عدم السيطرة عليها، ويمكن حصر جملة المخاطر التي يوجهها البنك الإسلامي فيما يلي:

- **مخاطر الإئتمان أو الجهة المقابلة:**

ترتبط مخاطر الائتمان بالعجز عن السداد، أو بتسبيق قبل تلقي الطرف الآخر لأمواله، فيأخذ هذا الخطر شكل على أنه خطر الجهة المقابلة الناتج عن الأداء السيء للشريك في العقود الإسلامية خاصة كالمشاركة والمضاربة، ويصبح بذلك البنك الاسلامي عرضة المخاطر محتملة.

---

[1] محمود عبد الكريم احمد ارشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 198،199.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص 307.

- **مخاطر السيولة:**

تعني عدم توفر السيولة الكافية للبنوك الإسلامية للوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين أو المستثمرين، وهي تكون أكثر وقعا عليها لأنها لا تستطيع الاقتراض بفائدة من السوق النقدية لأنه محرم شرعا، ولا الاستفادة من البنك المركزي كمقرض أخير.

- **المخاطر التشغيلية:**

بما أن البنوك الإسلامية تعد حديثة النشأة نسبيا، فإنها معرضة لمخاطر تشغيلية متأتية أساسا من نقص الموارد البشرية الكفؤة القادرة على تسيير المعاملات المالية الإسلامية، إضافة إلى الأخطاء المرتكبة من طرف الموظفين سواء في أداء الأعمال أو في كيفية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن برامج الإعلام الآلي المستخدمة لا تعد ملائمة الطبيعة عمل البنوك الإسلامية وذلك لأنها صممت من أجل البنوك التقليدية مما يستدعي تعديلها أو تغييرها.

- **المخاطر القانونية:**

تواجه البنوك الإسلامية مخاطر في جانب توثيق العقود المالية وتطبيقها، بالإضافة إلى إشكالية عدم وجود نمط موحد لها. وفي ظل غياب إطار قانوني موجه لحل المشاكل المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة المخاطر القانونية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية.

- **المخاطر التجارية المنقولة:**

وهي أن يلجأ البنك الإسلامي بسبب المنافسة التجارية بين مختلف المؤسسات المالية وضغوطات البيئة الخارجية إلى رفع معدل العائد بنسب أعلى[1].

- **مخاطر السعر المرجعي:**

رغم أن البنوك الإسلامية لا تتعرض للمخاطر الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة لأنها لا تتعامل بها، إلا أن هذه الأخيرة تحدث تغيرات في إرادتها كونها تستخدم سعرا مرجعيا لأدواتها المالية، ففي المرابحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، و كونه ثابت طوال مدة العقد، فإن أي تغير في السعر المرجعي لا يمكن أن يقابله تغيير في هامش الربح[2].

- **مخاطر فقدان الثقة:**

يمكن أن تتعرض البنوك الإسلامية لفقدان ثقة عملائها، وذلك بسبب غياب الفهم الصحيح لصيرفة الإسلامية أو الإعتقاد بأنه لا يوجد فرق بين العمل البنكي الإسلامي و التقليدي، أو بسبب الشك في مشروعية المعاملات البنكية الإسلامية، وقد تعود الأسباب أيضا أن إنخفاض العائد مرده الإهمال و التقصير[3].

---

[1] بوجلال أنفال، **قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية بنوك و تأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص ص 62-64.

[2] الأخضر لقيطي، حمزة غربي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة ميدانية-**، الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 24/23 فيفري، 2011، ص ص 10،09.

[3] شوقي بورقبة، هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية-دراسة تحليلية-**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 115.

خلاصة الفصل:

بناءً على ما تم تقديمه يتبين أن البنوك الإسلامية ظهرت نتيجة الحاجة إليها بداية من الأفكار والكتابات إلى الوجود الحقيقي لها، وهذا راجع إلى المعاملات الربوية للبنوك التقليدية التي لم تلقى الترحيب من المجتمع الاسلامي، ولكن هذا الجزء لم يكن الوحيد الذي يميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية كون عامل الربا والتخلص منه لم يكن كافي للقول أن البنك اسلامي، فيجب أن تقوم جميع معاملاته أخذا وعطاءً على الشريعة الإسلامية وألا تخالفها، هذا ما أدى إلى ايجاد صيغ تمويلية على غرار المضاربة والمشاركة التي تقوم على مبدأ تقاسم المخاطر والمنبثقة من الدين الاسلامي، في حين تشابهت بعض العمليات البنكية على غرار فتح الحسابات وتحويل الأموال وغيرها، هذا ما سمح للبنوك التقلدية من كسب منافس قوي في الساحة البنكية .

إن الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لم تقف عند المعاملات والخدمات المصرفية، إنما ميز البنوك الإسلامية في كونها تسعى وراء تحقيق التنمية الاجتماعية والنهوض بالاقتصاد فهي بذلك لم تفصل أهدافها الخاصة في تحقيق الربح عن الأهداف العامة، رغم وجود بعض التحديات والمشاكل التي قد تكون عائقا أمامها، كذلك إمتدت هذه الإختلافات للمخاطر التي تواجه البنوك، فقد إنفردت البنوك الإسلامية ببعضها على غرار نظيرتها التقليدية، و هذا راجع إلى المبادئ الشرعية وصيغ التمويل التي تتميز بها البنوك الإسلامية .

الفصل الثاني:

البنوك الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي

تمهيد:

رغم توسع القطاع المصرفي و تنوع الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك، إلا أن بعض المتعاملين من مختلف فئات المجتمع تلقى إحجاب عن التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية لأسباب عديدة و التي تعتبر مستبعدة ماليا، هذا ما أدى في الآونة الاخيرة الى ظهور مصطلح الشمول المالي ، وإهتمام العديد من الإقتصاديين به ، كما قامت العديد من الدول بوضع إستراتيجيات لتعزيزه والبحث عن أهم سبل تعزيزه، وهذا راجع للأهمية وآثار الإيجابية العديدة المنبثقة منه على غرار تحسين مستويات المعيشية للأفراد و تحسين الأوضاع الإقتصادية و الحصول على نظام مالي مستقر.

و قد كان للبنوك الإسلامية مساهمة فعالة من خلال خدماتها وعروضها في توفير رغبات متعالميها وايصالها لهم في أحسن الظروف، وجذب أكبر عدد ممكن من السكان إلى القطاع المالي الرسمي ، كما تمكنت من بناء صورة إيجابية للبنوك بصفة خاصة كمقصد لوضع ثقة المتعاملين فيهم.

ونظرا للدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي ، سيتم من خلال هذا الفصل تحليل أهم المتغيرات المرتبطة بكل منها، من خلال ثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول : مدخل للشمول المالي .

المبحث الثاني : أساسيات حول الشمول المالي .

المبحث الثالث : البنوك الإسلامية و مساهمتها في تعزيز الشمول المالي .

المبحث الأول : مدخل للشمول المالي

يستخدم العديد من الباحثين في الآونة الأخيرة مصطلح الشمول المالي والذي يعتبر عند الكثير من الدول من المواضيع الحديثة، حيث أصبحت هدفا رئيسيا للبنوك والمؤسسات الوسطية التي تسعى إلى توسيع نطاقه، و تمكين من الوصول والإستخدام الكافي للمنتجات المالية لجميع الشرائح والبحث عن سبل تعزيزه، و هذا بما يتضمنه من آثار إيجابية و تنمية محلية.

المطلب الأول : مفهوم الشمول المالي

لقد إزداد الإهتمام بالشمول المالي في السنوات الأخيرة، و أصبحت العديد من الدول و المؤسسات المالية الدولية تسعى الى تدعيمه و تعزيزه، في ظل الأهمية الكبيرة التي يعود بها على الفرد و المجتمع و الإقتصاد ككل .

أولا : نشأة وتطور مصطلح الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول (Financial Inclusion) المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت " "Leyshon&Thrift" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.

وفي العام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة[1].

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2008 إزداد الإهتمام الدولي بالشمول المالي، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيقه، من خلال سياسات وإجراءات إتخذتها الجهات النقدية في الدول بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من إستخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة .

في سياق هذا الاهتمام تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008، الذي يعد أول شبكة دولية للإستفادة من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم 94 دولة نامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية. ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء، ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق[2].

وقد عقد أول مؤتمر سنوي لهذا التحالف في عام 2009 بدولة كينيا. ثم عقد بعد ذلك في 8 دول أخرى، موزعة على مختلف القارات، و هي كل من أندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، مصر سنة 2017[3].

---

[1] مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، **و اقع و افاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2018، ص 92.

[2] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **الشمول المالي : أبعاده و مؤشرات قياسه العالمية-مؤشر Global Findex نموذجا-**، 2020، ص ص 21،22، مستخرج من الموقع https://kantakji.com/5842/ ، بتاريخ 21-03-2022 على الساعة 18:55.

[3] مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

ومن الجدير بالذكر أن من أوائل الدول قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي هي المملكة المتحدة وماليزيا في مطلع القرن الحالي (2003) وتسعى حاليا العديد من الدول النامية لتحقيق نفس الغاية [1].

ومنذ عام 2010 سعى أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، فيما كان هنالك أكثر من 30 دولة قامت بوضع وإعداد إستراتجية وطنية في هذا المجال و تطبيقها[2].

ثانيا : تعريف الشمول المالي :

- **لغة :**

يعرف الشمول المالي لغة على أنه : "جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: شَمِلَ، شَمْلاً وشُمولاً ، فهو شامل، والمفعول مَشْمُول. نقول شَمِل الأمر القومَ: عمهُم. وشمل الأمرَ برعايته: رعاه وتبناه. وأشمل القوم خيراً: عمهم. وإشتمل الأمر على كذا: تضمنه وأحتواه"[3].

- **اصطلاحا :**

حيث يقصد بالشمول المالي "إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية"[4].

ويمكن القول أيضا : أنه تلك العملية التي تضمن سهولة الوصول الى النظام المالي الرسمي، و توافره وإستخدامه لجميع الأعضاء المكونين للإقتصاد[5].

"ويوجد أكثر من مصطلح متداخل مع الشمول المالي (Financial Inclusion)، والشمولية المالية (Financial Inclusiveness)، فهناك من يطلق عليه لفظ الاشتمال المالي أو الإشراك المالي أو التعمق المالي أو الإدراج المالي أو الإحتواء المالي أو التضمين المالي أو الإدماج المالي أو الدمج المالي أو تعميم الخدمات المالية أو تعميق الخدمات المالية أو التمويل الشامل (Inclusive Finance) أو الوصول إلى الخدمات المالية أو النفاذ إلى التمويل (Access to Finance). ومهما تعددت الألفاظ المستخدمة لهذا المصطلح؛ فالمعنى واحد"[6].

"كما يستخدم مصطلحا الشمول المالي والاستبعاد المالي (Financial Exclusion) بالتبادل (Interchangeably) لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، بحيث يشير الاستبعاد المالي أو الحرمان المالي أو الإستثناء

---

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] موقع البنك الدولي ، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview ، بتاريخ 15-03-2021 على الساعة 10:43.

[3] رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة الى الدول العربية**، مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2021 ، ص 372.

[4] اسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي(دراسة مقارنة-الجزائر، تونس والمغرب)**، مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائ، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 747.

[5] Mohamed Abdelafateh Abbes , khadidja sadi , **construction dun indice d'inclusion financiere pour les pays members de l'organization de la cooperation islamique** , revue d'économie et de statistique appliquée , école nationale supérieure en statistique et en économie appliquée , Algérie , volume 15 , numéro 01 ,2018 , p 9.

[6] عبد الحليم عمار غربي ، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي و المصرفي الإسلامي(دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته)** ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر ، المجلد06 ،العدد 01 ، جوان 2020 ، ص 10.

المالي أو الإقصاء المالي أو التهميش المالي إلى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع قيودة فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر الخدمات المالية والتمكين من إستخدامها بصورة تلائم إحتياجاتهم"[1].

3- من وجهة نظر الهيئات و المؤسسات المالية الدولية :

- صندوق النقد الدولي باشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء:

يعرف الشمول المالي على أنه " :الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الإئتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" [2].

- البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المائية العالمي على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية "[3].

- منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية OECD الشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE:

يعرف الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[4].

- المجموعة العشرين G20 و مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI:

عرفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[5].

- هيئة دعم التنمية المستقلة ADA:

وتعرف هيئة دعم التنمية المستقلة (ADA) الشمول المالي: هو جميع الآليات الموضوعة لمكافحة الإقصاء المصرفي والمالي، وهو يشمل مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية (التأمين الأصغر مع جميع المتغيرات الممكنة المرتبطة

---

[1] عبد الحليم عمار غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 10،11.

[2] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش ، **مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجا-**، 2020 ، ص 4 ، مستخرج من الموقع https://dspace.zu.edu.ly/discover ، بتاريخ 21-03-2022 على الساعة 16:20.

[3] يسمينة قاسي، محمد بولصنام، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ،مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد02 ، ديسمبر 2021، ص 680.

[4] السعيد بن لخضر، صورية شنبي، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2019 ، ص ص 106،107.

[5] رفيقة بن عيشوبة، **صناعة التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي(دراسة حالة الدول العربية)**، مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية ، جامعة البليدة 02 ، الجزائر ، المجلد 09 ، العدد02 ، 2018، ص 48.

بالتأمين "مخاطر المناخ، الموت... إلخ"، منتجات الائتمان المختلفة، تقاعد، منتجات التوفير، حوالة مالية)، وغير المالية(التدريب "في إدارة الأعمال، والمخاطر، و الحوكمة، وما إلى ذلك)"[1].

- البنك المركزي الجزائري BCA:

أما البنك المركزي الجزائري (BCA) فعرفه كما يلي : " إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية المختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأموالهم و مدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف والتي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء إستغلال إحتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية"[2].

و من خلال ما سبق يمكن القول بإن الشمول المالي : هو تلك العملية التي يتم من خلالها طرح جيع الخدمات و المعاملات المالية والحرص على استخدامها، لكافة الفئات دون إستثناء خاصة منهم المهمشة وميسورة الدخل بحيث تتناسب مع إحتياجاتهم وقدرتهم، داخل قنوات رسمية تتسم بالسهولة والشفافية .

و يوضح الشكل التالي مختلف الخدمات المالية المقدمة للأفراد :

الشكل رقم (02-01) : الخدمات المالية للأفراد :

المصدر : يسمينة قاسي، محمد بولصنام، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**،مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد02 ، ديسمبر 2021 ، ص 681.

[1] نادية لوزري، و **اقع الشمول المالي في الدول العربية و أليات تعزيزه(دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية)**، مجلة بحوث الإقتصاد و المناجمنت ، المركز الجامعي مغنية ، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 16 .

[2] أحمد يقور، نصيرة موسي،محمد رضا بوشيخي، **التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي(دراسة حالة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية السوداني للفترة2013-2017)**، مجلة أراء لدراسات الإقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، أفلو، الجزائر، المجلد03، العدد 02، 2021 ، ص 37.

ثالثا : خصائص الشمول المالي :

يحمل الشمول المالي مجموعة من الخصائص والمميزات التي أهلته لأخذ دور مهم في النشاط الإقتصادي والمالي ، و هذا ما جعل العديد من الدول تولي اهتمامها به، و سوف نقوم بإبراز أهم هذه الخصائص في النقاط التالية :

- الشمولية : ويقصدبها أن تتاح جميع الخدمات المالية وتشمل جميع فئات المجتمع خاصة الفقراء، الضعفاء والمهمشين وذوي الدخل المحدود؛
- السهولة والراحة : أي أن يكون الوصول إلى الخدمة المالية سهلا دون عوائق أو حواجز، و بالتكلفة المناسبة والجودة المطلوبة؛
- الشفافية: وهو مايعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح لتحقيق العدالة حماية جميع الأطراف؛
- الفعالية : تعتبر هذه الخاصية كعنصر مخفي فالشمول المالي يندرج عنه تطوير المؤسسات المالية والمصرفية ، وزيادة فعالية السياسة النقدية، و تنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار المالي للنظم المصرفية[1].

المطلب الثاني : أهداف و أهمية الشمول المالي

في ظل تكاثف الجهود الدولية وحتى المحلية، والسعي وراء تحقيق أكبر معدلات في الشمول المالي وبحث عن سبل تعزيزه، سيتم التطرق إلى أهمية و أهداف الشمول المالي :

أولا : أهداف الشمول المالي :

لقد زاد إهتمام العالم بالشمول المالي، كل من الدول ومختلف الهيئات والمؤسسات المالية الإقتصادية في تعزيزه على أوسع نطاق، وذلك راجع للجملة من الأهداف التي يسعى الشمول المالي للوصول إليها بالنسبة للمجتمع أو الإقتصاد ككل فهما يشكلان عنصران مترابطان يتحقق كل واحد بالأخر، تتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

- أهداف إجتماعية : تتلخص أساسا في:

_ دمج كافة فئات وشرائح المجتمع في القنوات المالية الرسمية خاصة المهمشين وذوي الدخل المحدود، ومساعدتهم في الوصول إلى كافة الخدمات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم، وإستخدامها ؛

_ تحسين الظروف الإجتماعية و الإقتصادية للمجتمع، وخفض مستويات الفقر؛

_ يهدف إلى إعادة توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، والإهتمام بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة ومتناهية الصغر[2].

- أهداف إقتصادية : و من أهمها:

_ العمل عل تقنين القنوات الغير رسمية، والقضاء على الإقتصاد الموازي ؛

_ إتاحة التمويل للشركات الصغيرة و المتوسطة، ودعم هذه الإستثمارات، والإستفادة منهم في جانب الإقتصادي؛

---

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **و اقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفية و العربية**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2021، ص 75.

[2] عمر قاضي، على سمى، **و اقع الشمول المالي في البنوك الأسلامية الجز ائرية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "تعزيز الشمول المالي في الجزائر ألية لدعم التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألجلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 06/05 ديسمبر، 2018 ، ص 4.

_ تخفيض معدلات البطالة، والإستفادة من القدرات البشرية؛

_ التشجيع على الزيادة من فعالية الأداء المصرفي، وتحسين أداءه، من خلال المنافسة على تقديم العديد من الخدمات والمنتجات ؛

_ تعزيز نشر الوعي والتثقيف المالي، مع إعطاء إهتمام خاص لشباب والمرأة[1].

ثانيا : أهمية الشمول المالي :

لم يعد الشمول المالي مجرد مصطلح، وإنما أصبح يحتل مكانا بارزا في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع، فقد أجمع الكثير من المؤسسات و الهيئات المالية والإقتصادية العالية على أهمية الشمول المالي والتي لا تقتصر على الاقتصاد و نموه فقط، بل هي أكبر من ذلك فهو يستفيد منه المجتمع وخاصة الفئات المحرومة، ويمكن إبرازها فيما يلي: [2]

- تحقيق أهداف التنمية المستدامة : للشمول أهمية بالغة ودور مهم في تحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص عمل ، والحد من الفقر المدقع وعدم المساواة والإهتمام بالمرأة، و كذلك يشجع على التصنيع والإبتكار والإستثمار من خلال دعم المشاريع متناهية الصغر ، وهذا ما تتبناه التنمية المستدامة.
- تعزيز الإستقرار المالي: إن وجود فئة أو شركات مستبعدة ماليا من النظام الإقتصادي، يعني عدم الوصول إلى المعلومات الكافية حول حجم الإنتاج والإستثمار الفعلي في المجتمع وداخل الدولة، هذا يعني إحتمالية تعرض النظام المالي للصدمات وتتدنى قدرته في تحقسق الإستقرار، و بتالي الشمول المالي سبيل إلى متانة الإستقرار المالي والقضاء على الإقتصاد الموازي.
- تحسين الوضع الإجتماعي للفئات المحرومة والمهمشة : إن توفير الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المحدود وإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في قطاع المالي الرسمي، وبتالي خلق للوظائف وحسن إعادة توزيع الدخل، مما يساهم في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- النهوض بالقطاع المصرفي وخلق المنافسة بين المؤسسات المالية: إن البحث عن التجديد، التنويع والجودة في المنتجات والخدمات من أجل جذب العملاء من شأنه تعزيز المنافسة بين هذه المؤسسات المالية .
- المساهمة في النمو الإقتصادي : يعزز الشمول المالي ويطور ثقافة الإدخار، وبتالي سهولة الوصول إلى الإئتمان وتمويل المشاريع والإستثمارات والنهوض بعدة قطاعات من شأنها دفع عجلة النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث : أبعاد الشمول المالي

لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالي:

[1] نور الدين كروش، جمال دقيش،ليلى أولاد ابراهيم، **و اقع الشمول المالي في الوطن العربي(دراسة بعض الدول العربية)**، مجلة الدراسات التجارية و الإقتصادية المعاصرة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 519.

[2] فضيل البشير ضيف ، **و اقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية ، جامعة الجلفة ، الجزائر ، المجلد06 ، العدد 01 ، جوان 2020، ص 476.

- الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح وإستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.
- إستخدام الخدمات المالية: يشير بعد إستخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى إستخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى إنتظام وتواتر الإستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- جودة الخدمات المالية: جودة الخدمات المالية يعتبر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء إتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر جودة الخدمة المالية تحدية يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، وإتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة[1].

و يلخص الشكل الاتي أبعاد الشمول المالي :

الشكل رقم (02-02) : أبعاد الشمول المالي :

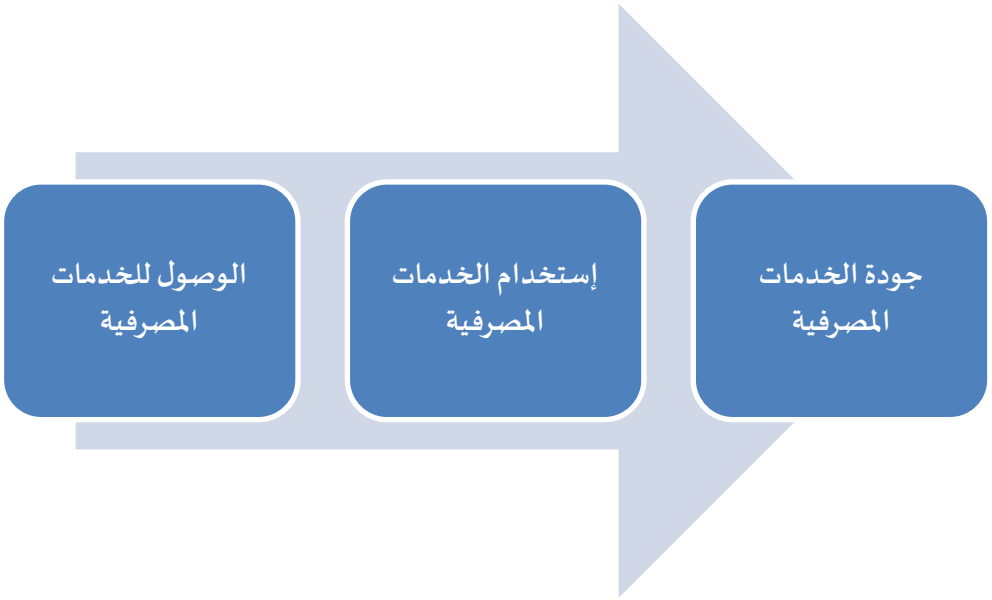

المصدر: ياسمينة ابراهيم سالم ، هاجر يحي، **متطلبات تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة بعض الدول العربية** ،مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 21، العدد01 ، 2021، ص 128.

[1] صليحة فلاق، نادية سوداني، معمر حمدي، **تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 01 ، 2021 ، ص 282.

المبحث الثاني : أساسيات حول الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي مفهوم متعدد الأبعاد وبالغ الأهمية، وقد زاد الإهتمام به حيث أصبحت العديد من الجهات تسعى إلى تعزيزه، ولكن قبل ذلك البحث عن سبل قياسه والتي تعتبر المرحلة الأساسية في تقييمه، على الرغم من وجود العديد من العقبات التي تحول دون ذلك.

المطلب الأول : مؤشرات قياس الشمول المالي والمصرفي

توضح مؤشرات قياس الشمول المالي إلى أي مدى أن القطاع المالي في الاقتصاد المعني يتمتع بالنشاط والحيوية، وإلى أي مدى أنه محصن ضد أي شكل من أشكال التحيز لصالح (أو التمييز ضد) أي فئة من فئات المجتمع وبهذا يمكن التطرق إلى مختلف مؤشرات الشمول المالي :

أولا : المؤشرات التي تشخص الحالة العامة للقطاع المالي:

توجد في هذا الخصوص ثلاثة مؤشرات رئيسة يتم إستخدامها لتشخيص حالة القطاع المالي من زاوية الشمول المالي والمصرفي، وتعتبر هذه المؤشرات الثلاثة من نمط المؤشرات التقليدية والبسيطة؛ لأنها تستند في عملية حسابها إلى المجاميع النقدية والائتمانية على المستوى الكلي للاقتصاد، وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

- مؤشر العمق المالي : يقيس هذا المؤشر مدى إرتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد، باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف على متطلبات الاستثمار. ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الضيق M1*، وكذلك عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 ** إلى الناتج المحلي الإجمالي. فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يستطيع أن يحقق أعلى نسبة ممكنة من إستخدامات النقد بكافة أشكاله وأنواعه لتحقيق الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر الوصول المالي: يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة القطاع المالي على إختراق المستفيدين (العملاء)؛ وذلك من خلال تيسير الوصول السلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي يتحها القطاع المالي. ويتم التوصل إلى ذلك عن طريق معرفة عدد الفروع المصرفية أو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى خدماته المالية ميسرة لأكبر عدد ممكن من السكان.
- مؤشر الاستخدام المالي: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أفراد المجتمع على إستغلال وإستخدام الخدمات والمنتجات التي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قبل القطاع المالي؛ وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي منسوبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي. فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يتحقق فيه أقصى مدى ممكن من حيث إستغلال أفراد المجتمع لخدماته المالية[1].

---

* النقود بالمعنى الضيق وهي الشكل أكثر سيولة من المال و التي تتمثل في العملات المتداولة والودائع تحت الطلب.

** النقود بالمعنى الواسع و التي تتمثل في النقود بالمعنى الضيق بالإضافة إلى الودائع الإدخارية.

[1] رشيد نعيمي،عبد الحفيظ بن ساسي ، **تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائروفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة :2015-2020**، مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد جامعة المسيلة ، الجزائر، المجلد 05، العدد 02 ،2021 ، ص ص 235،236.

ثانيا : المؤشرات التي تشخص حالة القطاع المالي من منظور العدالة في التوزيع :

تركز هذه المجموعة من المؤشرات على تشخيص حالة القطاع المالي من خلال معرفة إلى أي مدى تستفيد الفئات المختلفة بالمجتمع من الخدمات المالية المتاحة، لأن هذه العوامل دائما ما كانت مرتبطة بالشمول المالي و كانت سببا في الإستبعاد المالي، فدائما ما كانت هنالك فجوة بين الأنواع وإستبعاد للمرأة، كما أن الأعمار تعتبر مؤشرا هاما في معرفة أسباب الإستبعاد المالي، ومعرفة المستوى المعيشي للأفراد فقلة المال والتكاليف الباهظة قد تكون سبب في عدم الوصول إلى المنتجات المالية، كما أن المستوى التعليمي لهم يلعب دور كبير في هذا[1].

ولذلك، عادة ما يتم الوصول لهذه المؤشرات من خلال آلية المسوحات الميدانية، والتي تستخدم فيها التصنيفات التالية:

- حسب النوع: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الذكور، مقارنة بنسبة المستفيدات من الخدمات المالية من الإناث؛
- حسب الفئات العمرية: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، مقارنة بنسبة المستفيدين من الفئة العمرية من 25 إلى 64 سنة؛
- حسب مستوى الدخل: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من شريحة الأعلى دخلا (60% من السكان البالغين)، مقارنة بنسبة المستفيدين من شريحة الأقل دخلا (40% من السكان البالغين)؛
-حسب موقع أو مكان الإقامة: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من سكان الريف، مقارنة بنسبة المستفيدين من سكان المدن.

وتمتد سلسلة هذه المجموعة من المؤشرات كل ما سمح توافر البيانات والمعلومات، بإمكانية إستخدامها لتشمل العديد من التصنيفات الأخرى، مثل: الحالة التعليمية، والإنتماء المهني أو الوظيفي أو الإنتماء لمجموعات إثنية أو عرقية معينة، أو الحالة الصحية (كالإعاقة البدنية أو الإعاقة الذهنية) وغيرها من التصنيفات[2].

ثالثا : المؤشرات الأساسية لمجموعة دول العشرين:

من أهم المؤشرات والتحليلات الأساسية التي يمكن النظر فيها، بالإستناد إلى توصيات مجموعة العشرين، إحتساب النسب التالية:

_ نسبة الأفراد البالغين الذين يتوافر لديهم حسابات مصرفية إلى إجمالي الأفراد البالغين (ويمكن توزيعهم وفقاً للفئات العمرية أو نوع المؤسسات المالية أو الجنس)؛

- نسبة الأفراد البالغين الحاصلين على تمويلات مصرفية إلى إجمالي الأفراد البالغين (ويمكن توزيعهم وفقا للفئات العمرية أو نوع المؤسسات المالية أو الجنس)؛
- نسبة الشركات أو مؤسسات الأعمال التي يتوافر لديها حسابات مصرفية إلى إجمالي مؤسسات الأعمال (ويمكن توزيعها وفقا لنوع هذه الشركات أو المؤسسات)؛

[1] Abdelafateh Mohamed Abbes , **les déterminants socio-économique de l'inclusion financière dans les pays de la région mena**, revue les cahiers du cread , centre de recherche en économie appliquée pour développement , Algérie , volume 38 , numéro 01, 2022 , p p 11-14 .

[2] عبد الحليم عمار غربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 24.

_ نسبة الشركات أو مؤسسات الأعمال الحاصلة على تمويلات مصرفية وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى إجمالي شركات ومؤسسات الأعمال (ويمكن توزيعها وفقا لنوع مؤسسات الأعمال أو نوع المؤسسات المالية)؛

- عدد تمويلات المؤسسات المالية لكل 100.000نسمة من السكان؛

-عدد نقاط الوصول (فروع ومكاتب البنوك، مؤسسات التمويل، الصرافين، الصرافات الآلية، نقاط البيع، فروع ومكاتب شركات التأمين، شركات الوساطة المالية، شركات التأجير التمويلي، المؤسسات المالية الأخرى...)؛

- عدد المواطنين البالغين من حملة وثائق التأمين لكل1.000 مواطن بالغ، مقسمة إلى تأمين على الحياة وتأمينات أخرى؛

- عدد المنتفعين من خدمات التأجير التمويلي بشقيه التشغيلي والمنتهي بالتمليك؛

- عدد المتعاملين في السوق المالية على مستوى الجنس خلال فترة زمنية محددة وحجم التعامل.

ويمكن فهم مؤشرات القياس السابقة على النحو التالي: مؤشرات تقيس استفادة الأفراد من الخدمات المالية والمصرفية؛ مؤشرات تقيس استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الخدمات المالية والمصرفية؛ مؤشرات تقيس وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية والمصرفية[1].

المطلب الثاني : متطلبات تعزيز الشمول المالي

إن العمل على تحقيق الشمول المالي يتطلب وضع وتبني إستراتجية هادفة، شاملة وفعالة تقع على عاتق الهيئات والمؤسسات الرسمية العالمية أو الدول كالبنوك المركزية، وفقا للمبادئ الرئسية للشمول المالي التي تهدف إلى خلق بيئة تنظيمية وداعمة للشمول المالي وإستنادا على مجموعة من الركائز :

أولا : مبادئ و ركائز الشمول المالي :

تعتبر مبادئ و ركائز الشمول المالي بقدر من الأهمية في سبيل تدعيمه وتعزيزه:

1. مبادئ تحقيق الشمول المالي:

يقوم الشمول المالي على مجموعة من المبادئ الرئيسة المعتمدة من قبل مجموعة العشرين G20، التي تهدف إلى تقديم العون والمساعدة في تحقيقه وتعزيزها، نكرها فيما يلي :

- القيادة: إذ يجب توليها من قبل الجهات الحكومية العليا المختلفة والأطراف المشاركة لتحقيق الشمول المالي والمساعدة في تخفيض حدة الفقر؛

- التنوع: تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية متنوعة وإستخدامها بالشكل الصحيح؛

- الإبتكار والتجديد: تعزيز الإبتكارات التكنولوجية وتشجيعها باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

- الحماية: وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية؛

- تمكين العملاء: فلا بد من تطوير قدرات العملاء وثقافاتهم المالية وتمكينها ؛

[1] عبد الحليم عمار غربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 25.

- التعاون: إيجاد بيئة عمل واضحة تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع؛

- المعرفة: يجب توفير بيانات كافية ومناسبة وموثوقة حيث أنه يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي؛

- التناسب: وضع وإعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية؛

- الإطار العملي: يجب أن يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلى، حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة[1].

ويلخص الجدول التالي مبادئ الشمول المالي :

الجدول رقم (02-01) : مبادئ الشمول المالي :

القيادة	الحماية	المعرفة
التنوع	التمكين من أسباب القوة	التناسب
الإبتكار	التعاون	إطار العمل

المصدر: ياسمينة ابراهيم سالم ، هاجر يحي ، **متطلبات تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة بعض الدول العربية** ،مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، الجزائر ، المجلد 21، العدد01 ، 2021، ص 129.

2. ركائز تعزيز الشمول المالي:

هنالك أربع محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي ويتطلب تحقيقها لتعزيزه نذكرها فيما يلي:

- **دعم البنية التحتية المالية:** يعد توفير بنية مالية تحتية قوية كفؤة وسليمة لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له إذ يتعين على الحكومات والمؤسسات المالية المشرفة القيام ب:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والإهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لقوانين الدولة؛

- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، بما يضمن إستمرار تقديم الخدمات الملية؛

[1] نبيل بهوري ، **الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي و متطلبات تحقيقه(دراسة حالة الدول العربية)**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص ص 164،165.

- العمل على تطوير وتحسين الإتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات الملية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى؛

- العمل على تفعيل دور مكاتب الإستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، وإتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم[1].

ويمكن توضيح أهم خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي من خلال الجدول التالي :

الشكل رقم (02-03) : خدمات البنية التحتية المساندة للشمول المالي :

المصدر: رشيد نعيمي عبد الحفيظ بن ساسي ، **تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة :2015-2020** ، مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد جامعة المسيلة ، الجزائر ، المجلد 05، العدد 02 ، 2021 ، ص 233.

- **حماية المستهلك:** يقصد بها بحماية عملاء البنوك من المخاطر التي قد يتعرضون لها هؤلاء العملاء والحد منها في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات، التي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية وصيانة حقوقهم دون انتقاص وعدم الإضرار بمصالحهم و معاقبة من يتعدى عليهم إذ أنه:

- يجب أن تتسم تعاملات البنك بالعدل والمساواة والإنصاف الأمانة، كما يتعين عليه أن يعطي مزيدا من الإهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء محدودي الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة دون تمييز بين الجنسين؛

[1] رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة :2015-2020** ، مرجع سبق ذكره، ص 232.

- كما تقوم بعملية الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم بكل بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة، وإعلامهم بالمزايا والمخاطر، بكل بشفافية ودون تكبد العناء في سبيل الحصول على تلك المعلومات؛

- يتعين على البنوك أن تضع الخطط والبرامج والآليات المناسبة لتطوير ونشر المعارف المالية والبنكية لعملائها الحاليين والمحتملين، والسعي لرفع مستوى الوعي والتثقيف لديهم، بما يمكنهم من التعرف على كافة الجوانب المتعلقة بما يقدم إليهم من خدمات أو منتجات بنكية و كيفية إستخدامها؛

- يتعين على البنوك أن تحرص على ممارسة وأداء عملها بأسلوب مهني مسئول آخذة في الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة للعملاء في كافة مراحل تعاملهم مع البنك، ويأتي على قمة هذه السلوكيات النزاهة والمصداقية والتحقق من مناسبة الخدمات والمنتجات المطروحة للعميل لإمكانياته وقدراته وإحتياجاته، مع التأكد من توافر التدريب الكافي لموظفي البنك الذين يتواصلون مع العملاء ويقدمون الخدمات البنكية لهم؛

- حماية العملاء ضد أساليب الاحتيال المالي وإختلاس، إذ يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، وذلك من خال وضع أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة التي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة، و كذلك حماية الخصوصية وسرية المعلومات الشخصية لعملائها، فجميع التعاملات مع البنوك تتمتع بسرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو كشفها إلا وفق ما ينظمه القانون والتشريعات السارية، والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغيرات في والتطورات الحاصلة؛

- كما يتعين على البنوك أن تكون لديها آلية داخلية لحل النزاعات مع العملاء، و إعطاء العناية الكافية لمعالجة شكاوى بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة، تتسم بالمسؤولية وفعالية، دون تأخير[1].

- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** وذلك من خلال:

- مراعاة إحتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات؛

- وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء؛

- تشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء بالجودة و الشروط المناسبة لهم؛

- تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بكل سهولة و شفافية؛

_دراسة ظروف وإحتياجات العملاء و تقديم الخدمات المناسبة لهم[2].

- **التثقيف المالي:** يعتبر من أهم الجوانب الداعمة لشمول المالي فهو يزيد من وعي الأفراد، إذ يتعين على كل دولة الإهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية و الوصول الى مجتمع مثقف ماليا، من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى كافة شرائح المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج

[1] أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 749.

[2] رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي و المصرفي في الجزائروفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة :2015-2020** ، مرجع سبق ذكره، ص 234.

إلى ذلك، و زيادة قدرتهم على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية، و تمكينهم من إتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع إحتياجاتهم[1].

ثانيا : إستراتجية الشمول المالية :

إن صياغة الإستراتجية وفقا للأهداف المسطرة والمرجوة من قبل السلطات المعنية ووضع الخطط و البرامج وإتباع إساليب معينة، و البدأ في تنفيذها و متابعتها، إذ يمكن القول أنه :

- يمكن لأي دولة تحقيق الشمول المالي عن طريق :

_ وضع أطر تنظيمية ومؤسسية ورقابية سليمة من قبل الحكومة، والعمل على تطويرها ودعم توفير المعلومات وإعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات و فرض شروط الزامية تضمن تحقيق الشمول المالي ؛

_ تحسين وتطوير الإتصالات و تبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات الرقمية؛

_ العمل على توصيل المناطق الريفية بشبكة الإنترنت، وربطها بالمؤسسات المالية كإنشاء الفروع البنكية؛

_ توفير الخدمات المالية للمستهلك بالجودة المطلوبة والمناسبة له، وما يتوافق مع شروطه وحاجته، والقيام بحمايته والتكيف مع قدرته، والإستمرار في التطوير و الإبتكار؛

_ تخفيض الرسوم و العمولات الغير مبررة على الخدمات المالية [2].

- و لكن قبل ذلك يجب عليها القيام ب :

_ تحديد نقاط القوة والضعف المتعلقة بالشمول المالي ؛

_ تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق، وسبل وآليات تجاوز هذه التحديات ؛

_ تحديد الفجوة بين العرض والطلب وأسبابها؛

_ توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة؛

_ تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتجية بشكل يسهل إنجاز بناء الأستراتجية ؛

_ تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الإستراتجية[3].

كما يمكن التطرق الى مختلف العناصر الرئيسية المكونة لإستراتيجية الشمول المالي من خلال الشكل الاتي:

---

[1] أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 750.

[2] ياسمينة ابراهيم سالم، هاجر يحي، **متطلبات تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة بعض الدول العربية**، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 21، العدد01 ، 2021 ، ص 129.

[3] محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لإقتصادياتة الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر، المجلد 01، العدد01 ، 2019 ، ص ص 129،130.

الشكل رقم (02-04) : العناصر الرئيسية لإستراتيجية الشمول المالي :

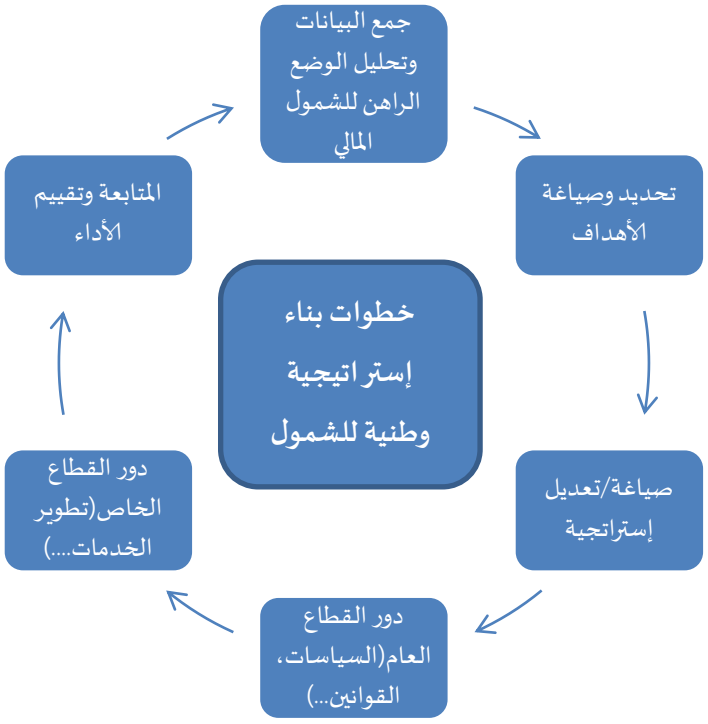

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي و المصرفي**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد06،العدد 01، جوان 2020، ص 18.

المطلب الثالث : معوقات الشمول المالي :

يقف أمام الشمول المالي مجموعة من العوائق والتحديات يمكن أن تختلف من دولة لأخرى، لكن يمكن حصر هذه العراقيل في النقاط التالية :

- التخلف الحاصل في البنى التحتية، بالقدر الذي يمكن من فرض النفاذ للتمويل، وعدم وجود أنظمة كفأة للإقتراض المضمون وضمان حقوق الدائنين ؛
- ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية، وبطئ تطورها و محدودية الوسائل والأدوات المستخدمة، أي عدم القدرة على تلبيتها للحاجيات المطروحة للأفراد والشركات ؛
- ضعف الكفاءة والفعالية لدى الجهات المسؤولة وكذلك الموظفين وإنعدام الرقابة؛
- صعوبة وضع اطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- عدم قدرة بعض الأطراف على التوصل للخدمات المالية كالتمويل أو فتح الحسابات لأسباب تتعلق بالتكلفة أو الإجراءات والسياسات المتبعة من طرف المؤسسات المالية ؛
- ضعف مستوى التثقيف المالي، إذ يرى بعض الأشخاص عدم الحاجة لإمتلاكهم حسابات مصرفية، أو الوصول إلى الخدمات المصرفية أو وضع الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك ناتج عن إرتفاع مستويات الأمية المالية؛

- إعتبارات وعوامل دينية، فالمجتمعات الاسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية[1].

المبحث الثالث : البنوك الإسلامية و مساهمتها في تعزيز الشمول المالي

لقد حظيت الصناعة المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص بإهتمام متزايد إثر الدور الحيوي الذي تلعبه في تعزيز الشمول المالي، فهي تعتبر نافذة وركيزة لتعزيزه خاصة وأنها تتناسب مع قيم و ثقافة المجتمعات الإسلامية وعقيدتهم والذين أحجموا عن البنوك التقليدية و إبعادهم عن الحرام، وتعويضهم بخدمات مالية تتناسب مع الشريعة الإسلامية، وإحتواء كذلك الفئات المهمشة وميسورة الدخل وزيادة فرص الوصول إلى التمويل والحد من الفقر.

إذا قد تنوعت أسباب الاستبعاد المالي من طوعي وغير طوعي ومن خلال هذا المبحث سنتعرف كيف ساهمت البنوك الإسلامية في الحد من الحرمان المالي و تعزيز الشمول المالي .

المطلب الأول : دور البنوك الاسلامية في الحد من الاستبعاد الطوعي

تساهم البنوك الإسلامية في دمج الفئة التي إستبعدت نفسها عمدا من القطاع المالي الرسمي، وذلك لإعتبارات دينية، وعزوفهم عن التعامل مع البنوك التقليدية وبالفوائد الربوية، من خلال نشر الوعي الإدخاري وزيادة فرص النفوذ الى التمويل بما يناسب احتياجاتهم و إعتقاداتهم الدينية:

أولا: الإدماج من خلال إبراز إتجاه الإسلام من المعاملات المالية :

إن تعريف العملاء والمجتمعات بمشروعية الإدخار في الاسلام، يزيد من نسبة الوصول الى هذه الفئة ودمجها في القطاع المالي الرسمي، والوصول إلى الأموال المكتنزة و نشر الوعي الإستثماري.

زيادة الوعي الإدخاري :

فلقد دعى الإسلام إلى الإدخار وإلى القصد في الإنفاق وعدم إضاعة الأموال والإسراف في صرفها وهذا واضح من خلال آيات كثيره منها : قوله تعالى : (وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً (26) إِنَّ الْمُبَذِرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً) سورة الإسراء-الآية27- أي لا تسرف في الإنفاق في غير حق، فهذا نهي من الله تعالى بشكل صريح للقادرين على التصرف في الإنفاق عن الإسراف والتبذير ولن يتحقق ذلك إلا بالاعتدال في الإنفاق أي إدخار جزء من الدخل قال تعالى : (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا)سورة الإسراء-الآية29-. في الآية الكريمة تعبير عن البخيل الذي لا يقدر على إخراج شيء من ماله وكذلك فيها مثل بسط اليد الذي يمثل ذهاب المال، والخطاب لرسول - الله ﷺ - في خاصة نفسه علّمه فيه كيفية الإنفاق وأمره بالاقتصاد لأنه لم يكن يدخر شيئاً لغد فكانت الآية الكريمة شرحاً للقاعدة المثالية في الإعتدال والتوازن في الإنفاق للأجيال القادمة جميعها والله تعالى هنا يلزم الفرد القادر بالإعتدال وإتباع السلوك الإقتصادي الرشيد في الإنفاق، وهذا يستوجب عدم إنفاق كل الدخل أي الإدخار[2].

---

[1] نور الدين كروش، جمال دقيش، ليلى أولاد ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 528،529.

[2] الهادي احمد محمد حسن، **الادخار في النظام الاسلامي**، ص 3 ، مستخرج من الموقع
http://repository.sustech.edu/handle/123456789/17741، بتاريخ 30-03-2022 على الساعة 17:30.

ووضحت السنه النبوية أن الشخص إذا ادخر بعض ماله وأمسك الفضل بين كسبه الطيب وبين إنفاقه القصد وقدم ذلك لمواجهة احتمالات المستقبل وليوم حاجته وفقره فليس ذلك بإدخار منهي عنه حسب الأحاديث الواردة بهذا الشأن ومن ذلك ما يلي: ورد عنه - ﷺ أنه – {"ادخر قوت أهله سنة"}[1].

وأكد على وجوب إستثماره فقد تعددت النصوص القرآنية التي تدل على مشروعية الإستثمار وسنقتصر على ذكر بعضها:

-لقوله تعالى : (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) سورة الجمعة -الآية10-

-قال تعالى : (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّه) سورة المزمل -الآية20-[2].

كما نهى عن إكتناز الأموال فقد ذهب جمعة العلماء إلى تحريم الكنز الذي لم تؤدى زكاته وكذلك لما يفوته على الناس من منفعة من تداول الثروة النقدية فالنقود تعتبر محرك النشاط الإقتصادي و حبسها كحبس الماء عن الزرع كما جاء في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ) سورة التوبة-الآية35-[3].

و بهذا فإن الإنسان مسؤول أيضا عن المحافظة على ما لديه : مال، وألا يحبسه عن التداول وعدم إكتنازه، وأن يقوم بتنميته إما مباشرة من خلال إنشاء المشروعات الإستثمارية ذات الجدوى، أو من خلال إيداعها في حسابات الإستثمار لدى المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى.

كما أن النشاط الإقتصادي المشروع الذي يقع ضمن دائرة الحلال، هو نوع من العبادات التي يتخذها الإنسان المسلم هدفا للتقرب إلى الله، ويجب أن تراعي في ممارسته المصلحة العامة[4].

ثانيا: الإدماج من خلال توفير الخدمات المالية تتناسب مع الشريعة الإسلامية :

وهذا هو الدور الأساسي للبنوك الاسلامية، بإعتبار منتجاتها وكل أعمالها تتماشى مع الشريعة الإسلامية، فيمكن القول أن هذه النقطة تعتبر العامل المحفز لجذب الأموال المدخرة من العملاء الى الدورة الإقتصادية ، وزيادة نسب الإيداع في البنوك الإسلامية وإستثمارها، و هذا ما يعود بمنافع كثيرة على كل الأطراف و ذلك من خلال الأدوات التمويلية المبنية على تقاسم المخاطر بدل إستخدام الأعمال الربوية لا أخذا و لا عطاء، وبهذا القدرة على تغطية أكبر نسبة من السكان خاصة الذين لم تغطيهم البنوك التقليدية لأسباب دينية، و عزوفهم عن القنوات المالية الرسمية التي كانت قائمة على الديون التقليدية ، فإجتذاب أكبر عدد من الأفراد والشركات يعد عنصرا مهما في تعزيز الشمول المالي، كذلك تقديم للعملاء خدمات مالية أمثال القروض الإستهلاكية المبنية على المرابحة و ذلك ما يتماشى مع الشريعة الإسلامية و العمل على الإبتكار أدوات مالية جديدة[5].

---

[1] الهادي أحمد محمد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

[2] محمود محمد حمودة، **الاستثمار و المعاملات المالية في الإسلام**،الطبعة الأولى، دار الوراق ، عمان ، الأردن، 2006 ، ص 32،33.

[3] نادية حسن محمد عقل، **نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس ، الأردن، 2011 ، ص 70.

[4] محمود حسن صوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان ،2014 ،ص 137.

[5] رفيقة بن عيشوبة، **مرجع سبق ذكره** ، ص55.

المطلب الثاني :دور البنوك الإسلامية في التقليل من الإستبعاد الإجباري

تلعب البنوك الإسلامية دورا مهما في الوصول إلى تحقيق مستويات معيشية مرضية وتخفيض مستويات الفقر، و القضاء على التفاوت وعدم المساواة في المجتمعات وذلك من خلال التوفير للأسر، الأفراد والشركات ذوي الدخل المنخفض ما يناسبهم من الخدمات المالية ومراعاة ظروفهم الاجتماعية وبالتالي الوصول الى الفئات المهمشة والمقصاة إجباريا لأسباب تتعلق بمحدودية الدخل وعدم المقدرة أو الخوف من المخاطر العالية، و ذلك من خلال :

أولا: الإدماج من خلال التامين التكافلي:

ان المصارف الإسلامية تطلق منتج التأمين التكافلي، و هو ما يعرف بأنه ليس إلا تعاونا و تكافلا منظما بين مجموعة من الناس لدفع الأخطار وتفتيتها، بحيث إذا تعرض بعضهم للخطر تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، و هو ينسجم مع أحكام الشريعة الاسلامية، فهو إذا تبرع المشاركين بجزء من الإشتراكات المقدمة لدفع تعويضات الأضرار التي قد تقع لبعضهم، وإقتصار دور البنك الإسلامي على إدارة أعمال التأمين وإستثمار أموالها، و هو بذلك يدخل من قبيل التبرعات والتعاون على البر بما يتماشى إذن مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهو بذلك يساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال جذب هذه الفئات إلى المؤسسات المالية الرسمية وتعاملهم معها، و سحب الكتلة النقدية المكتنزة وإستغلالها في مثل هذه المشاريع التي تعود بالنفع الكبير على المتعاملين بها، أي القيام بتجميع المدخرات بطريقة غير مباشرة، كما أنها تعزز ثقة المتعاملين بهذه البنوك[1].

ثانيا: الإدماج من خلال التمويل الأصغر:

إن التمويل الأصغر والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كان له الدور الفعال في دمج المستبعدين من الأنظمة المالية لأسباب متعلقة بظروفهم الإقتصادية المتدنية، فهو ذلك التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك أو غيرها للفقراء و العائلات ذوي الدخل المنخفض، وذلك من أجل إستعماله في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الإقتصادية وظروفهم المعيشية، فالبنوك الإسلامية نقدم هذا التمويل إما عن طريق القروض الحسنة، أو عن صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمضاربة وإستئجار، والتي أكدت مدى فعاليتها في هذا النشاط خاصة إرتكازها على مبدأ تقاسم الربح والخسارة وكل المخاطر، ووفرت التمويل اللازم لهذه الفئة المهمشة والمؤسسات المصغرة، بطرق كثيرة ومتنوعة ودون المساس بأحكام الشريعة الإسلامية[2].

ثالثا: الإدماج من خلال أدوات إعادة توزيع الدخل :

إن النظام المالي الإسلامي يحتوي على أدوات فريدة تسهل إعادة توزيع الثروة والدخل، فبعضها إجباري كالزكاة و أخرى إختيارية أمثال الصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات إضافة إلى أدوات تقاسم المخاطر أن يكون لها دور

---

[1] الطيب داودي، صبرينة كردودي، **التأمين التكافلي : مفهومه و تطبيقاته**، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1، الجزائر ، المجلد 13، العدد 01، بدون سنة النشر، ص ص148-151.

[2] أحمد يقور، نصيرة موسي، محمد رضا بوشيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 31،32.

مهم في إستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل القضاء على الفقر ودعم نمو أكثر إعتدالا، والتي يمكن تطبيقها من خلال البنوك الإسلامية والتي بكل تأكيد سيكون لها الدور الفعال في تعزيز ما يسمى بالشمول المالي[1].

ويوضح الشكل التالي مختلف النقاط التي تم التطرق إليها والتي تعتبر ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية :

الشكل رقم (02-05) : ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي :

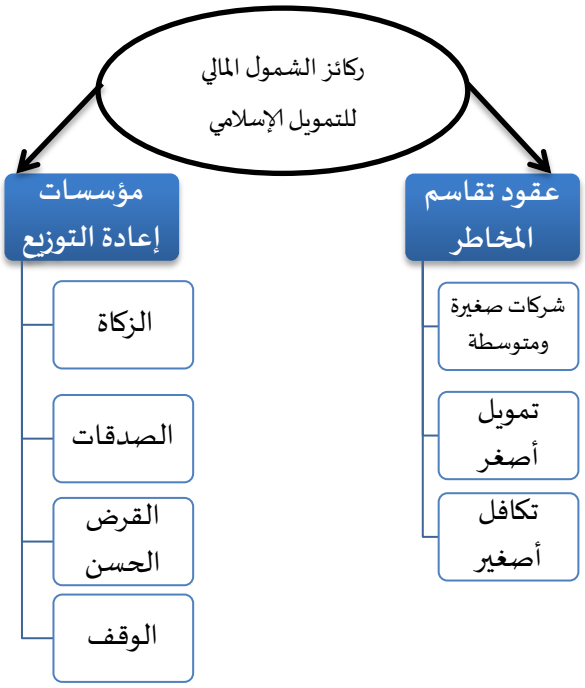

المصدر: أحمد يقور، نصيرة موسي، محمد رضا بوشيخي، **التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي**، مجلة أراء لدراسات الإقتصادية والإدارية ، المركز الجامعي أفلو، أفلو، الجزائر، المجلد03، العدد 02، 2021، ص 38.

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

تواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات والمشاكل، والتي قد يكون لها الدور في إعاقة طريقها نحو تعزيز الشمول المالي وإيصال منتجاتها لكافة فئات المجتمع لعل أهمها :

- غياب ثقافة الحماية والإدخار لدى الأفراد والمجتمعات الإسلامية، ورؤية المنتجات المصرفية على أنها كمالية وليست أساسية؛
- الإعتقاد السائد لدى البعض بأن المنتجات المالية لدى البنوك الإسلامية غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- غياب دور الجهات الرقابية والإشرافية على القيام بحماية المستهلك؛
- عدم توفر بيئة تنافسية وفرص متكافئة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؛
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة في تصميم و إبتكار منتجات مالية إسلامية جديدة؛

[1] بن عيشوبة رفيقة، **مرجع سبق ذكره** ، ص55.

- شح ومحدودية في مصادر الأموال المتاحة للقيام بعمليات التمويلية؛
- غياب مؤسسات تشريعية ورقابية دولية، وتداخل حول المعايير الشرعية؛
- عدم توفر قوانين داعمة للبنوك الإسلامية [1].

[1] رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الاسلامية عل الشمول المالي في الدول العربية**، 2019، ص ص 40-53، مستخرج من موقع صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar، بتاريخ 30-03-2022 على الساعة 18:15.

خلاصة الفصل:

بناءا على ما تقدم يمكن القول أن الشمول المالي هو إيصال الخدمات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع دون إستثناء لتلبية مختلف إحتياجاتهم، وإستخدامهم لها في الوقت المناسب وبشروط ميسرة لا تتعدى قدراتهم، التي تحتاج إلى تظافر العديد من الأطراف والجهود لتحقيقه، وتقع المسؤولية بصفة كبيرة على عاتق الدول، هذا ما يجبرها على تبني إستراتيجيات وطنية سعيا لتحقيق اعلى مؤشرات الشمول المالي، معتمدة على مجموعة من المبادئ والركائز مجمعة معا و التي تساهم وتمكنها من شكل كبير في الوصول إلى غايتها.

إن البنوك الإسلامية قامت بالقضاء على الفجوة بين السكان والقطاع المصرفي، خاصة منهم أولائك المستبعدون لأسباب وأغراض دينية منعتم من التعامل مع البنوك التقليدية، كما قامت بتقديم خدمات متميزة لمختلف الشرائح الأفراد والمؤسسات من خلال صيغ التمويل المبنية على تقاسم الربح والخسارة وتحمل المخاطر معا، حيث مكن محدودي الدخل من التقرب إلى الخدمات المالية المقدمة من البنوك الإسلامية وإستخدامهم لها في أحسن الظروف، دون نسيان محاولاتها في القضاء على الفقر والبطالة وتحسين المستويات المعيشية من خلال أدوات إعادة توزيع الثروة، ما جعل من الضروري دعم البنوك الإسلامية وعدم إعاقة طريقها للحصول على مستويات مرتفعة للشمول المالي، وهذا لمقدرتها الواسعة لإستيعاب مختلف الفئات من خلال منتجاتها.

الفصل الثالث:

مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تمهيد:

بعد العرض النظري الذي تم من خلاله التعرف على البنوك الإسلامية وما تحدثه من مساهمة في تدعيم الشمول المالي وتعزيزه، عن طريق بعض الخصائص والمبادئ المنفردة بها و التي تحكمها، و الصيغ المصرفية الإسلامية التي تعتبر آلية فعالة لها دور أساسي في إقبال المتعالين عليها، هذا ونزولا لنزعة وميول رغبات العملاء في تعامل أكثر مع البنوك الإسلامية وعدم رغبتهم في المعاملات الربوية.

وللوقوف على مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، تم القيام بدراسة كلية حول واقع الشمول المالي في الجزائر واستعراض أهم ركائز تدعيم الشمول المالي من خلال البنوك الإسلامية الجزائرية، باستخدام التقارير السنوية للبنوك كأداة لجمع للبيانات والمعلومات والوصول إلى استخلاص أهم نتائج البحث، حيث تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثاني: دور البنوك الإسلامية في دعم البنية التحتية وحماية المستهلك.

المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تلبية حاجيات العملاء وتثقيفهم.

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

تقف بعض التحديات والمشاكل في وجه الأفراد تؤدي إلى عزوفهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية الرسمية، وعدم تعاملهم مع المؤسسات المالية والبنوك، وتتعدد أسباب إقصاء شرائح المجتمع من بلد لآخر، ولعلَ أهم سبب في الجزائر هو ثقافة وقيم المجتمع الجزائري في ابتعاد الأفراد عن التعاملات غير الشرعية، بغض النظر عن المستويات المعيشية والطبقية.

المطلب الأول: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

تعتبر ملكية الحسابات للأفراد من أولى الخطوات وأهمها للتقرب إلى المؤسسات المالية الرسمية، وزيادة نشاط التعاملات معها.

أولا: تقديم لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global (مصدر المعلومات):

قبل التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر نقوم بتقديم للمؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global مصدر البيانات:

قام البنك الدولي بتدشين قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي في عام 2011 بتمويل من مؤسسة بيل وملينداغيتس، والتي تعد أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وغيرها من الأمور المالية، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا المالية بما في ذلك الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية، وقد أصبحت هذه القاعدة من البيانات ركيزة أساسية للجهود العاملة على تشجيع وتدعيم الشمول المالي، بإضافة إلى الاستشهاد بها من طرف الباحثين من خلال متابعة التقدم بما يتعلق بالشمول المالي، بحيث جمعت هذه البيانات من خلال المسوحات الاستقصائية لأكثر من 140 بلد من بينهم الجزائر، تشمل ما يزيد عن 150 الف بالغ على الأقل على المستويات الوطنية لهذه الدول، وبالاستعانة بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول عن الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، وقد صدرت أخر نسخة من هذه البيانات عام 2018 والتي تتعلق ببيانات 2017[1].

ثانيا: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:

يتعامل الأفراد مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية وتعد الحسابات أبرز الخدمات التي تقدمها البنوك بهؤلاء الأفراد، حيث يوضح الجدول التالي نسبة ملكية الحسابات المصرفية للأفراد في الجزائر:

الجدول رقم (03-01): نسبة المئوية ملكية الحسابات المصرفية

	2011	2014	2017
ملكية الحسابات (العمر+15)	33,28611	50,47579	42,77663
ملكية الحسابات اناث (العمر+15)	20,4073	40,07096	29,26873
ملكية الحسابات ذكر (العمر+15)	46,12782	60,90908	56,25494
ملكية الحسابات القوى العاملة (العمر +15)	51,09295	65,85202	58,57893

[1] آسلي ديميرجوتش-كونت، وآخرون، **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017-عرض عام باللغة العربية**، مستخرج من مقع مجموعة البنك الدولي عبر الرابط https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR.pdf ، ص IX، تاريخ الاطلاع: 02-05-2022 على الساعة 15:30.

ملكية الحسابات خارج القوى العاملة (العمر+15)	17,69946	34,58298	28,67353
ملكية الحسابات، المنتمين لأفقر40% من الأسر (العمر+15)	23,0946	36,97107	34,9708
ملكية الحسابات, المنتمين لأغنى 60% من الأسر (العمر+15)	40,5018	59,46363	47,96714
ملكية الحسابات، ينتمون الى المناطق الريفية (العمر 15+)	23,59001	42,32219	43,77795
ملكية الحسابات, الشباب (العمر15-24)	20,29713	38,45156	28,5836
ملكية الحسابات، كبار السن (العمر25+)	39,87556	57,48256	48,74708

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

لقد رصد الجدول (03-01) نسبة ملكية الحسابات في الجزائر حسب عدة عوامل في المؤسسات المالية الرسمية، حيث يمثل الحساب النقطة الرسمية في وجود تعاملات مالية بين الأفراد والمؤسسات المالية الرسمية.

أما الشكل الموالي فيمثل تطور نسبة ملكية الحسابات للبالغين فوق سن 15 سنة.

الشكل رقم(03-01): نسبة ملكية الحسابات للبالغين فوق سن 15 سنة

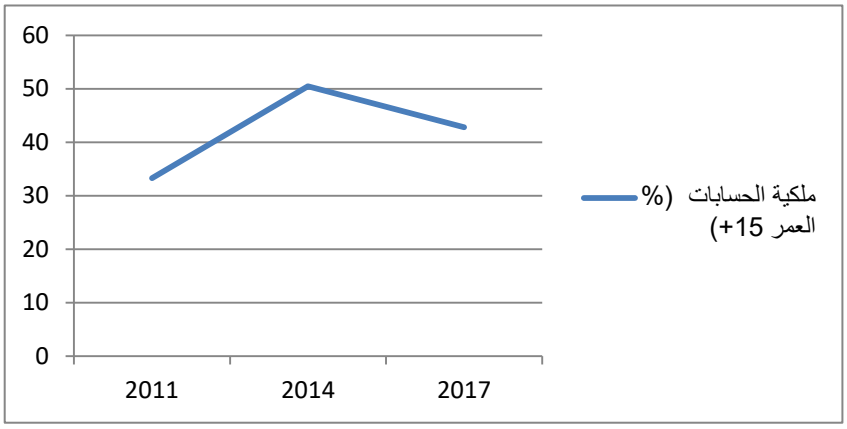

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

من خلال الشكل (03-01) يتضح أنّه بالنسبة لملكية الحسابات للبالغين الذين يتجاوز سنهم 15 سنة فقد سجل تذبذب خلال هذه الثلاث سنوات، ففي سنة 2011 كانت نسبة ملكية الحسابات للبالغين 33,28% لتسجل بعد ذلك ارتفاع ملحوظ سنة 2014 بنسبة 50,47% لكن لم تستمر هذه الزيادة لتسجل 42,77% كنسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية سنة 2017 لعل كان سبب هذا التذبذب عدم وجود التحفيز الازم للأفراد البالغين للتقرب من المؤسسات المالية.

الشكل رقم(03-02): نسبة ملكية الحسابات للبالغين حسب الجنس

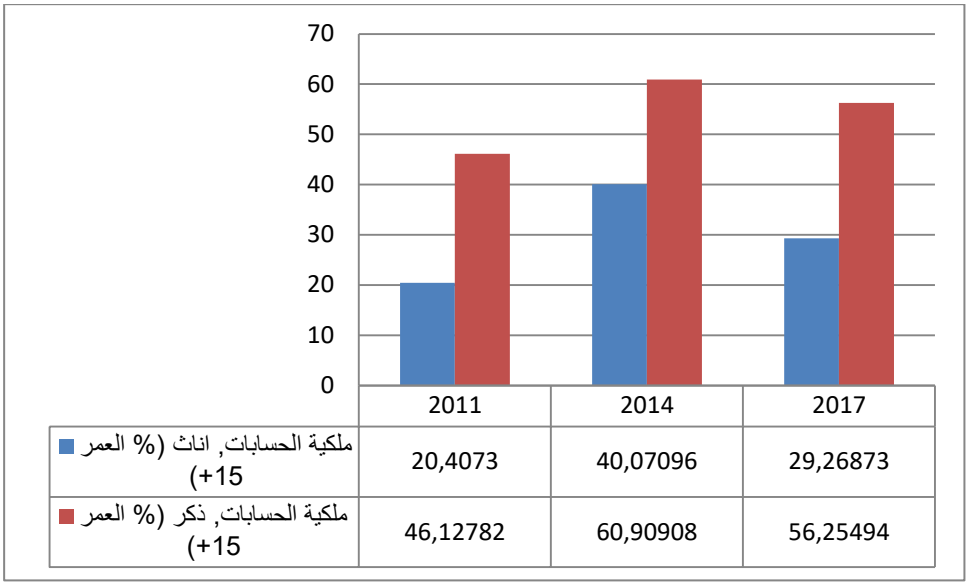

	2011	2014	2017
ملكية الحسابات, اناث (% العمر 15+)	20,4073	40,07096	29,26873
ملكية الحسابات, ذكر (% العمر 15+)	46,12782	60,90908	56,25494

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

أما الشكل (03-02) فقد أظهر أنّه في ثلاث سنوات دائما ما كانت هنالك فجوة بين ملكية الحاسبات للبالغين فوق سن 15 سنة حسب الجنس، بتسجيل الذكور لنسبة 46% مقابل 20% خلال سنة 2011، ونسبة 60% مقابل 40% للإناث خلال سنة 2014، استمرت هذه الفجوة حتى في سنة 2017 حيث تم تسجيل نسبة 56% للذكور مقابل 29% للإناث، تعود أسباب هذه الفجوة أساسا إلى مكوث النساء في البيت وكذلك العاطلات عن العمل الذين لا يجدون داعي الى امتلاك حسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

الشكل رقم(03-03): نسبة ملكية الحسابات للباغين حسب القوى العاملة

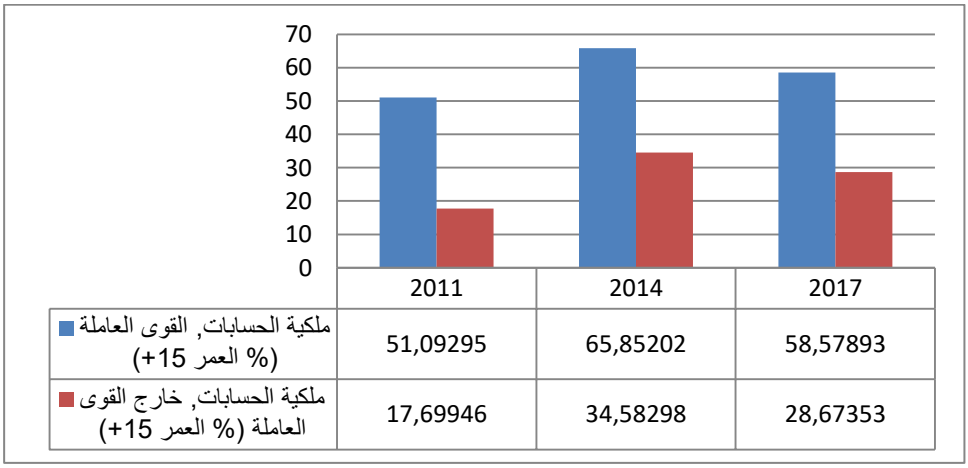

	2011	2014	2017
ملكية الحسابات, القوى العاملة (% العمر 15+)	51,09295	65,85202	58,57893
ملكية الحسابات, خارج القوى العاملة (% العمر 15+)	17,69946	34,58298	28,67353

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

من خلال الجدول(03-03): وبالنظر إلى ملكية الحسابات للبالغين حسب القوى العاملة، فقد ظهر أن هنالك تفاوت بين القوى العاملة وهم الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن العمل مقابل من هم خارج القوى العاملة، ففي سنة 2011 تم تسجيل نسبة 51% للقوى العاملة مقابل حوالي 18%من هم خارج القوى العاملة، استمرت هذه الفجوة أيضا لصالح القوى العاملة خلال سنة 2014 بنسبة 66%مقابل 35% للذين هم خارج القوى العاملة، أما في سنة 2017 فتم تسجيل 59% كنسبة ملكية الحسابات للقوى العاملة مقابل 29% للذين هم خارج قوى العمل، تعود هذه الفجوة لامتلاك أصحاب القوى العاملة للحسابات لتلقي الأجور وكذلك من يبحثون عن عمل للبحث عن تمويلات، في حين تعود تدني نسب من هم خارج قوى العمل لعدم الحاجة لامتلاك الحسابات وعدم امتلاك دخل منتظم، أما بخصوص النسب المسجلة فهي تعود لأصحاب تلقي معاشات التقاعد والمنح الممنوحة.

الشكل رقم (03-04): نسبة ملكية الحسابات للبالغين حسب المستوى المعيشي

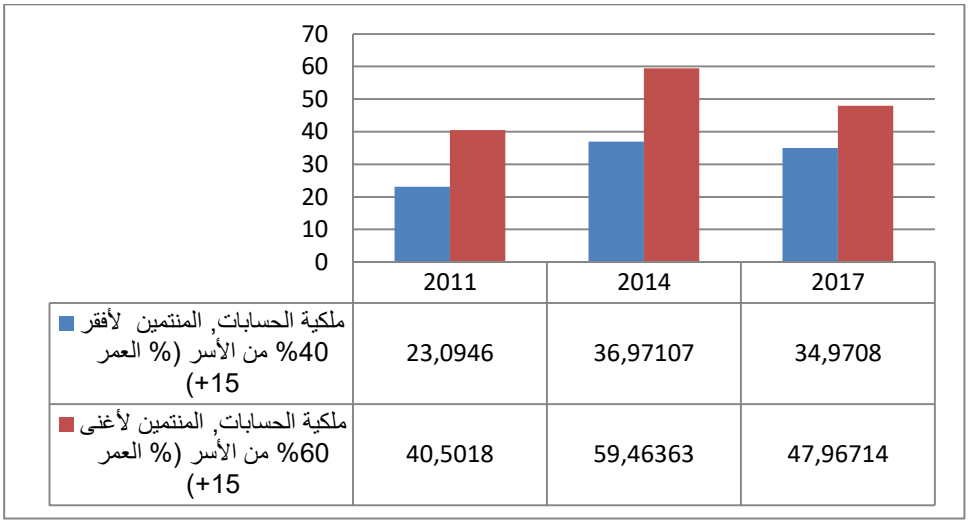

	2011	2014	2017
ملكية الحسابات, المنتمين لأفقر 40% من الأسر (% العمر 15+)	23,0946	36,97107	34,9708
ملكية الحسابات, المنتمين لأغنى 60% من الأسر (% العمر 15+)	40,5018	59,46363	47,96714

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

نلاحظ من الشكل (03-04) أنَ أعلى النسب المسجلة كانت لصالح من ينتمون لأغنى 60% من الأسر، في حين من ينتمون لأفقر 40% من الأسر لم تتعدى نسبة ملكية الحسابات لديهم حاجز 37% في السنوات الثلاث، فتم تسجيل خلال سنة 2011 نسبة 40% للذين ينتمون لأغنى 60% من الأسر مقابل 23% للذين ينتمون لأفقر 40%من الأسر، وخلال سنة 2014 كانت هنالك زيادة في نسبة من الفئتين بتسجيل نسبة 59% للمنتمين لأغنى 60% من الأسر في حين كانت نسبة من ينتمون لأفقر 40%من الأسر 37%، أما في سنة 2017 فتم تسجيل نسبة 48% للمنتمين لأغنى 60%من الأسر وكانت نسبة 35% هي المعبرة عن من ينتمون لأفقر 40%من الأسر، يعود التفاوت في النسب إلى قلة المال لذوي الدخل المحدود أو انعدامه كليا هذا ما يسبب عوائق في التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

الشكل رقم (03-05): نسبة ملكية الحسابات للبالغين الذين ينتمون إلى مناطق ريفية

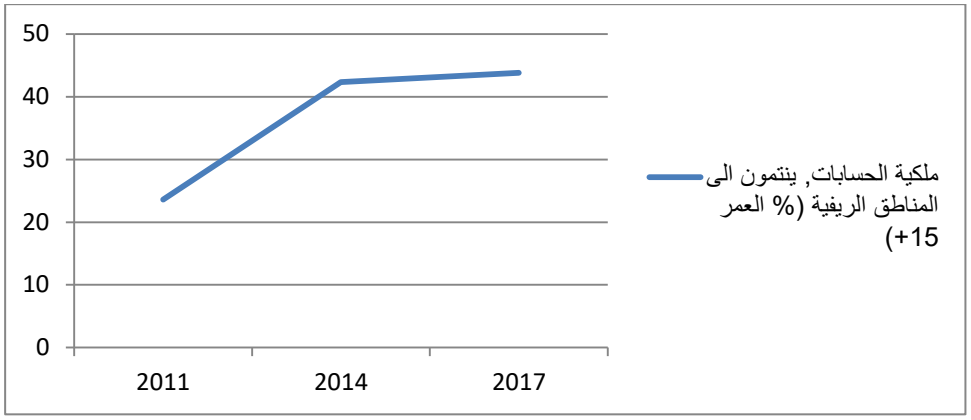

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

يمثل المنحنى السابق في الشكل (03-05) تطور نسبة ملكية الحسابات للبالغين الذين ينتمون إلى مناطق ريفية، فقد تم تسجيل تطور ملحوظ من سنة 2011 إلى سنة 2014 من نسبة 24% إلى نسبة 42%، استمر هذا التغير بارتفاع طفيف خلال سنة 2017 حين تم تسجيل نسبة 44%، ويفسر هذا التغير بمحاولة الجهات المسؤولة بالتعامل مع هذه الفئة والتقليل من اكتناز الأموال وزيادة الوعي والتثقيف المالي، كما كان هناك محاولات للنهوض بالقطاع الفلاحي والزراعي عن طريق تدعيم هذه الفئة.

الشكل رقم (03-06): نسبة ملكية الحسابات للبالغين حسب الفئات العمرية

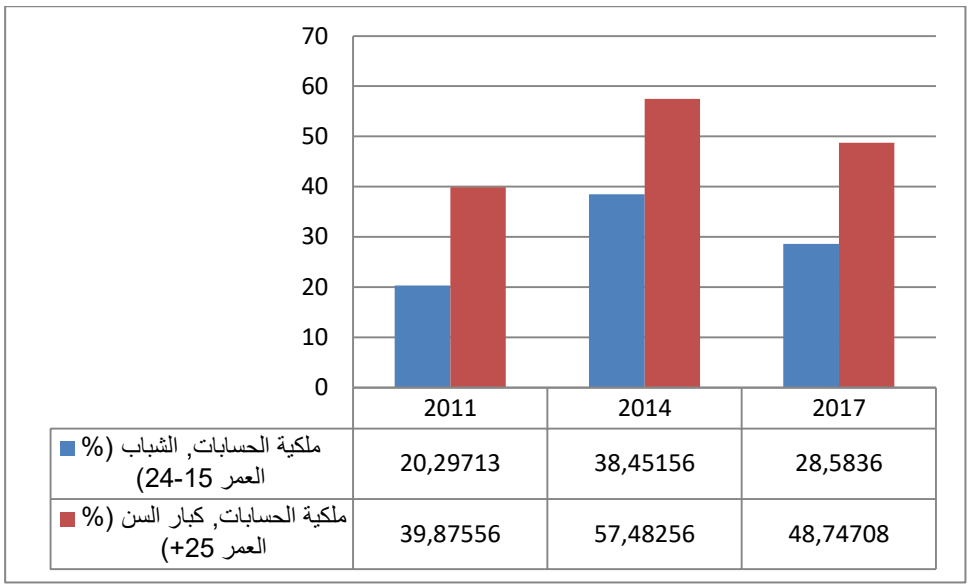

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

يظهر الشكل (03-06) تفوق واضح لكبار السن الذين يفوق سنهم 25 سنة على الشباب الذين يتراوح سنهم بين 15 و24 سنة، كان هذا التفوق بصورة واضحة خلال السنوات الثلاث، ففي سنة 2011 سجلت نسبة ملكية الحسابات لكبار السن بـ 40% مقابل 20%لشباب، ازدادت النسبة من طرفين في سنة 2014 لتسجل 57% لكبار السن و38% لشباب، لتعود هذه النسبة بالانخفاض كذلك من الطرفين في سنة 2017 حيث تم تسجيل 49% كنسبة ملكية الحسابات لكبار السن أما الشباب فقد سجلوا 29% كنسبة ملكية الحسابات، ويعود هذا التفاوت بين كبار السن والشباب لعدة أسباب قد تكون أبرزها الشروط اللازمة لفتح الحسابات في المؤسسة المالية الرسمية ولعل أهم بند فيها هو السن القانوني والمقدر بـ 18 عاما، وبهذا يتم حرمان من هم أقل من هذا السن بتملك حساب إلا بموافقة ولي الأمر.

أما من زاوية أخرى وعند النظر فيمن لا يزالون بلا حسابات مصرفية، والذين يعتبرون محرومون ومستبعدون ماليا، فقد أظهرت الدراسات للبنك الدولي أنه وفي سنة 2017 كان هناك 5،16 مليون شخص بالغ بدون حساب مصرفي، توزعت نسبهم كما يلي:

الشكل(03-07): نسب استبعاد المالي في الجزائر سنة 2017 حسب الجنس والمستوى المعيشي

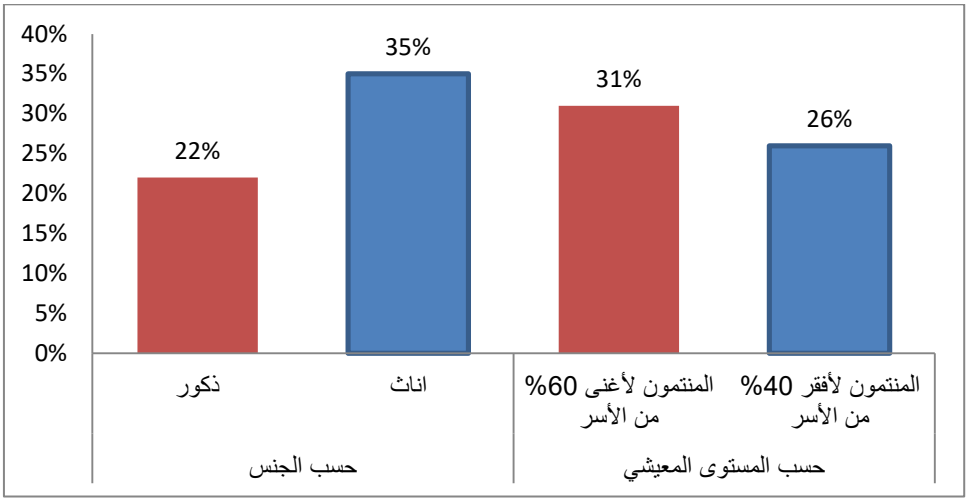

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://globalfindex.worldbank.org/archdownload/chapter/2، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

ويتبين من الشكل (03-07) أنَ نسبة الإناث كانت أكبر من نسبة الذكور البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، بنسبة 35% و22% على التوالي بفجوة قدرت بـ 13%، في حين لم يكن للمستوى المعيشي أثر كبير على عدم امتلاك البالغين للحسابات المصرفية، فقد تم تسجيل نسبة 31% للبالغين الذين ينتمون لأغنى 60% من الأسر مقابل 26% للذين ينتمون لأفقر 40% من الأسر، هذا ما يوضح وجود أسباب أخرى كانت لها السبب في عدم امتلاك البالغين لحسابات مصرفية حتى الذين هم في حالة مادية جيدة.

وللإجابة عن التساؤل الأخير يقوم المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للبنك الدولي، بطرح تساؤلات على هؤلاء البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية عن السبب وراء ذلك، فكانت الإجابات كما يوضحها الشكل الآتي:

الشكل رقم (03-08): أسباب الاستبعاد المالي في الجزائر

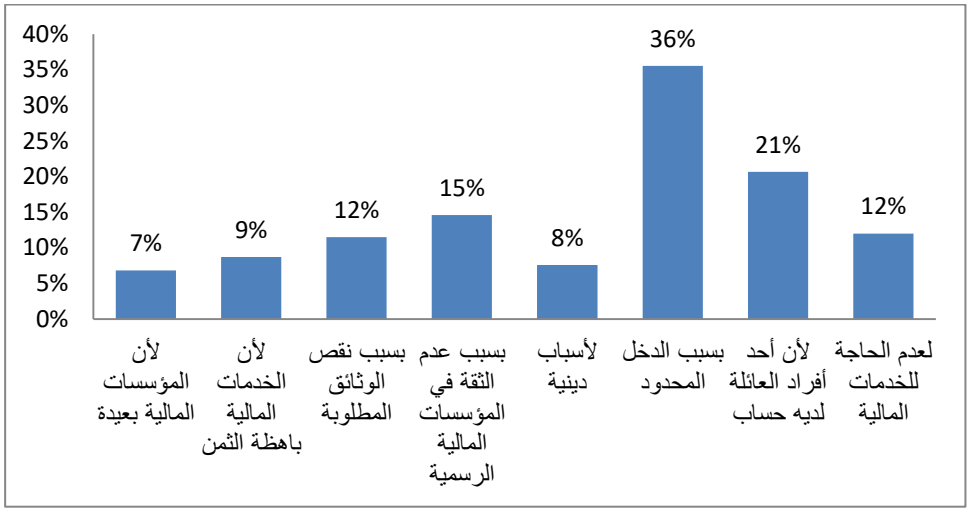

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

يتبن من خلال الشكل (03-08) أن أكثر سبب تم تداوله بنسبة 36% هو الدخل المحدود والقدرة المالية للأفراد، كما كانت أحد الأسباب هي امتلاك أحد أفراد العائلة لحساب وعدم الحاجة للخدمات المالية، مما يدل على نقص الوعي وثقافة المالية للأفراد، أما ضعف القطاع المصرفي والمالي فقد تبين من خلال النسب المسجلة في بعد المؤسسات المالية والثمن الباهظ للخدمات المالية، في حين كان للأسباب الدينية أيضا دور وراء عدم امتلاك البالغين للحسابات، وهذا ما يدل على رغبتهم في التعامل مع مؤسسات مالية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: استخدام الحسابات في المعاملات المالية

تعتبر ملكية الحسابات مؤشر عن الشمول المالي، إلا أنه توجد في بعض الأحيان تثبيط لهذه الحسابات وتوقف نشاطها.

أولا: المدفوعات الرقمية:

حيث يمثل الجدول التالي بعض المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال سنة 2017 والتي تعتبر من الحلول الداعمة لتعزيز الشمول المالي:

الجدول رقم(03-02): نسب المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال سنة 2017

تم إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية في العام الماضي	26%
استخدم بطاقة الخصم في عملي شراء مباشر العام الماضي	3%
كان لديه ولم يستخدمها	16%
استخدم الهاتف المحمول أو الانترنت للتحقق من رصيد حساب العام الماضي	4%
استخدام الانترنت لشراء شيء على انترنت	3%

استخدام الانترنت لدفع الفواتير	2%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

من خلال الجدول(03-02) يتبين أنه أفاد 26% من البالغين بإجراء أو تلقي مدفوعات رقمية خلال سنة 2017، والتي تعتبر نسبة ضئيلة جدا مما يوضح أنه أغلبية الأفراد لازالوا يتعاملون بطرق تقليدية في نقل الأموال خاصة القيام بعمليات الدفع والاستلام نقدا، كما تبين من خلال الجدول أن استخدام الأنترنت لشراء شيء عبرها أو لدفع الفواتير للبالغين لم تتجاوز نسبته 3%، هذا ما يدل على الضعف الكبير للبنى التحتية للتكنولوجيا المالية من توفر وسائل الدفع الإلكتروني كبطاقات الدفع الإلكتروني، وحتى غياب ثقة العميل في هذه الأدوات لغياب عنصر الأمان وتدني مستويات التجارة الإلكترونية في الجزائر، وهذا وقد تبين أنه 3% فقط من البالغين استخدم بطاقة الخصم في عملية شراء مباشر في العام الماضي، في حين 16% منهم كانت لديه ولم ستخدمها، وذلك للخوف من التعرض للاحتيال، وكذلك عدم الانتشار الكافي لأجهزة الدفع الإلكتروني، أما عن استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للتحقق من رصيد الحساب فبلغت نسبة البالغين الذين استخدموا هذه الخاصية في العام الماضي 4% فقط وذلك لعدم توفرها لدى كافة البنوك والتي بدأت تطلق هذه الخدمة مؤخرا.

ثانيا: سحب و إيداع الأموال وتحويلاها:

إن السحب والإيداع في الحسابات المالية يعبر عن نشاط الحساب، كما تعبر التحويلات المالية هي الأخرى عن مدى استخدام الحسابات المصرفية في تلقي أو إرسال الأموال، حيث يعبر الجدول التالي عن البالغين الذين قاموا بتحويلات محلية في الجزائر:

الشكل رقم(03-09): نسب المئوية للبالغين الذين قاموا بتحويلات محلية

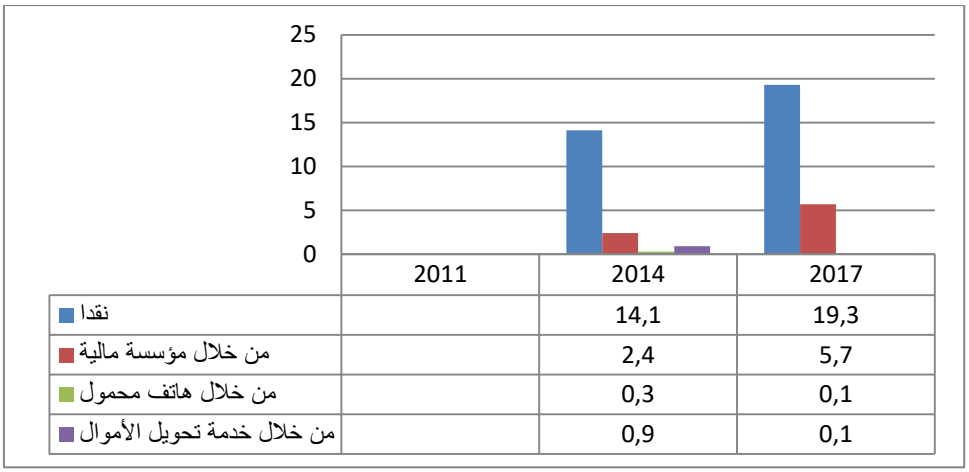

	2011	2014	2017
نقدا		14,1	19,3
من خلال مؤسسة مالية		2,4	5,7
من خلال هاتف محمول		0,3	0,1
من خلال خدمة تحويل الأموال		0,9	0,1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

أما بالحديث عن عملية تحويل الأموال وهي العملية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من شخص إلى آخر، لأغراض مختلفة كعمليات الشراء أو حاجة طرف المتلقي إلى الأموال قصد الاقتراض أو أن يكون أحد الأصدقاء أو الأقارب، فقد تبين من خلال الشكل (03-09) أنَ 14% من البالغين قاموا بهذه العملية سنة 2014 نقدا و19% سنة 2017، أما من خلال

مؤسسة مالية فكانت النسبة 2,4% سنة 2014 وحوالي 6% سنة 2017، ومن خلال أدوات أخرى كخدمة الهاتف المحمول وتحويل الأموال فلم تتجاوز النسبة 1% في السنتين، يتبين أن القيام بهذه العملية تتم بشكل كبير نقدا، وذلك لنقص الوعي المالي للأفراد وعدم الثقة في الأطراف الأخرى، كذلك الأخطاء التي قد تحصل مثل وصول الأموال إلى الشخص الخطأ، أما المؤسسات المالية أيضا لها دخل في هذه النسب بسبب تأخر العملية والرسوم العالية، كما أن نقص ملكية الحسابات للبالغين أدت بهم للقيام بعملية تحويل الأموال نقدا لأن العملية لا تتم إلا إذا كان للمتلقي حساب.

في حين تمثلت عمليات السحب والإيداع للبالغين كما يلي:

الجدول رقم (03-03): نسبة البالغين الذين لم يقوموا بأي عملية سحب أو ايداع

السنة	النسبة
2014	%29
2017	%32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

يتبين من الخلال الجدول (03-03) أن هنالك نسبة من البالغين لم يستعملوا حساباتهم في المؤسسات المالية الرسمية، رغم امتلاكهم لها، فخلال سنة 2014 لم يقم 29% ممن يمتلكون حسابا بأي عملية سحب أو إيداع، لتزداد هذه النسبة وتصل إلى 32% كنسبة البالغين الذين لم يقوموا بأي عملية سحب أو إيداع، هذا ما يدل على أن هنالك حسابات ليس بها أي نشاط، أي أنَ هذه الحسابات فتحت لأغراض محددة وأعمال ظرفية ليست بالدائمة.

المطلب الثالث: الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

رغم وجود الحسابات المالية في المؤسسات الرسمية وتحسن نسب ملكيتها، إلا أنه يعد الاقتراض والادخار من هذه المؤسسات أفضل المؤشرات المعبرة عن الشمول المالي.

أولا: الادخار:

يمثل الادخار الجزء الغير مخصص للاستهلاك في الفترة الحالية حيث في الأصل يتم الاحتفاظ بهذا الجزء في الحسابات البنكية، ولقد كانت نسب البالغين الذين ادخروا أموال في العام الماضي كما يلي:

الجدول رقم (03-04): نسب البالغين الذين ادخروا أموال في الجزائر:

السنة	ينتمون الى مناطق ريفية (% العمر 15+)	كبار السن (% العمر 25+)	شباب (% العمر 15-24)	ينتمون لأغنى 60% من الأسر (% العمر 15+)	ينتمون لأفقر 40% من الأسر (%العمر 15+)	خارج قوى العمل (% العمر 15+)	القوة العاملة (% العمر 15+)	اناث (% العمر 15+)	ذكور (% العمر 15+)	بالغين (% العمر 15+)

2013	36%	51%	35%	52%	36%	33%	57%	37%	53%	45%
2016	43%	44%	26%	44%	30%	26%	53%	33%	45%	39%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global، لسنتي 2017 و2014 من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

من خلال رقم (03-04) يتبين أن معظم فئات المجتمع الجزائري ادخروا أموال في السنوات الماضية، ولكن بنسب متفاوتة، ففي سنة 2014 تم الوصول إلى أنَ 57% من البالغين ممن ينتمون إلى القوى العاملة ادخروا أموال في العام الماضي والتي تعبر عن أكبر نسبة مقارنة بالفئات الأخرى، أما في مجمل البالغين الذين يفوق سنهم 15 سنة فكانت النسبة هي 45%، لكن عند حساب النسبة بالنسبة ما يفوق سنهم 25 سنة فقط فإنها تصل إلى 51%، في المقابل تم تحصيل نسبة 35% لشباب، أما أدنى النسب فتم تسجيلها عند من هم خارج قوى العمل ب 33% ومن ينتمون إلى المناطق الريفية وإلى أفقر 40% بنفس النسبة وهي 36%، وكذلك عند البالغين من جنس الإناث بنسبة 37%، أما في سنة 2017 تم تسجيل انخفاض في نسب الادخار لجميع الفئات تقريبا سببه قطاع المحروقات الذي شهد انخفاض حادا في سعر برميل البترول في سنة 2015 و2016، والذي سبب زيادات في الأسعار أنا ذاك هذا ما أدى إلى غلاء المعيشة، مما أدى إلى عدم تخصيص بعض الفوائض من الدخل إلى إدخار وتوجيهه كله نحو الإستهلاك، بغض النظر عن مستويات البطالة التي تشهدها الجزائر إلى يومنا هذا، حيث بلغت نسبة الادخار للبالغين فوق سن 15 سنة 39% فقط، أما عن أكبر نسبة فتم تسجيلها كما هي العادة عند القوى العاملة والذين باستطاعتهم الادخار بنسبة 53%، في حين أقل نسبة كانت عند من ينتمون إلى خارج قوى العمل والشباب بنسبة 26%، في حين في سنة 2017 هذا الانخفاض المسجل في نسب الإدخار لم يمس من ينتمون إلى المناطق الريفية، بل ارتفعت النسبة لديهم إلى 43%وذلك لزيادة الوعي الادخاري لديهم وتحويل جزء من أموالهم إلى مدخرات وقلة النفوذ إلى الإستهلاك في هذه المناطق.

لكن تتعدى طرق الادخار حيث يبين الجدول التالي طرق الادخار:

الجدول رقم (03-05): نسب البالغين الذين قاموا بادخار حسب الوسيلة المستعملة

	2011	2014	2017
في مؤسسة مالية	4%	14%	11%
باستخدام نادي ادخار أو شخص من خارج العائلة	2%	3%	4%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

ومن خلال الجدول (03-05) يتضح أن نسب الادخار البالغين في مؤسسة مالية لم تتجاوز حتى 15% في السنوات الثلاث، بتسجيل نسبة 4%في سنة 2011 و14%في سنة 2014 و11% في سنة 2017، أما الادخار باستخدام نادي ادخار أو شخص من خارج العائلة فهي نسب متدنية جدا أيضا، بنسبة 2% في سنة 2011 و3% في 2014 و4% في 2017، يعتبر هذا من انعدام الثقة لدى الفرد الجزائري، كذلك عدم الادخار في المؤسسات المالية لأسباب دينية وعدم التعامل بالفوائد الربوية، وادخار الأموال عن طريق سبل أخرى كشراء الذهب أو العملات الصعبة في السوق غير الرسمي نظرا للانخفاض المتواصل للدينار الجزائري، أو العقارات والقيام بإجارها، أو احتفاظ بالأموال في المنزل.

ثانيا: الاقتراض:

يعتبر الاقتراض أنه عملية تمويلية من جهة خارجية، بالحصول على مبلغ مالي من طرف أخر، حيث يبين الجدول التالي نسب الاقتراض في الجزائر:

الجدول رقم (03-06): نسبة الاقتراض العام الماضي خلال سنة 2017

ينتمون الى مناطق ريفية (% العمر 15+)	كبار السن (% العمر 25+)	شباب (% العمر 15-24)	ينتمون لأغنى 60% من الأسر (% العمر 15+)	ينتمون لأفقر 40% من الأسر (%العمر 15+)	خارج قوى العمل (% العمر 15+)	القوة العاملة (% العمر 15+)	اناث (% العمر 15+)	ذكور (% العمر 15+)	بالغين (% العمر 15+)
35%	31%	23%	28%	30%	18%	41%	26%	32%	29%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

من خلال الجدول (03-06) يتبين أن نسب الاقتراض في الجزائر منخفضة ولم تتعدى عتبة 41%، فقد أفاد البالغين من هم فوق سن 15 سنة أن 29% فقط منهم من قاموا بالاقتراض، في حين تزيد هذه النسبة عن حسابها بالنسبة من هم فوق 25 سنة بواقع 31%، وتقل عند حسابها بالنسبة لفئة الشباب بنسبة 23%، كما أن هنالك فجوة بين الذكور والإناث بنسبة 26%للذكور و32%للإناث، أما عن أكبر نسبة فتم تسجيلها عند القوى العاملة بنسبة 41% وذلك راجع لتمويل مشاريعهم الاستثمارية، كذلك من ينتمون إلى المناطق الريفية بنسبة 35% لتنمية النشاط الفلاحي والزراعي خاصة بعد اهتمام الدولة به، أما أقل نسبة فكانت لمن هم خارج قوى العمل ب 18% لعدم قدرتهم على السداد أو تقديم ضمانات.

أما بالحديث عن طريقة الاقتراض للأفراد البالغين في الجزائر فالجدول الموالي يعبر عن ذلك:

الجدول رقم (03-07): طريقة الاقتراض للبالغين فوق سن 15

	2011	2014	2017
من مؤسسات مالية رسمية	1	2	3

من العائلة أو الأصدقاء	25	13	19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

في حين أبان الجدول السابق أن نسب الاقتراض كانت تؤول أكثر وتتجه إلى الاقتراض من العائلة والأصدقاء أكثر منه من المؤسسات المالية الرسمية، فتم تسجيل نسبة 1% كنسبة البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية سنة 2011، لترتفع إلى 2% سنة 2014، ثم 3% سنة 2017، أما نسب الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء فكانت 25% في سنة 2011، و13% سنة 2014 و19% سنة 2017، هذا ما يدل على تفضيل البالغين إلى الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء على المؤسسات المالية الرسمية لسهولة العملية وخطواتها حيث لا تكون التعقيدات أو حتى الضمانات في أغلب الأحيان، ثم الإحجام عن التعامل بالقروض الربوية التي تخالف الدين الإسلامي والعقيدة المتبعة من الأفراد الجزائريين، كذلك انعدام القروض الاستثمارية في المؤسسات المالية الرسمية ودراسات الجدوى لها، والبحث عن القروض المضمونة وأقل أخطار كالقروض لاقتناء مسكن أو سيارة.

ثالثا: الأموال في حالات الاستعجالية أو الطوارئ:

إن قدرة الفرد على الحصول على الخدمة في الوقت المناسب يزيد من مستوى الثقة لديه، كما هو الحال بالنسبة للأموال خاصة في الحالة الاستعجالية التي لا تتطلب تأخير.

ولقد عبر الفرد الجزائري في قدرته في الحصول على الأموال في الحالة الطارئة كما هو موضح:

الشكل رقم (03-10): إمكانية حصول الفرد الجزائري على الاموال في حالة الطوارئ

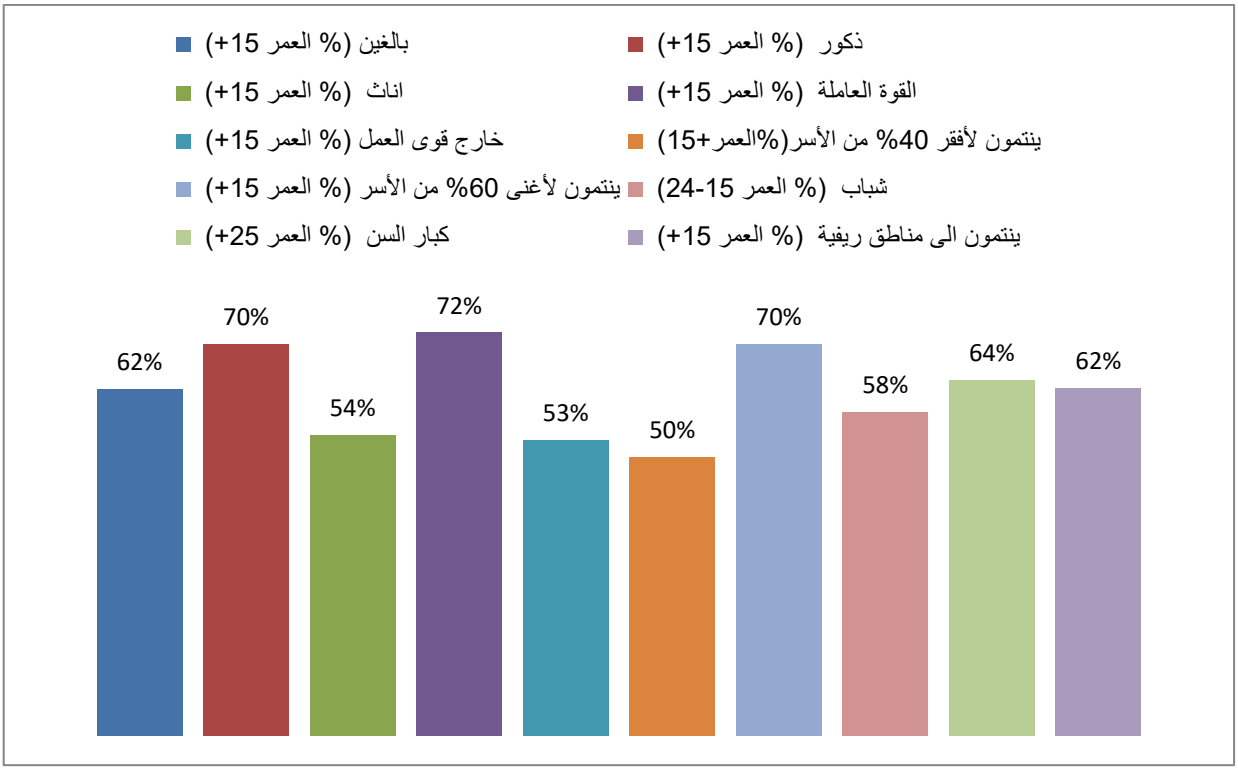

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

من خلال الشكل (03-10) يتبين أنه قد أفاد أكثر 50% في معظم فئات المجتمع الجزائري أنه بإمكانه الحصول على الأموال والتمويل اللازم في الحالات الاستعجالية، حيث أن البالغين الذين يفوق سنهم 15 سنة أفاد 62% أن بإمكانهم الحصول على أموال الطوارئ، وزادت النسبة بـ 2% عند كبار السن من يفوق سنهم 25 سنة، أما الشباب فوقع 58% منهم على قدرته في تحصيل الأموال في حالة الطوارئ، سجلت أكبر نسبة لدى القوى العاملة بنسبة 72%، ثم عند من ينتمون إلى أغنى 60% من الأسر بنسبة 70%، كما أبان الذكور بأنهم أكبر من الإناث في إمكانية الحصول على الأموال في حالة الطوارئ بنسبة 70% من ذكور بإمكانهم الحصول على الأموال في الحالات الاستعجالية مقابل 54% للإناث، أما أصحاب المناطق الريفية فكانت لهم كلمتهم أيضا بنسبة 62%،في حين تم تسجيل أقل النسب لمن هم من خارج قوى العمل بـ 53% ومن ينتمون لأفقر 40% من الأسر بنسبة 50%.

وقد اختلفت طريقة تحصيل الأموال في حالة الطوارئ وذلك كما يوضحها الشكل الآتي:

الشكل رقم(03-11): طريقة تحصيل الفرد الجزائري للأموال في حالة الطوارئ

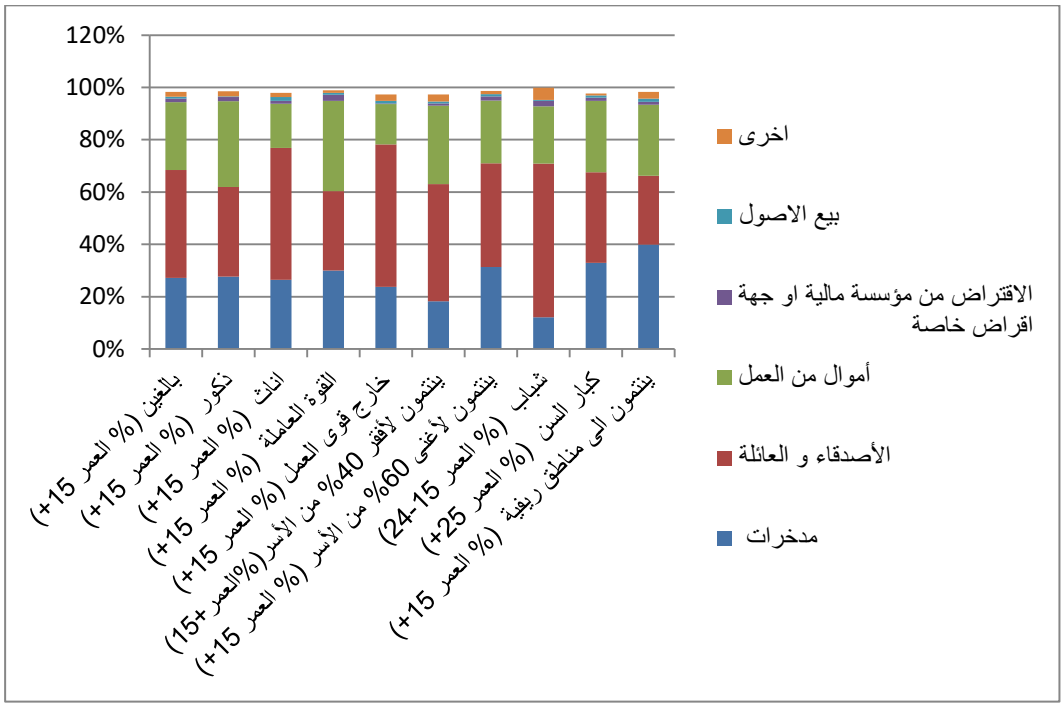

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global من خلال الموقع: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

يتبين من خلال الشكل السابق أن الحصول على الأموال من خلال الأصدقاء أو العائلة كانت لها الغلبة الواضحة لدى كافة الفئات، أما عن طريق العمل فكانت أعلى نسبة للقوى العاملة وأقل نسبة لمن هم خارج قوى العمل والذي يعتبر شيء منطقي، في حين تحصيل الأموال من المدخرات فقد سجلت أعلى نسبة لدى من ينتمون إلى المناطق الريفية بحكم غياب الوعي الثقافي والمالي واكتنازهم للأموال وليس ادخارها، أما بيع الأصول فقد سجلت نسب ضئيلة جدا وحتى منعدمة لدى بعض الفئات، وبالحديث عن الأهم ألا وهو الاقتراض من مؤسسة مالية أو جهة إقراض خاصة فقد كانت النسب جد محتشمة، وذلك راجع للإجراءات المعقدة وطول المدة لاستلام القرض، والسياسات والشروط المعقدة.

المبحث الثاني: دور البنوك الإسلامية في دعم البنية التحتية وحماية المستهلك

بعد التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر، وأهم أسباب الاستبعاد المالي للأفراد، سوف نعرض من خلال هذا المبحث أهم الركائز الداعمة للشمول المالي من قبل البنوك الإسلامية في سبيل تعزيزه، فالشمول المالي يحتاج إلى كسب ثقة المتعاملين وتقديم الحماية لهم، وتعزيز التواصل بينه وبين البنوك بحيث يحتاج إلى بنية تحتية واسعة النطاق ومتنوعة من خلال أنظمة التقنية والرقمية، ما يساعد على التوسع في تقديم الخدمات.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تعتبر المنهجية المتبعة في الدراسة من أهم الخطوات فيها، لذلك نوليها أهمية بالغة في ترشيد الخطوات.

أولا: تقديم البنوك محل الدراسة:

بما أن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة قدرة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، بدأنا العمل على القيام بمسح شامل للبنوك الإسلامية في الجزائر مع الإشارة للنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية التي تعتبر مكملة للبنوك الإسلامية والتي تدعم بدورها الشمول المالي من خلال الصيرفة الإسلامية، وبهذا يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في الجزائر:

الجدول رقم(03-08): البنوك محل الدراسة

	البنك	الرمز
البنوك الإسلامية في الجزائر	بنك البركة	/
	مصرف السلام	ASBA
النوافذ الإسلامية في الجزائر	بنك الخارجي الجزائري	BEA
	بنك التنمية المحلية	BDL
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR
	القرض الشعبي الجزائري	CPA
	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	CNEP
	البنك الوطني الجزائري	BNA
	بنك خليج الجزائر	AGB
	بنك المؤسسة العربية المصرفية	ABC
	بنك الإسكان لتجارة والتمويل	HBTF
	ترست بنك	TBA

المصدر: من إعداد الطالب من خلال تصفح المواقع الإلكترونية للبنوك العاملة في الجزائر.

ثانيا: لمحة عن البنوك الإسلامية محل الدراسة:

1- بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) تمثلت في مجموعة البركة المصرفية(البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، وهو أول بنك إسلامي في الجزائر تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال

500.000.000 دج، تم خلال سنة 2020 بعملية زيادة رابعة لرأس المال إلى 20 مليار دينار جزائري، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003, فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، يتكون مجلس إدارة البنك من رئيس و11 عضوا، خلال سنة 2018 تحصل على أحسن مصرف إسلامي في الجزائر لسنة السادسة على التوالي، كما تمكن سنة 2018 أن يكون من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية، كما أثبت نفسه في الساحة المصرفية الجزائرية ليكون من بين أحسن البنوك فيها سنة 2019[1].

2- مصرف سلام الجزائر:

مصرف السلام -الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، ويعتبر ثاني تجربة جزائرية في هذا المجال، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. برأس مال قدر ب 20 مليار خلال سنة 2019، إن مصرف السلام -الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتحقيق رغباتهم ومتطلباتهم المنتظرة، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[2].

ثالثا: مبررات إختيار البنوك محل الدراسة:

- الاعتبار الأول: توفر البيانات اللازمة لتحليلها.
- الاعتبار الثاني: انتماء هذه البنوك إلى البنوك الإسلامية والتي هي محل موضوع الدراسة.
- الاعتبار الثالث: إضافة النوافذ الإسلامية في الجزائر لها تقدمه من خدمات ومنتجات إسلامية، والتي تعبر وتتماثل بشكل كبير عن البنوك الإسلامية.

رابعا: مصادر المعلومات:

يتم الاستعانة بأدوات مناسبة تمكن الباحث من الوصول إلى المعلومات اللازمة، حيث تم الاعتماد على مصدرين أساسين في هذ الدراسة التطبيقية:

- المصدر الأول: تقارير السنوية لبنك البركة ومصرف السلام والنوافذ الإسلامية وبنك الجزائر.
- المصدر الثاني: المواقع الإلكترونية لكل من هذه البنوك الإسلامية، والنوافذ الإسلامية في الجزائر.

كما تم استخدام برنامج Excel إصدار سنة 2010 لتفريغ القيم ورسم المنحنيات والأشكال الهندسية.

خامسا: متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: ويتمثل في ركائز تدعيم الشمول المالي من قبل البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر:

[1]- البركة الجزائر، معلومات عنا، الموقع الالكتروني: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar

[2]- مصرف السلام-الجزائر، من نحن، عن الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html

أولا: البنية التحتية المالية: توفر بنية تحتية قوية وكفؤة يساعد على تلبية متطلبات الشمول المالي.

ثانيا: حماية المستهلك: إن توفير الحماية للعملاء الحاليين والراغبين في تعامل مع البنوك يساهم في جذب من هم خارج التعاملات المالية الرسمية.

ثالثا: الخدمات والمنتجات المالية: والتي تمثل أهم عنصر في الشمول المالي بهدف تحقيق رغبات ومراعاة احتياجات العملاء.

رابعا: التثقيف المالية: والذي يساعد على دمج من هم محرمون ماليا من خلال زيادة الوعي لدى الأفراد والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا.

- المتغير التابع: ويشمل البنوك الإسلامية على وجه الخصوص (بنك البركة الجزائري-مصرف السلام) والنوافذ الإسلامية في الجزائر.

سادسا: نموذج الدراسة:

نموذج الدراسة يمثل كل من المتغيرين التابع والمستقل، والشكل الموالي يوضح لذلك:

الشكل رقم(03-12): نموذج الدراسة

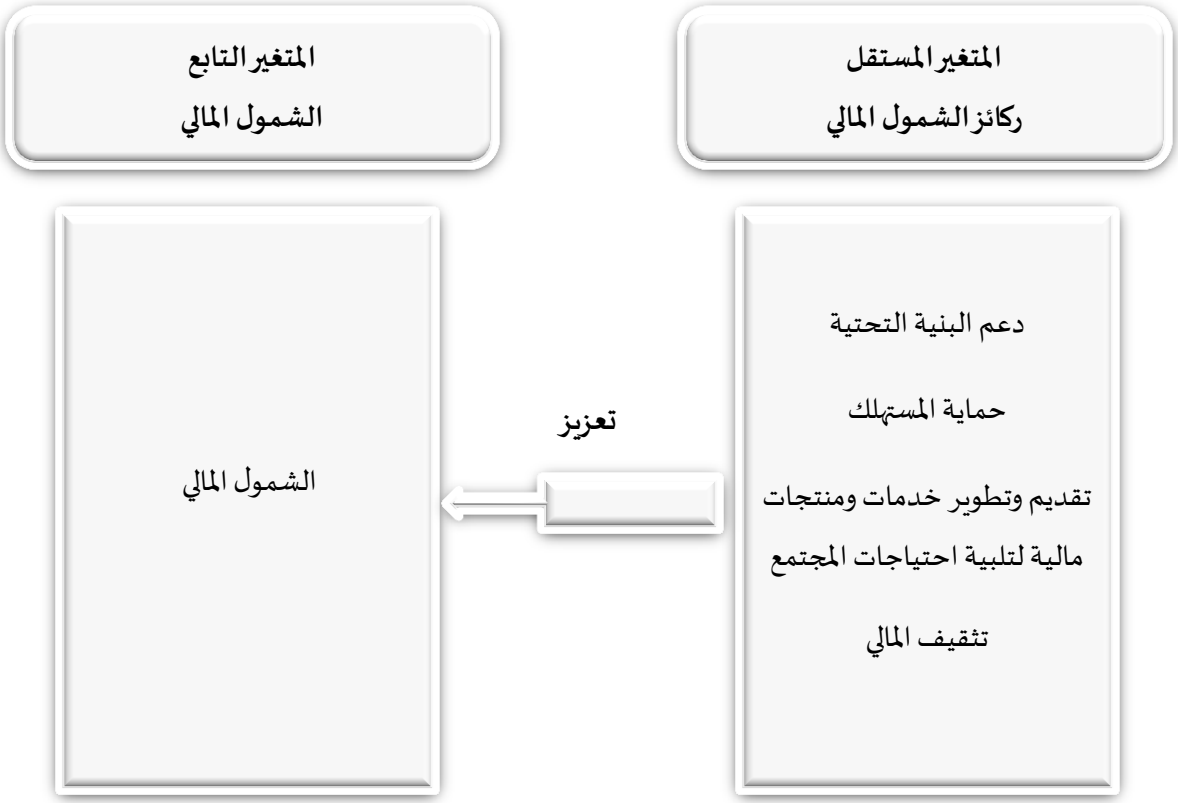

المصدر: من إعداد الطالب.

تمثل نموذج الدراسة في توفر ركائز تدعيم الشمول المالي (دعم البنية التحتية-حماية المستهلك-تقديم وتطوير خدمات ومنتجات مالية لتلبية احتياجات المجتمع-تثقيف المالي) لدى المصارف الإسلامية، والذي يوضح ويعبر عن قدرة البنوك الإسلامية في تعزيز وتدعيم الشمول المالي في الجزائر، والوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة.

المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من خلال دعم البنية التحتية

إنَ العمل على تهيئة بيئة ملائمة وتوفر سبل تقديم الخدمات والمنتجات المالية، يعتبر من أهم العناصر الداعمة لشمول المالي وأحد أهم ركائزه ما يسمح من نفاذ وتقرب جميع الفئات ووصول إلى هذه الخدمات بكل سهولة لجميع المعنيين.

أولا: البيئة التشريعية:

تخضع البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التجارية في الجزائر إلى أنظمة وقوانين بنك الجزائر، والذي يعتبر أعلى سلطة في البلاد وبنك البنوك، مما يمكنه من توفير البيئة التشريعية الملائمة لنشاط البنكي وفق مجموعة من أنظمة ولوائح.

لم يتم الإشارة إل البنوك الإسلامية في القوانين المنظمة للعمل المصرفي، فيما يتعلق بقانون النقد والقرض 90-10 و الأمران المعدلان في سنة 2010، حيث جاء الإعتماد على الصيرفة والمنتجات المالية الإسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية في كلمة لرئيس الوزراء الجزائري، بموجب هذا الإقتراح وموافقة البرلمان على المشروع، تم إجتماع الأخصائيون في الصيرفة الإسلامية سنة 2018، أين تم تقديم مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض المعدل والمتمم، حاول المختصين طبق لهذا المشروع مطابقة القوانين المعمول بها بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، متابعة لمعيار الإصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية تم الإعلان عن تبني صيغ مصرفية إسلامية تشاركية بناءا على نظام 18-02 غير أن هذا الإجراء بقي حبر على ورق إلى غاية إصدار قانون 20-02[1].

نظام الصيرفة الإسلامية رقم 2020-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية للصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كان أبرز ما جاء فيه مايلي[2]:

- يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها؛
- في مفهوم النظام تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترب عنها تحصيل أو تسديد فوائد؛
- تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الأتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار؛
- يتعين على البنك أو المؤسسة مالية تقديم ملف لدى بنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية؛
- بقصد بـ "شباك الصيرفة الإسلامية" هيكل ضمن البنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أنه:

يسعى البنك المركزي والسلطات الجزائرية على توفير بيئة تشريعية جيدة للبنوك الإسلامية لممارسة عملها ونشاطها بشكل قانوني بتناوله إطار خاص بكل ما يتعلق بهذه البنوك من قواعد مطبقة عليها وشروط ممارستها ما يسمح لها بانتشار وتوسع أكثر، رغم أن هذا الإجراءات كانت متأخرة إلا أنه يلاحظ أنه يوجد هنالك بعض التطوير الدائم، كما يعمل على سد

---

[1] بن زكورة العوينة، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر-أفاق وتطلعات-**، المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد07، العدد02، 2021، ص ص 248-250.

[2] بنك الجزائر،أنظمة-عام2020،مستخرج من الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 17:55.

الفجوة وجذب أكبر عدد ممكن من المتعاملين إلى القطاع المالي الرسمي، من خلال الترخيص للبنوك التقليدية بتقديم منتجات إسلامية والتي تلقى إقبال وترحيب من قبل الفرد الجزائري وتبني صيغ مصرفية إسلامية مدرجة ضمن قوانين رسمية، وكذلك خلق المنافسة بين البنوك الإسلامية وهذه النوافذ وتشجعيهم للوصول إلى أكبر فئة ممكنة ممن هم خارج القطاع الرسمي، أي أن البنوك الإسلامية بدأت تتحصل على بيئة تشريعية تعتبر ملائمة لممارسة نشاطها بكل فعالية وحرية.

ثانيا: الانتشار الجغرافي:

يتكون في المجمل القطاع البنكي الجزائري من:

الجدول رقم (03-09): قائمة البنوك التجارية في الجزائر

قائمة البنوك التجارية في الجزائر		
البنوك العمومية	بنك الجزائر الخارجي	BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE
	البنك الوطني الجزائري	BANQUE NATIONALE D'ALGÉRIE
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL
	بنك التنمية المحلية	BANQUE DE DÉVELOPPEMENT LOCAL
	القرض الشعبي الجزائري	CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE
	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	CAISSE NATIONALE D'ÉPARGNE ET DE PRÉVOYANCE
البنوك الخاصة	بنك البركة الجزائري	BANQUE AL BARAKA D'ALGERIE
	المؤسسة العربية المصرفية الجزائر	ARAB BANKING CORPORATION ALGERIE
	نتكسيس الجزائر	NATIXIS ALGERIE
	سوستي جنرال الجزائر	SOCIETE GENERALE ALGERIE
	سيتي بنك الجزائر	CITIBANK N.A. ALGERIA
	البنك العربي الجزائر	ARAB BANK PLC ALGERIA
	بي ان بي باريباس الجزائر	BNP PARIBAS EL DJAZAIR
	ترست بنك الجزائر	TRUST BANK ALGERIA
	بنك الخليج الجزائر	GULF BANK ALGERIA
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر	THE HOUSING BANK FOR TRADE & FINANCE-ALGERIA

	فرنسا بنك الجزائر	FRANSABANK EL-DJAZAIR
	مصرف السلام-الجزائر	AL SALAM BANK - ALGERIA
	اتش اس بي سي-الجزائر	H.S.B.C. ALGERIA

المصدر : من إعداد الطالب بإعتماد على بنك الجزائر من خلال الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales.pdf، تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 12:30.

نلاحظ من خلال الجدول (03-09) أن القطاع البنكي الجزائري يتكون من 19 بنك معتمدة من طرف البنك المركزي الجزائري، موزعة بـ 06 بنوك عمومية و13 بنك خاص.

أما البنوك الإسلامية الموجودة في الجزائر فهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (03-10): البنوك الاسلامية في الجزائر:

بنك البركة	بنك السلام

من خلال الجدول (03-10) نعرض نسبة البنوك الإسلامية من إجمالي البنوك التجارية في الجزائر عن طريق هذه الدائرة النسبية:

الشكل رقم (03-13): نسبة البنوك الإسلامية من القطاع البنكي الجزائري

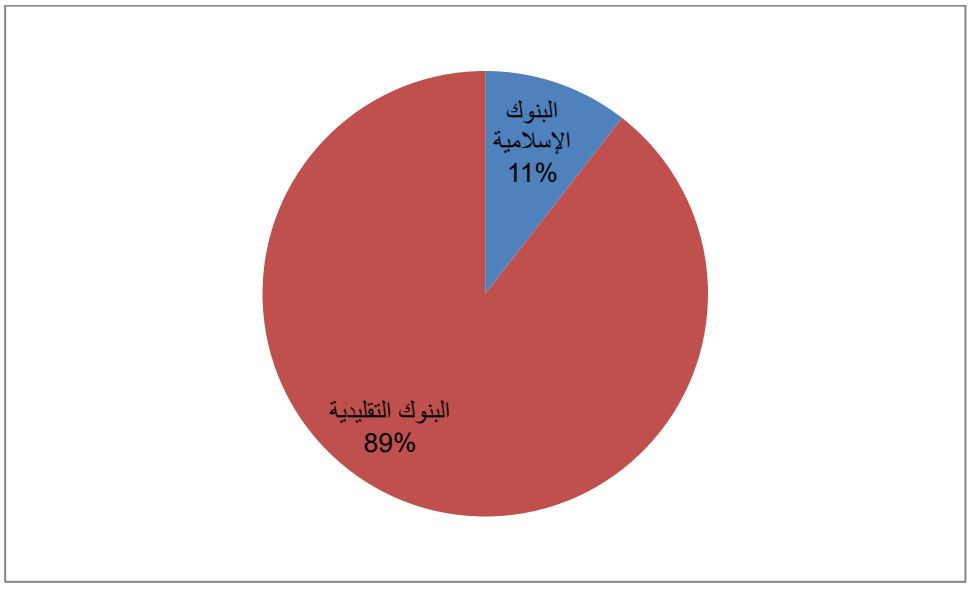

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03-09) والجدول رقم (03-10).

من خلال الشكل (03-13) نلاحظ أنه:

لا تمثل البنوك الإسلامية في الجزائر إلا 11% من القطاع المصرفي الجزائري، بواقع بنكين إسلاميين فقط من أصل 19 بنك تجاري، وهما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام، والتي تعتبر نسبة وحصة ضئيلة جدا، مما يقلل إمكانية الوصول إلى العملاء والراغبين في التعامل مع البنوك الإسلامية.

_ البنوك التقليدية التي تحتوي على نوافذ وشبابيك إسلامية:

كما قامت العديد من البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية، تقوم بتقديم خدمات ومنتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية تتمثل هذه البنوك في:

من خلال الجدول رقم (03-08) يتضح أن الجزائر تمتلك 10 نوافذ إسلامية، ينتمي 6 منها إلى البنوك العمومية أي كل البنوك العمومية في الجزائر قامت بفتح نافذة تقوم بمعاملات إسلامية، أما الانتشار لدى البنوك الخاصة فيعتبر قليل بواقع 04 بنوك خاصة فقط لديها شبابيك إسلامية، هذا ما يوضح قلة انتشار الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية لدى البنوك الخاصة على رغم أن البنك المركزي لا يمانع في إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية.

كما كانت نسبة البنوك التي تقدم خدمات إسلامية في الجزائر كما يلي:

الشكل رقم(03-14): نسبة البنوك التي تقدم خدمات إسلامية في الجزائر

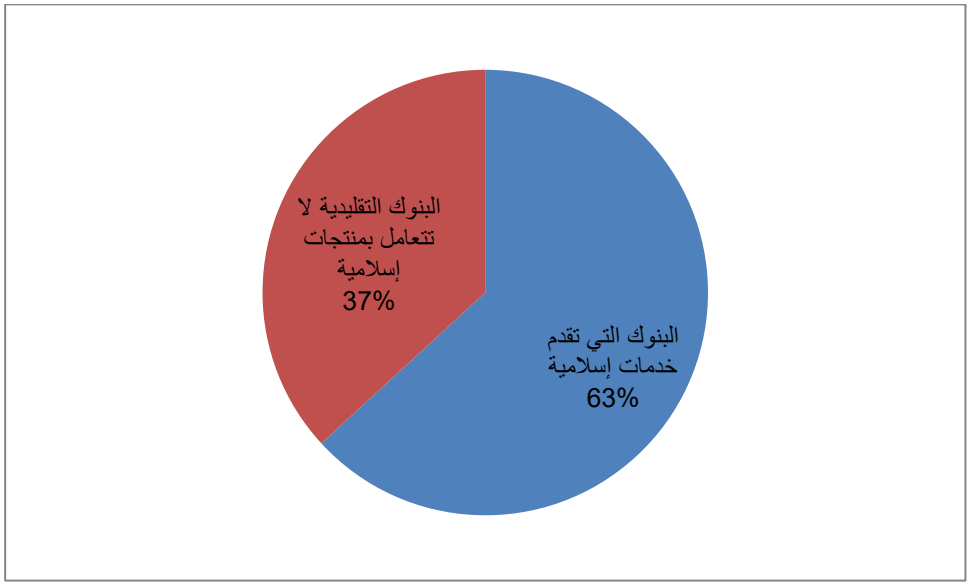

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (03-08)، (03-09) و(03-10).

يتبين من الشكل أعلاه أنه وبإضافة النوافذ الإسلامية إلى البنوك الإسلامية، تصبح حصة البنوك التي تقدم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 63% من القطاع المصرفي ككل، والتي تعتبر جيدة في محاولة إيصال هذه المنتجات للفرد الجزائري، وتمكينه من الاستفادة منها، والتقرب أكثر ممن لا يرغبون في المعاملات الربوية.

- الفروع البنكية:

تنتشر البنوك الإسلامية في الجزائر عبر شبكة من الفروع كانت كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(03-11): تطور الفروع البنكية لبنك البركة ومصرف السلام

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
بنك البركة	28	29	30	31	31	31	31	31
بنك السلام	06	07	09	17	18	18	20	20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة(2015-2019) ولمصرف السلام (2015-2020) والمواقع التالية: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html تاريخ الاطلاع: 07-05-2022 على الساعة 16:30.

من خلال الجدول (03-11) يتبين أنه : تسعى البنوك الإسلامية في الجزائر في محاولة للانتشار والتوزيع أكثر والوصول إلى العملاء وكسب ثقتهم والتقرب منهم أكثر لتوفير لهم الخدمات والمنتجات في المكان والوقت المناسبين، من خلال زيادة عدد فروعها لكن نلاحظ أن العملية تتم بشكل بطيء، فبنك البركة لم يقم بزيادة عدد فروعه منذ سنة 2018 ليتوقف عن عدد 31 فرع، أما مصرف السلام فكان بمجمل 20 فرع خلال سنة 2022، بمجموع 51 فرع للبنكين معا، وبهذا فإن فروع البنوك الإسلامية في الجزائر لم تغطي حتى كل الولايات والمقدرة ب 58 ولاية، مما يعني صعوبة المهمة لدى بعض الأشخاص في الجزائر في التعامل مع البنوك الإسلامية، والذي يعني تحمل عناء السفر إلى منطقة أخرى للاستفادة من خدمة ما ويمكن أن لا تتم حتى في الوقت المناسب الأمر الذي يسبب لديهم الإحجام عن التعامل مع البنوك في الجزائر.

ويمكن تحليل نتائج الجدول السابق أكثر بالاعتماد على مؤشر الانتشار المصرفي وكثافة المصرفية كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(03-12): مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية

المؤشر	المعادلات	النسبة المعيارية العالمية	
الانتشار المصرفي	عدد السكان / عدد الفروع	فرع واحد لكل 10000 نسمة	
الكثافة المصرفية نموذج كاميرون	عدد الفروع / عدد السكان ×1000	يساوي 1	مثالي
		أكبر من 1	انحراف موجب
		أقل من 1	انحراف سالب

المصدر: أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021 ص 469.

ومن خلال الجدولين السابقين يتم إعداد الجدول الآتي:

الجدول رقم(03-13): الانتشار والكثافة المصرفية للبنوك الإسلامية في الجزائر

السنة	عدد السكان (نسمة)	إجمالي عدد فروع البنكين الإسلاميين معا	الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية لكل 10000
2015	39871528	34	1172692	0000000008،0
2016	40606052	36	1127945	0000000008،0

2017	41318142	39	1059439	0000000009،0
2018	42228429	48	879756	00000001،0
2019	43053054	49	878633	00000001،0
2020	43851044	49	894919	00000001،0
2021	حوالي 44600000	51	874509	00000001،0
2022	حوالي 45000000	51	882352	00000001،0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد01، 2021 ص-ص 469-470، والجدول رقم (03-13).

من خلال الجدول (03-13) يتضح أن الفروع البنكية التابعة للبنوك الإسلامية في الجزائر، سجلت فرعا واحدا لكل 1172692سنة 2015، انخفضت هذه النسبة قليلا لتسجل فرعا واحدا لكل 878633 شخص سنة 2019، ولتعود بعد ذلك في ارتفاع بتسجيل نتيجة فرع واحد لكل 882352 سنة 2022، مما يبين ضعف الانتشار المصرفي للبنوك الإسلامية في الجزائر بعد هذه النسب الضئيلة، وهذا ما وضحته الكثافة المصرفية لكل 10000 شخص بتسجيل نسب أقل من 1 في كل هذه السنوات مما يدل على وجود انحراف سالب، مما يعني قلة التوزيع للفروع البنكية الإسلامية وأن الانتشار غير كافي وحرمان العديد من المتعاملين من هذه الخدمات والمنتجات البنكية الذين هم بحاجة إليها.

ثالثا: انتشار أجهزة الصرَافات الآلية:

تعتبر أجهزة الصرَافات الألية من البنى التحتية الداعمة لشمول المالي، والتي تمكن من وصول الخدمات للأفراد، حيث تكتسب البنوك الإسلامية في الجزائر من هذه التقنية يبينه الشكل التالي:

الجدول رقم(03-14): عدد الصرَفات الألية لبنك البركة ومصرف السلام

البنك	العدد
بنك البركة	29
بنك السلام	23
المجموع	**52**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع SATIM، https://www.satim.dz/fr/، تاريخ الاطلاع: 13-05-2022 على الساعة 19:00.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-14) أن كل من بنك البركة وبنك السلام تتوفر لديهم الصرافات الآلية، والتي تمثلت في 29 صراف آلي لبنك البركة و23 صراف آلي لبنك السلام بمجموع 52 صراف آلي للبنكين، والذي يعتبر عدد جد محتشم لم تغطي هذه الصرافات حتى كل ربوع الوطن، كما أن بنك البركة لم تغطي الصرافات الآلية التابعة له حتى عدد فروعه بـ 29 صراف آلي مقابل 31 فرع، وهذا ما يعني حرمان العديد من المتعاملين مع البنكين من هاته الخدمة، والتي تسمح لهم بالقيام بالعديد من المعاملات البنكية حتى بعد إقفال البنك.

رابعا: انتشار نظم المدفوعات الإلكترونية:

تعتبر المدفوعات الإلكترونية والرقمية من حلول المساعدة في تعزيز الشمول المالي، في ظل التقنيات المبتكرة والحديثة كالأنترنت.

الجدول رقم (03-15): الخدمات الالكترونية لبنك البركة وبنك السلام

بنك البركة	بنك السلام
توفر - al baraka net-	المصرف عبر الأنترنت عبر تطبيق ماي سلام
-Al baraka app-	توفر أجهزت الدفع الالكتروني TPE
خدمة الرسائل القصيرة	
جهاز الدفع الالكتروني TPE	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html، تاريخ الاطلاع: 19-05-2022 على الساعة 19:00.

من خلال الجدول السابق نستنتج:

أن البنوك الإسلامية في الجزائر تسعى إلى تطوير نظم الدفع والتسوية، وتوسع في تقديم الخدمات المالية والإلكترونية والعمل على التحول الرقمي، فلايحظ من خلال الجدول رقم(03-15) أنه أجهزت الدفع الإلكتروني وخدمة المصرف عبر الأنترنت متوفرة لدى البنكية وهذا ما يعطي بوادر حسنة مستقبلية على الرغم من عدم وجود ذلك التطور الهائل، إلا أنها تسعى إلى التطوير للآن التكنولوجيا قد تقوم بما لم يقم به الاتصال المباشر مع العملاء من فروع وموظفين، وتمكنهم من إيصال الخدمات البنكية لهم بكل راحة وسهولة، وبجودة عالية وسرعة في التنفيذ وقلة في التكاليف خاصة من ينتمون إلى مناطق ريفية ومعزولة.

المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي عن طريق حماية المستهلك

إنَ توفير الحماية الكافية لجميع العملاء والمستهدفين، يسمح بالتقرب أكثر لهذه الفئات من المؤسسات المالية الرسمية وزيادة مستوى تعاملاتهم معها، في ظل وجود عنصر الثقة والأمان وتوفر المعلومات بكل شفافية.

أولا: الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات:

يعد الإفصاح عن جميع المعلومات الخاصة بالبنك من أهم العوامل التي تساعد وتحمي المستهلك ، بحيث يقدم كل من بنك السلام وبنك البركة كل المعلومات والشروط الواجب توفرها في العميل عن أي خدمة، كما يقوم البنكين بتوفير الشروط العامة للمصرف والتي تتمثل في العوائد والرسوم والعمولات المطبقة على العمليات المصرفية المقدمة من طرف البنكين، كما يقوم كل من هاذين البنكين الإسلاميين، بإصدار تقارير سنوية تحتوي على قوائم ومعلومات وبيانات مالية، وكذلك مختلف المخاطر البنكية التي تواجه البنك بكل صدق وشفافية، هذا ما يمكن العملاء من إختيارهم لقراراتهم الإستثمارية بكل عقلانية والتحوط من المخاطر التي قد تواجههم. ويوضح الجدول التالي بعض المعلومات عن بعض المعاملات البنكية للمصرفين:

الجدول رقم (03-16): العوائد ورسوم لدى بنك البركة ومصرف السلام

الخدمة	بنك البركة		بنك السلام	
فتح حساب	مجانا		مجانا	
تحويل لصالح شخص طبيعي على مستوى نفس البنك	مجانا		مجانا	
تحويل لشخص ينتمي لبنوك أخرى	00،200دج		00،100دج	
التحويل الوارد من بنك أخر أومن نفس البنك	مجانا		مجانا	
تمويلات المشاركة والمضاربة وفق المردود السنوي (تمويل قصير الأجل)	تقاسم النتائج وفق اتفاق صريح		%9	
التمويل العقاري للأفراد (متعامل مدخر)	%5،6-%6		7%	
عوائد الودائع حسب المدة المحددة(12شهر)	البنك	العميل	البنك	العميل
	%44-%5،43	%57-%5،55	%41	%59
الرسائل النصية القصيرة	مجانا		خدمة غير متوفرة	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html، تاريخ الاطلاع: 20-05-2022 على الساعة 11:00.

يتضح من خلال الجدول رقم (03-16) أن كل من بنك البركة ومصرف السلام، يقومان بعملية إفصاح عن المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات البنكية المتوفرة بكل شفافية ووضوح، وبطريقة سهلة عن طريق الموقع الإلكتروني للبنكين أي دون تكبد أي عناء في محاولة الوصول إلى هذه المعلومات والحصول عليها، وهي متوفرة لجميع الأفراد والفئات دون تمييز بينهم، تمكنهم هذه المعلومات من حماية أنفسهم من أية أخطار قد يتعرضون لها، كالأخطاء التي قد تقع على مستوى البنك أو أي مصلحة تابعة له وحصولهم على حقوقهم دون ضياع أي منها، ومتابعة مختلف تعاملاتهم مع البنك.

ثانيا: الخطط والبرامج وأليات المبذولة من طرف البنوك الإسلامية في الجزائر لحماية المستهلك:

1- بالنسبة لبنك البركة: تتمثل في:

- siron منظومة لمكافحة تبييض الأموال؛
- اعتماد مؤسسة التكوين المتخصص في الصيرفة الإسلامية؛
- خدمة تقديم الاستشارة؛
- خدمة فالاستماع عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني؛

- تعيين هيئة الرقابة الشرعية[1].

2- بالنسبة لمصرف السلام: وتتمثل في:

- دورات تكوينية محلية وخارجية؛
- تقديم بعض النصائح والإرشادات على مستوى الموقع الإلكتروني؛
- خدمة دعم العملاء "للتكفل بطلبات وشكاوي المتعاملين في مدة لا تتجاوز 48ساعة"؛
- وضع التحديثات المتعلقة بمشروع PSC البالغ الأهمية، والذي سيزيد من درجة حماية السويفت، وبالتالي سيرفع من درجة المحافظة على البيانات من الضياع؛
- الانتقال إلى رقم التعريف البنكي (BIN) مكون من ثمان أرقام بدلا من ستة، وتفعيل نظام الأمان ثلاثي الأبعاد(Secure 3D)مع شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM، هذا إضافة للتكفل بحوالي مائة وأربعون تعديل على النظام في إطار صيانة البرامج من أجل تصحيح الأخطاء وإضافة نقاط مراقبة لتحسين جودة البيانات وتفادي الأخطاء؛
- تم إعادة تجديد كامل البنية التحتية لنظم المعلومات من خلال إعادة تهيئة المركز المعلوماتي الرئيسي للمصرف (DATACENTER)، وتم اقتناء معدات ذات جودة عالية مع تنصيب نظام مراقبة آلي للأخطار والتنبيه في حالة حدوث خطر؛
- تم إطلاق خاصية حماية ثلاثية الأبعاد، حيث تساعد حاملي البطاقات المصرفية الصادرة من المصرف على التسوق بثقة وأمان؛
- القيام بعدة دورات تدريبية للموظفين في مجال البنك الرقمي؛
- يحتوي على هيئة فتوى ورقابة شرعية[2].

نستنتج من خلال ما سبق:

أنه وفي سبيل حماية المستهلك والمحافظة على عملائهم وجذب كل من يتردد أو ليست لديه الثقة في البنك، قام كل من بنك البركة وبنك السلام ببعض السياسات والإجراءات التي تكفل حقوق المستهلك، كان أبرزها وما يميزها عن البنوك التقليدية هيئة الرقابة الشرعية والتي لها دور كبير في حماية المستهلك من خلال طمأنته من مشروعية الخدمات والمنتجات، وكذلك التدقيق في العمليات وكشف الأخطاء بكل حيادية، واتخاذ القرارات الازمة، كما تعمل البنوك الإسلامية على خلق موظف كفئ متمكن في مجاله، لتقليل الأخطاء وتحسين التواصل مع العملاء فقد قام بنك البركة باعتماد مؤسسة التكوين في الصيرفة الإسلامية، أما بنك السلام فيقوم بدورات تكونية دورية، ولتحسين أكثر من هذه النقطة وإعطاء حماية أكثر لتعاملهم فإن بنك البركة ومصرف السلام يقومون بتقديم الاستشارة وتقديم بعض النصائح والإرشادات لعملائهم على مختلف الأمور من خلال خبرتهم في هذا المجال مما سيسمح بإمكانية تجنب العملاء للمخاطر المحتمل حدوثها، أما ونحن في

[1] موقع بنك البركة، المركز الإعلامي، https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar تاريخ الاطلاع: 20-05-2022 على الساعة 20:15.

[2] التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html تاريخ الاطلاع: 20-05-2022 على الساعة 20:15.

عصر التكنولوجيا فإن البنكين قاموا بتدعيم أكثر لهذا الجانب عبر أليات وتقنيات تسعى إلى تحقيق أمان أكثر للعميل وحمايته من مختلف عمليات الاحتيال والاختلاس، كما يضع البنكين على عاتقهم مسؤولية التكفل بالعملاء في حالة وجود أي خطأ وحل النزاعات إن وجدت من خلال خدمة فالاستماع لبنك البركة وخدة دعم العملاء لمصرف السلام للتكفل بطلبات وشكاوي المتعاملين في مدة لا تتجاوز 48ساعة.

المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تلبية حاجيات العملاء وتثقيفهم

على غرار البنية التحتية وحماية المستهلك، تكتسب الثقافة المالية وتلبية حاجيات الأفراد أهمية بالغة في تعزيز الشمول المالي، وأبرز السياسات والإجراءات المتبعة في زيادة مستويات الشمول المالي، ما يشجع العملاء في التقرب من البنوك التي تخدم أغراضهم ومصالحهم ومعتقداتهم.

المطلب الأول: خدمات البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي

بالرغم من وجود العديد من المؤسسات المالية والبنوك، إلا أن عدم توفر متطلبات الفرد وحاجاته لديهم يؤدي إلى إحجامه عن التعامل معهم، فتلبية حاجيات العملاء وتطويرها الدائم يعدمن أبرز مقومات تدعيم مستويات الشمول المالي، والذي يزيح جميع العقبات التي تواجه من يتردد في التعامل مع البنوك.

أولا: تقديم خدمات مناسبة ومراعاة احتياجات العملاء:

إن العمل على طرح منتجات وخدمات مالية بما يتناسب مع حاجيات العملاء، يعتبر من مقومات الأساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث تمثل الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من طرف البنوك والنوافذ الإسلامية في الجزائر كما هو موضح:

1- بالنسبة للبنوك الإسلامية:

الجدول رقم(03-17): الخدمات البنكية المقدمة على مستوى بنك البركة

	الخدمة	الصيغة التمويلية
للأفراد	سيارة البركة	مرابحة
	دار البركة لاقتناء منزل	اجارة منتهية بالتمليك
	دار البركة لبناء منزل	اجارة منتهية بالتمليك
	دار البركة لتهيئة منزل	استصناع
	دار البركة لتوسيع منزل	اجارة منتهية بالتمليك
	دار البركة استئجار	ايجار
	ادخار البركة	مضاربة مقيدة
	استثمار البركة	مضاربة مطلقة
	تمويل المواد الأولية ونصف مصنعة	المرابحة/السلم
	تمويل المنتجات النهائية	

للمؤسسات والمهنيين	التمويل المسبق للصادرات	
	تمويل الصفقات المرهونة	
	تمويل الاستثمار	المرابحة/الاستصناع/المشاركة المتناقصة
	تمويل المعدات والتجهيزات للمؤسسات والمهنيين	إجارة منتهية بالتمليك/إجارة تشغيلية
	حساب الودائع الغير مقيدة	المضاربة
	حساب القسائم التشاركية	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على : https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar تاريخ الاطلاع: 21-05-2022 على الساعة 13:40.

من خلال الجدول (03-17) يتضح أن بنك البركة يسعى إلا خدمة تطلعات عملاءه وكافة المواطنين من خلال العديد من الخدمات للأفراد والمهنيين والمؤسسات، متخذا بذلك العديد من الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتمثل في: المشاركة والمضاربة وإجارة المنتهية بالتمليك وإجارة التشغيلية والمرابحة، وكذلك الاستصناع والسلم.

الجدول رقم(03-18): الخدمات البنكية المقدمة على مستوى بنك السلام

	الخدمة	الصيغة التمويلية
للأفراد	بطاقة التوفير أمنيتي	المضاربة
	حساب الاستثمار أمنيتي	
	دفتر الاستثمار هديتي	
	دفتر الاستثمار عمرتي	
	السلام تيسير لتمويل السيارات	بيع بالتقسيط
	دار السلام لامتلاك منزل	إجارة منتهية بالتمليك
	دار السلام لتهيئة منزل	استصناع/استصناع الموازي
	دار السلام إستئجارة	إجارة
للشركات	تمويل الإشغال الهندسية والمدنية	المرابحة/الاستصناع/المضاربة/المشاركة
	تمويل معدات مهنية	المرابحة/إجارة منتهية بالتمليك
	تمويل استغلال	مرابحة/سلم
	تمويل العقارات	إجارة منتهية بالتمليك/استصناع
	تمويل معدات النقل	المرابحة/إجارة منتهية بالتمليك
	السلام إيجار	إجارة تشغيلية/إجارة منتهية بالتمليك

	حساب سلام استثمار	مضاربة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html تاريخ الاطلاع: 21-05-2022 على الساعة 13:40.

من خلال الجدول (03-18) نلاحظ أن بنك السلام يقدم العديد من الخدمات للأفراد والشركات، وفق عدة صيغ تمويلية تمثلت في: المضاربة، المشاركة، المرابحة والإجارة بنوعيها والاستصناع والسلم وكذلك البيع بالتقسيط، وهي كلها صيغ تمويلية وفق الشريعة الإسلامية.

- من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج:

تسعى البنوك الإسلامية الجزائرية إلى الاهتمام بعملائها واحترام خصوصيتهم ومبادئهم، والعمل على طرح وتوفير خدمات ومنتجات تتناسب مع رغبتهم، وكذلك امتصاص الأشخاص والفئات الغير راغبة في المعاملات الربوية، أي الوصول إلى أكبر قدر ممكن من تنفيذ وتحصيل طلبياتهم، فيلاحظ من خلال الجدولين أن هذه البنوك الإسلامية قامت بدارسة جيدة للسوق الجزائرية وقامت بطرح منتجات إسلامية تتناسب مع خصائص العملاء في السوق والتي هي منتجات إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما أنها تعمل على إشباع رغبات وحاجات جميع الأطراف فنلاحظ أنها توفر خدمات مصرفية للأفراد وكذلك للمهنيين والمؤسسات، لم تقف البنوك الإسلامية عند هذا الحد بل نلاحظ أنها تعمل على تنويع هذه الخدمات وفق صيغ تمويلية متعددة يمكن القول أنها مستها كلها، مما يسمح لها بالقيام بتغطية كبيرة للعملاء وجذب أكبر عدد منهم.

2- بالنسبة للنو افذ الإسلامية:

الجدول رقم(03-19): الخدمات المتوفرة على مستوى النو افذ الإسلامية

حساب بدون فو ائد	متوفر في كافة النو افذ الإسلامية	
النو افذ الإسلامية	**الخدمة**	**الصيغة التمويلية**
البنك الوطني الجز ائري	امتلاك تجهيزات لنشاطاتكم	اجارة منتهية بالتمليك
	حساب الإستثمار الإسلامي الغير مقيد	المضاربة
البنك الخارجي الجز ائري	حساب الودائع الإستثمارية الغير مقيدة	المضاربة
	المرابحة للسيارات والسلع الاستهلاكية والسيارات	المرابحة
بنك التنمية المحلية	حساب الإستثمار-مضاربة	المضاربة
	السيارات الإستهلاكية	مرابحة
	تلبية الحاجات التشغيلية	اجارة منتهية بالتمليك
	تمويل المؤسسات والمهنيين	المرابحة

بنك القرض الشعبي الجزائري	حساب التوفير الإسلامي	المضاربة
	تمويل المرابحة عقار	المرابحة
	تمويل المرابحة سيارات	
	تمويل المرابحة تجهيزات	
ترست بنك	ترست ايجار للعقار والمعدات	ايجارة منتهية بالتمليك
	راحتي سيارتي	مرابحة
	تمويل السلام	السلم
	توفير بالمشاركة	المضاربة
بنك الإسكان	اقتناء السكن	ايجارة منتهية بالتمليك
المؤسسة العربية المصرفية	البراق حساب ادخار استثماري-مضاربة	المضاربة
	البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة	المضاربة المقيدة
	البراق ممكن/كروستي-مرابحة	المرابحة
	البرق مهني-مرابحة	المرابحة
	البراق سكني اقتناء	اجارة منتهية بالتمليك
	البراق مهني-سلم	السلم
	البراق مهني-استصناع	استصناع
	البراق مهني-مضاربة	المضاربة (المصرف رب المال)
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	المرابحة لوسائل النقل	المرابحة
	المرابحة للصفقات العمومية	
	المرابحة للأشغال	
	المرابحة للصادرات	
	المرابحة للمواد الأولية	
	المرابحة للإنتاج الفلاحي	
	المرابحة غلتي	
	المرابحة العتاد المهني	
	دفتر إدخار إسلامي منتج للأرباح	المضاربة
	دفتر إدخار إسلامي فلاح منتج للأرباح	
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	إجارة تملكية لإقتناء مسكن	إجارة منتهية بالتمليك
بنك خليج الجزائر	مرابحة سيارتي	المرابحة

	مرابحة تسهيلات	
	مرابحة على المدى القصير	
	مرابحة معدات	
	سلم	السلم
	حسابات الادخار	المضاربة
	حسابات الاستثمار	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://www.bdl.dz، https://badrbanque.dz ، https://bea.dz، https://www.bna.dz/ar، https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar ، https://www.cnepbanque.dz، https://www.trustbank.dz، https://www.bank-abc.com/ar/Pages/default.aspx، https://www.agb.dz/index.php، https://housingbankdz.com/index.php/fr تاريخ الاطلاع: 21-05-2022 على الساعة 13:40.

من خلال الجدول (03-19) يتضح أن النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، تقوم بخطوات مشجعة لتقديم خدمات ومنتجات تلبي حاجيات الفرد والمجتمع، لكن يلاحظ محدودية المنتجات المقدمة من طرف هذه البنوك، والاعتماد أكثر على المنتجات الاستهلاكية كشراء السيارات واقتناء المنازل، وفق صيغة المرابحة وإجارة المنتهية بالتمليك، أما المنتجات الاستثمارية فيمكن القول أنها نادرة، مثل صيغة السلم التي لا تتوفر إلا في ثلاث نوافذ ضمن البنوك الخاصة، هم بنك خليج الجزائر والمؤسسة العربية المصرفية وترست بنك، أما صيغة الاستصناع فهي لا تتوفر إلا ضمن نافذة بنك المؤسسة العربية المصرفية، وانعدام كلي لصيغة المشاركة، أي أنها لا تلبي كافة احتياجات العملاء، خاصة منهم ذوي الدخل المحدود الذين يبحثون عن صيغ تمويلية لبدأ نشاطاتهم وتطويرها، يمكن تفسير ذلك على الانطلاقة المتأخرة لهذه البنوك في مجال الصيرفة الإسلامية وعدم إلمامهم الكافي بهذا المجال، وكذلك نقص الخبرة وعدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة ضمن هذا المجال وافتقارهم للمؤهلات حول المعاملات المصرفية الإسلامية.

ثانيا: تطوير الخدمات والمنتجات المالية:

يعتبر عامل التطوير الدائم للخدمات والمنتجات المالية بما يتماشى مع المتغيرات الحالية والمستقبلية، أفضل الاستراتيجيات لكسب المتعاملين الماليين والاحتفاظ بالحاليين، حيث تعبر كل من تطور التمويلات الممنوحة وزيادة قيمة الودائع لدى البنك عن مدى تطوير الخدمات المصرفية للبنوك. ولقد كانت هذه الأخيرة بالنسبة للبنوك الإسلامي في الجزائر كما هو موضح:

تم الاعتماد على آخر خمس سنوات بناءا على أخر تقرير سنوي لكل بنك.

1- التمويلات:

الجدول رقم (03-20) تطور قيمة التمويلات في بنك البركة

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
التمويلات بدينار الجزائري (مليون دج)	96453	110711	139677	156460	154600
نسبة التغير مقارنة بالسنة الماضية (%)	/	15	26	12	-1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة(2015-2019).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-20) أن قيمة التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة في زيادة مستمرة من سنة الى آخرى إلى غاية سنة 2019 التي سجلت نسبة إنخفاض تعتبر طفيفة، وهذا ما عبرت عنه نسب التغير بين قيمة التمويلات من سنة إلى أخرى، حيث سجلت سنة 2016 نسبة زيادة قدرة بـ 15 % عن سنة 2015، أما في سنة 2017 فكانت نسبة التغير جيدة نوعا ما عن سنة 2016 بنسبة 26% والتي تعتبر اعلى قيمة سجلت، في حين كان التغير بين سنة 2018 وسنة 2017 بـ 12%، لتأتي سنة 2019 والتي كان فيها نسبة تغير بالسالب على عكس العادة ولكن بنسبة طفيفة قدرة بـ 1%.

الجدول رقم (03-21): تطور قيمة التمويلات في بنك السلام

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
التمويلات بالدينار الجزائري (مليون دج)	29377	45454	75340	93510	99252
نسبة التغير مقارنة بالسنة الماضية (%)	/	55	66	24	6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام (2016-2020).

أما عن بنك السلام فيلاحظ من خلال الجدول رقم (03-21) أنَ قيمة التغير في تمويلات كانت في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى وبقيم جد معتبرة خاصة إلى غاية سنة 2018، فقد كان التغير بين سنة 2017 وسنة 2016 بـ 55%، وبين سنة 2018 وسنة 2017 بـ 66%، أي أن في هاته السنتين تعدت نسبة الزيادة حاجز 50%، في حين سجلت سنة 2019 نسبة زيادة في تمويلات بـ 24% عن سنة 2018، وكانت نسبة التغير كذلك بزيادة بين سنتي 2020 و2019 بـ 6%.

ويعبر الشكل التالي ويوضح أكثر التغير في قيمة التمويلات في بنكي البركة والسلام:

الشكل رقم(03-15): تغير قيمة التمويلات لدى بنك البركة والسلام

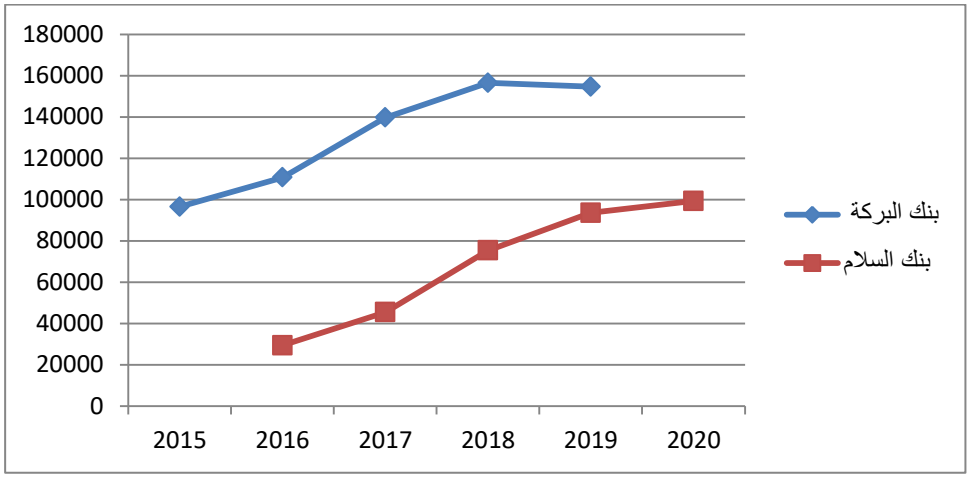

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الجدول رقم (03-21) والجدول رقم (03-22).

ويلاحظ من خلال الشكل رقم (03-15) أن قيمة التمويلات الممنوحة من طرف بنكي البركة والسلام في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى، هذا ما يدل على إقبال العملاء على الصيغ التمويلية المقدمة من طرف البنكين، كما أن الاستمرار في زيادة من سنة إلى أخرى يدل على تطوير الدائم لهذه الصيغ حتى تلقى إقبال وترحيب من طرف العملاء وعدم عزوفهم عنها بالجودة والحاجة المطلوبة، أما عن انخفاض المسجل في سنة 2019 لبنك البركة وكذلك الزيادة الطفيفة في بنك السلام فهذا راجع الى الوباء المنتشر أنذاك في البلاد covid-19.

2- الودائع :

الجدول رقم(03-22): تطور الودائع لدى بنك البركة

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الودائع بدينار الجزائري (مليون دج)	154562	170137	207945	223995	213500
نسبة التغير مقارنة بالسنة الماضية (%)	/	10	22	8	-4

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة(2015-2019).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (03-22) أن قيمة الودائع للعملاء لدى من خلال الجدول رقم (03-24) والذي يعبر عن قيمة الودائع لعملاء بنك السلام، أن هذه الودائع كانت في زيادة مستمرة من سنة الى اخرى، ففي بنك البركة في زيادة تعتبر مستمرة وبنسب متفاوتة، ففي سنة 2016 كانت هنالك زيادة للودائع لدى البنك مقارنة بسنة 2015 بقيمة 10%، استمرت هذه الزيادة وسجلت قيمة 22% كنسبة تغير بين قيمة الودائع بين سنتي 2017 و2016، في حين في سنة 2018 كانت هنالك كذلك نسبة زيادة قدرت ب 8% عن سنة 2017، أما سنة 2019 فتم تسجيل انخفاض في قيمة الودائع لدى بنك البركة قدر ب 4% عن سنة 2018.

الجدول رقم (03-23): تطور الودائع لدى بنك السلام

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الودائع بدينار الجزائري (مليون)	34512	64642	85432	102405	129320
نسبة التغير مقارنة بالسنة الماضية (%)	/	87	32	20	26

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام (2016-2020).

يلاحظ سنة 2017 تم تسجيل 87% كنسبة زيادة في الودائع مقارنة بسنة 2016 والتي تعتبر قفزة نوعية وزيادة جد معتبرة، استمرت هذه الزيادة إيضا في السنوات التالية لكنها لم تتجاوز حاجز 50%، فقد قدرة نسبة التغير في قيم الودائع بين سنتي 2018 و2017 بزيادة قدرها 32%، أما بين سنتي 2019 و2018 فقد فكانت هنالك زيادة بـ 20%، في حين كانت نسبة التغير بين سنة 2020 وسنة 2019 بزيادة قدرها 26%.

ويوضح الشكل التالي التغير في قيمة ودائع العملاء لدى بنك البركة وبنك السلام:

الشكل رقم(03-16): تغير قيمة الودائع لدى بنك البركة والسلام

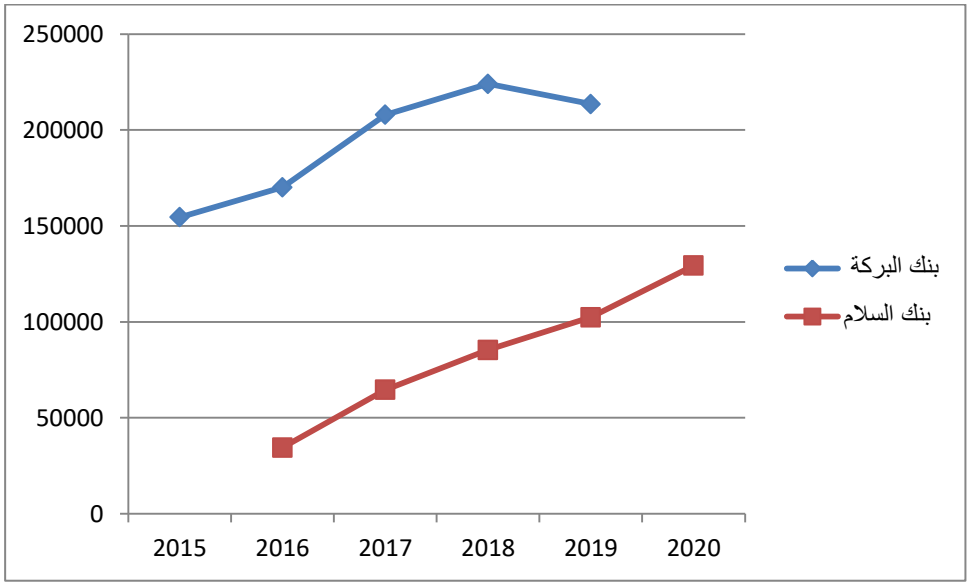

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03-23) والجدول رقم (03-24).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (03-16) أن ودائع العملاء لدى بنك البركة وبنك السلام كانت في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى، هذا ما يدل على إقبال العملاء على البنكين وتعاملهم معهما، ووضع كل ثقتهم في البنكين، وهذا ما يثبت أن الخدمات البنكية المقدمة من طرف بنك البركة وبنك السلام كالحسابات الغير ربوية تلقى رضا واستحسان العملاء، وكذلك حسابات الادخار المبنية على صيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية كالمشاركة والمضاربة والتي مبنية على مبدأ تقاسم المخاطر، هي الأخرى كان لها دور في جذب هذه الودائع، في حين أنه يمكن تسجيل نسب زيادة أكبر إذا تم التعامل أكثر بهذه الصيغ الاستثمارية خاصة في مشاريع مبرحة تعود على صاحب الوديعة بأرباح مرضية، أما سنة 2019 والتي تبقى النقطة السوداء والتي سجل فيها نقص في قيمة الودائع لدى بنك البركة فهو راجع الى الوباء المنتشر والحجر المفروض وحاجة الناس الى نقود فب تلك الفترة والذي لم يسمح لهم بالادخار .

المطلب الثاني: التثقيف المالي من خلال البنوك الإسلامية:

يعد التثقيف المالي من أهم الركائز الداعة لشمول المالي، بحيث زيادة الوعي لدى الفرد يسمح له بالوصول للمنتجات والخدمات المالية، والاستخدام الأمن لها.

1- جهود بنك البركة في زيادة مستويات التثقيف المالي: تتمثل أساسا في:

- تحتوي على موقع الكتروني.
- إصدار مجلة نبض البركة؛
- إصدار مطويات تعريف بالخدمات؛
- إصدار تقرير سنوي؛
- Sms banking للتواصل مع البنك؛
- تحتوي Call center وهي خدمة للإصغاء والاستعلامات عن طريق الهاتف؛

- إصدار تقارير شرعية[1].

2- جهود مصرف السلام في زيادة مستويات التثقيف المالي: وتتمثل في:

- تحتوي على موقع الكتروني خاص بمصرف السلام؛
- إصدار الشروط المصرفية للاطلاع على العمولات والرسوم المعمول بها؛
- إصدار تقارير سنوية؛
- إصدار مجلة شهرية "مجلة السلام"؛
- خدمة chatbot للرد باستخدام الذكاء الاصطناعي على رسائل العملاء؛
- إصدار تقارير لهيئة الفتاوى والرقابة الشرعية؛
- استغلال أموال الوقف والزكاة لبناء المدارس ومراكز التعليم؛
- رعاية الملتقيات والندوات وتدعيمها[2].

من خلال ما سبق نستنتج:

أنه ومن خلال المعطيات السابقة يتبين أنَ البنوك الإسلامية في الجزائر تسعى جاهدة إلى توسيع دائرة التثقيف المالي، لأفراد المجتمع بصفة عامة ومتعا ميلها بصفة خاصة، بطرق تقليدية وأخرى مبتكرة.

حيث ساهم مصرف السلام في بناء المدارس ومراكز التعليم، سعيا منه للقضاء على محو الأمية والوصول إلى مجتمعات مثقفة في كافة المجالات ليس إلا المجال البنكي أو المالي، لكن بطبيعة الحال هذا سيكون له دور جد إيجابي من ناحية التثقيف المالي للأفراد والمجتمعات.

كما كانت له لمسته الخاصة في رعاية الملتقيات والندوات الهادفة، ولم يتوقف عند هذا الحد، فقد بادر مصرف السلام في إطلاق منتوج يعتبر مبتكر ألا وهو خدمة chatbot، للرد باستخدام الذكاء الاصطناعي على رسائل العملاء، وتعتبر هذه قفزة نوعية ونقطة يثاب عليها البنك، لأن هذه الخدمة سوف تقلص الفجوة بين البنك والعميل وتمحو كل لبس أو إبهام حول أي تعاملات أو خدمات التي يقدمها يقدمها البنك، فسوف تمكن العميل من الوصول للإجابة عن أي استفسارات تجوب بخاطره وبدون تكاليف أو تكبد أي عناء.

في حين كان بنك البركة هو الآخر يعمل على تقرب المواطنين وعملاءه منه، وتزويدهم بكافة المعلومات وازاحة اي لبس يدور بخاطرهم، كان ذلك في الأول بإصدار مطويات موجه لكافة الناس تسمح لهم بالتعرف على الخدمات البنكية الموجودة لدى البنك، ثم تم إطلاق خدمة sms banking، وهي خدمة للتواصل مع البنك عن طريق الرسائل القصيرة، ثم سارعت الى تطوير هذه الخدمة وأطلقت منتوجها الجديد والمسمى بـ call center وهي خدمة للإصغاء والاستعلامات عن طريق الهاتف، حيث يحق لكل مواطن كان عميل لدى البنك أولا أن يستفسر عن أي شيء يخص البنك من خدمات مما يعزز لديهم التعرف على كافة المعلومات التي يحتاجونها التي تخص اي منتج .

[1] بنك البركة، https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar ، تاريخ الاطلاع: 25-05-2022 على الساعة 19:15.

[2] القرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html ، تاريخ الاطلاع: 25-05-2022 على الساعة 19:15.

أما عن النقاط المشتركة بين بنك البركة ومصرف السلام فيعتبر الموقع الالكتروني الخاص بكل بنك كأول نقطة يساهم بصورة أكبر بعرض وتسويق الخدمات المصرفية للبنكين وتوفير كافة المعلومات عن المنتجات والخدمات ودليل الاستعمال، هذا ما يساهم لدى المواطنين من زيادة معارفهم ويتسنى لهم معرفة وفهم مختلف المنتجات والخدمات.

في حين يصدر كذلك كل من بنك البركة وبنك السلام مجلة، يمكن لها أيضا تعزيز مستويات التثقيف المالي. كما يقوم البنكين بإعلام جميع المواطنين والمتعاملين من مدى صحة الخدمات البنكية ومنتجاتهم وتوافقهم مع الشريعة الإسلامية، عن طريق التقارير الشرعية لبنك البركة وتقارير هيئة الفتاوى والرقابة لمصرف السلام، هذا ما سوف يعزز الوعي والمعرفة لدى جميع المتعاملين أومن يرغب بالتعامل مع البنك حول المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنكين.

خلاصة الفصل:

فمن خلال هذا الفصل الذي حاولنا فيه التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، كونها تتكون من مجتمع مسلم محجم عن كل التعاملات الربوية وذات الفائدة المعلومة، والتي بإمكان هذه البنوك التي تتوفر على أسس ومبادئ تؤهلها لأن تكون رائدة في مجال المصرفي وبنكي في الجزائر واستقطاب عدد كبير من أفراد المجتمع الجزائري إلى الدائرة المالية الرسمية.

حيث تمثل واقع الشمول المالي في الجزائر بمؤشرات عبرت عنه بمستويات متدنية، كان على إثر ذلك العمل على التعرف على البنوك الإسلامية وما تحدثه من مساهمة في تعزيزه، حيث توجهت الجزائر من الإعتماد على هذه الآخيرة وإبرازها أكثر وهذا من خلال ما يمك أن تحدثه من دعم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال محاولة توفير البيئة الملائمة للممارسة نشاطها طبقا لإصدار بعض القوانين وتعديلها، أدت بها إلى دعم في البنية التحتية وزيادة في الإنتشار الجغرافي للبنوك، هذا وبدوره قامت البنوك الإسلامية الجزائرية بتقديم خدمات مالية تلبي حاجيات الفرد والمجتمع الجزائري، والعمل على رفع مستوى التثقيف المالي وتقديم الحماية الكافية للمستهلكين.

خاتمة عامة

جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف على دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، باعتبار أن الشمول المالي من أحد المفاهيم الأساسية المعاصرة الذي إستطاع خلال السنوات القليلة الماضية أن يحظى بإهتمام دولي وإقليمي كبير، حيث أصبحت العديد من الدول تسعى إلى تعزيزه بكافة الطرق والإستراتجيات التي تساهم في وصول وإستخدام كافة فئات المجتمع إلى مختلف الخدمات المالية.

والشمول المالي لم يعد تلك الظاهرة الإجتماعية المتمثلة في إيصال الخدمات المالية إلى مختلف الأفراد ومحدودي الدخل فحسب، بل أصبح موضوع ذا أهمية قائم بذاته يساهم في تحقيق الإستقرار المالي ويعزز النمو الإقتصادي ويزيد المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية في الدول، ذلك ما أدى به ليكون محل إهتمام الجهات المعنية وكل الفاعلين الإقتصاديين، من خلال وضع إستراتجيات مناسبة وتوفير متطلباته لتعزيزه من بنية تحتية قوية وكفؤة ونشر الثقافة والوعي المالي، وضرورة تلبية حاجيات المواطنين لجذب أكبر عدد ممكن منهم إلى القطاع المالي الرسمي، في حين كان لحماية المستهلك أيضا دورا بالغ الأهمية حيث ساهم في زيادة الثقة بين العميل والقطاع المصرفي.

من خلال دراستنا نجد أن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تعتبر متدنية، ما قابلها إرتفاع في معدلات الإستبعاد المالي والذين تمثلوا في من لايزالون بلا حسابات مصرفية، لذلك وجب على السلطات المحلية وعلى رأسها البنك المركزي إعطاء أهمية كبيرة لهذا الموضوع، حيث تعتبر البنوك الإسلامية من أهم السبل التي لها المقدرة في إستيعاب أكبر فئات المجتمع من خلال منتجاتها التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، هذا ما يخلق دعم في البنية التحتية وكذلك الإستعانة بالنوافذ الإسلامية وخلق المنافسة بينهم مما يزيد من الوصول إلى الكثير من شرائح المجتمع، فإنتاج وتصميم وتقديم خدمات مصرفية تتماشى مع مبادئ و قيم الفرد الجزائري والذي كان له عزوف عن مختلف المعاملات الربوية المقدمة من طرف البنوك التقليدية سيعزز الشمول المالي، ومن المرجح أن يكون للتطور الحاصل في المجال التقني وتكنولوجي في هذا المجال تأثير على مستويات الشمول المالي، في حين تبقى مبادرات هذه البنوك الإسلامية والتي تنشط في الساحة البنكية الجزائرية في محاولة زيادة الوعي المالي للأفراد، وتوفير حماية أكبر لعملائها تعطي شيئا من التفائل.

أ. إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد إقبال كبير على التعامل مع البنوك الإسلامية كونها توفر منتجات مالية توافق الشريعة الإسلامية لراغبين في ذلك.

تبين من خلال الدراسة إلى أن هنالك فئات لا ترغب في التعامل مع البنوك التقليدية والمعاملات الربوية لأسباب دينية وثقافية، وتعد البنوك الإسلامية محطة أنظار لهم مما يولد إقبالهم على هذه الأخيرة وهو مايؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تعتبر مستويات الشمول المالي متدنية في الجزائر.

من خلال المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global تبين أن الجزائر سجلت مستويات متدنية في هذا المجال خاصة من ناحية ملكية الحسابات والتعامل بها وقلة عمليات الإدخار والإقتراض من المؤسسات المالية، وهو ما يؤكد صحة الفرضيةالثانية.

الفرضية الثالثة: تحاول البنوك الإسلامية الجزائرية توفير إحتياجات ورغبات العملاء بما يدور في دائرة الحلال.

تقوم البنوك الإسلامية في الجزائر بالعديد جاهدة لتلبية حاجيات جميع فئات المجتمع بما يتماشى مع متطلباتهم وإمكانياتهم، بإضافة إلى تقريب الخدمات من الأفراد عن طريق توسيع شبكة البنوك الإسلامية والعمل على رفع مستويات التثقيف المالي، وهومايؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ب. النتائج:

من خلال المعالجة النظرية والتطبيقية المتمثلة في الدراسة الشاملة لدور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ❖ الشمول المالي عبارة عن مصطلح حديث النشأة، يعمل على إيصال و إستخدام مختلف الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع داخل القطاع الرسمي، بالجودة المطلوبة وما يتناسب مع إحتياجاتهم.
- ❖تعتبر البنوك الإسلامية ملجأ للأفراد الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك التقليدية ذات الطابع الربوي.
- ❖تعتبر صيغ التوميل الإسلامي والتي تتبناها البنوك الإسلامية أكثر الطرق فعالية في المجال البنكي لجذب أكبر عدد من العملاء، خاصة الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود.
- ❖تساعد البنوك الإسلامية في خلق المنافسة في الساحة البنكية، مما يساهم في التركيز على الإهتمام بالمنتجات والخدمات المالية والعمل أكثر على تلبية حاجيات العملاء.
- ❖لازالت مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تسجل تأخر ملحوظ في ملكية الحسابات وإستخدامها، وكذلك التقرب من المؤسسات المالية في العمليات الإدخارية والإقتراضية وغيرها، حيث أصبح من الضروري تبني إستراتجية فعالة وتظافر كافة جهود الأطراف المساهمة في دعم وتعزيز الشمول المالي.
- ❖تعتبر البنوك الإسلامية أداة ناجحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال إستقطاب الفئات الغير راغبة في تعامل مع البنوك التقليدية.
- ❖ تؤثر البنوك الإسلامية تأثيرا فعال على تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وذلك بفضل منتجاتها التي تلبي رغبة الفرد الجزائري وتتماشى مع عقيدته ومبادئه الدينية.
- ❖تسعى البنوك الإسلامية في الجزائر إلى الرفع من مستويات التثقيف المالي، وكسب ثقة المتعاملين في القطاع البنكي.
- ❖تعتبر النوافذ الإسلامية مكملة لعمل البنوك الإسلامية وتخلق لها المنافسة مما يساهم في تلبية حاجيات العملاء بشكل أكبر.

ج. الإقتراحات:

بناءا على ما تم التوصل إليه من النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات التالية:

- ❖ إهتمام البنك المركزي الجزائري أكثر بالصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص ومنحهم البيئة المثلى للممارسة نشاطهم.
- ❖ العمل على تكوين هيئات داعمة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.
- ❖القيام بدراسات مفصلة وشاملة لطبيعة الفرد الجزائري وإحتياجات السوق ما يسمح بالتكيف مع متطلبات جميع الفئات وتلبية إحتياجاتهم.

- ❖ العمل على توسيع شبكة البنوك الإسلامية من خلال فتح فروع بنكية تابعة لها.
- ❖ تدعيم النشاط البنكي الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية.
- ❖ الإستفادة من تجارب الدول الرائدة و الناجحة في تعزيز الشمول المالي خاصة عن طريق البنوك الإسلامية.
- ❖ تسهيل الوصول إلى الخدمات البنكية الإسلامية وإستخدامها خاصة في مناطق الريفية و المعزولة.
- ❖ العمل على إرساء ثقافة مالية لمختلف فئات وأفراد المجتمع، وتقديم الدعم اللازم لهم لتبني مختلف الخدمات البنكية بكل وعي وعقلانية.
- ❖ على النوافذ الإسلامية الجزائرية الإهتمام أكثر بمختلف صيغ التمويلية الإسلامية الأخرى على غرار المرابحة، وبذلك جذب أكبر عدد ممكن العملاء.
- ❖ إدراك فعالية كل ركيزة من ركائز الشمول المالي، وعدم ترجيح الكفة لبعضها على حساب الأخر.
- ❖ التطوير الدائم لمختلف المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية، وتقييمها من فترة لأخرى للوقوف على الأخطاء وتصحيحها.
- ❖ دعم البنى التحتية في مختلف المجالات البنكية والتقرب أكثر من العميل.
- ❖ تحسين التعامل مع العملاء وضمان حقوقهم، وحمايتهم من أي أخطاء أو مخاطر قد يتعرضون لها.
- ❖ العمل على خلق التوازن بين المنتجات البنكية الإسلامية والتحول الرقمي والإستفادة أكثر من التكنولوجيا والتطورات الحاصلة والتحول التدريجي إلى الشمول المالي الرقمي.
- ❖ العمل على تدريب الموظفين خاصة في النوافذ الإسلامية، وإحتكاهم بالبنوك الإسلامية بفضل خبرتهم في هذا المجال لكسب معرفة أكبر بالمنتجات الإسلامية .
- ❖ الترويج للمنتجات البنكية الإسلامية بشكل أكبر، والعمل على توضيح الفرق بينها وبين المعاملات في البنوك التقليدية ومشروعيتها الدينية للفرد الجزائري.

د. آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لدور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، نرى أنه هنالك بعض النقاط و المتغيرات الإضافية التي يمكن تناولها و التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة، وعليه هذه أبرز الأمثلة والمواضيع المقترحة:

_ إجراء الدراسة بإستعمال طرق وأدوات آخرى خاصة الإحصائية منها.

قائمة المراجع

قائمة المصادر باللغة العربية:

- **أولا: الكتب.**

1. أحمد عرفة أحمد يوسف، **التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
2. أحمد محمد لطفي أحمد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمؤمول**، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2013.
3. أحمد محمد لطفي، **الإستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفقه والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2013.
4. إدريس بن عمر المانع، **الإستثماروتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021.
5. أشرف محمد دوابه، **دراسات في التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2008.
6. بن جمعان الجريدان، **أحكام العقود المدينة**، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والإقتصاد، الرياض، السعودية، 2014.
7. حامد الطلحة، **محاسبة المقاولات بين النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2013.
8. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
9. حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، **المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية**، الطبعة الأولى، بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2019.
10. حمود محمد غازي الحمادة، **العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الالكتروني**، المركز العربي للنشر والتوزيع،القاهرة، مصر، 2017.
11. خالد أحمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة**، الطبعة الأولى، درا الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
12. خالد أحمد علي محمود، **التوريق والتمويل في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2019.
13. خلفان أحمد عيسى، **النظرية الإسلامية في الإقتصاد**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
14. زيد بن محمد الرماني، **عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، 2000.
15. سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2011.
16. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2012.
17. شوقي بورقبة، هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية-دراسة تحليلية-**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.

18. صادق راشد الشمري، **الصناعة المالية المصرفية مداخل وتطبيقات**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

19. صادق راشد حسين الشمري، **أساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

20.الطاهر قانة، **المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية**، الطبعة الأولى، دار الخليج، عمان، الأردن، 2018.

21. طه عبد العظيم محمد، **الاصلاح المصريفي في البنوك الإسلامية في ضوء قرارات بازل**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.

22. عامر محمد سعيد طوقان، **النظام الاقتصادي الاسلامي بين النظري والتطبيق**، الطبعة الأولى، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

23. عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، الطبعة الأولى، البدر الساطع للنشر والطباعة، الجزائر، 2021.

24. عبد الرحمن النجدي، **الكواشف الجلية عن بعض معاملات البنوك الإسلامية**، الطبعة الثانية، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2011.

25. عبد الرحمن النجدي، **المعايير الشرعية**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، المنامة، البحرين، 2010.

26. عبد الرزاق رحيم الشمري، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الكتاب الثقافي عمان، 2018.

27. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان ،الأردن، 1998.

28. عدنان عبد الله محمد عويضة، **نظرية المخاطرة في الإقتصاد الاسلامي**، الطبعة الأولى، مركز التوزيع في العالم العربي، بيروت، لبنان، 2010.

29. عصام مهدي، أحمد عبد العزيز الكشواني، **حوكمة الشركات والبنوك**، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022.

30. علي جمعة محمد، أحمد جابر بدران، محمد أحمد سراج، **موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر ، 2009.

31. علي سيد إسماعيل، **مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.

32. فواز صالوم حمودي، محمد رمضان إسماعيل، **إدارة المؤسسات والأسواق المالية**، دار علاء الدين، سوريا، 2011.

33. محمد أحمد الأفندي، **الإقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018.

34. محمد البلتاجي، **المصارف الإسلامية – النظرية-التطبيق-التحديات**، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2012.

35.محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010.

36. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018.

37. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والإستثمار في الاسلام**، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018.

38. محمد عبد الله شاهين محمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017.

39. محمد عبد الله شاهين محمد، **سياسات التمويل و أثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

40.محمد عبد المنعم أبو زيد، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 2000.

41. محمد محروس المدرس الأعظمي، **مباحث في الإقتصاد الإسلامي المعاصر**، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019.

42. محمود حسن صوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان ،2014.

43. محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، **الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007.

44.محمود محمد حمودة، **الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، الأردن، 2006.

45. نادية حسن محمد عقل، **نظرية التوزيع في الإقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس ، الأردن، 2011.

46. نايف بن نهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية**، الطبعة الأولى، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020.

47. نوال بوعلام سمرد، **دليلك في المالية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.

48. وائل عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

49. يونس ابراهيم التميمي، **الإدارة الإستراتيجية في المصرف الإسلامي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.

- **ثانيا: الرسائل والمذكرات.**

1. أنفال بوجلال، **قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015.

2. صارة ويس، **فعالية وكفاءة البنوك الاسلامية في التصدي للأزمات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011 .

3. فؤاد بن جدو، **مدى مساهمة البنوك الاسلامية في حل ازمة البنوك المصرفية بعد الازمة المالية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر ، 2012/2011.

4.كمال مطهري، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.

- **ثالثا: المجلات.**

1. أحمد يقور، نصيرة موسي، محمد رضا بوشيخي، **التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي(دراسة حالة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية السوداني للفترة2013-2017)**، مجلة أراء لدراسات الإقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، أفلو، الجزائر، المجلد03، العدد 02، 2021.

2. اسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **و اقع الشمول المالي في المغرب العربي(دراسة مقارنة-الجزائر، تونس والمغرب)**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018.

3. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،المجلد 06، العدد 01، 2021.

4. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **و اقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفية والعربية**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2021.

5. بن زكورة العوينة، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر-أفاق وتطلعات-**، المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد07، العدد02، 2021.

6. رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة الى الدول العربية**، مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2021.

7. رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة :2015-2020**، مجلة افاق علوم الإدارة والإقتصاد جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02 ،2021.

8. رفيقة بن عيشوبة، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي(دراسة حالة الدول العربية)**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد09، العدد 02، 2018.

9. السعيد بن لخضر، صورية شنبي، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019.

10. صليحة فلاق، نادية سوداني، معمر حمدي، **تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021.

11. الطيب داودي، صبرينة كردودي، **التأمين التكافلي : مفهومه وتطبيقاته**، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، بدون سنة النشر.

12. عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي(دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته)**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد06،العدد 01، جوان 2020.

13. فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد06، العدد 01، جوان 2020.

14. لبنى معطى، **أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق**، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 02، العدد01.

15. محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 01، العدد01، 2019.

16. مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، **واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2018.

17. نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وأليات تعزيزه(دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية)**، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، المجلد 02، العدد 02 ، ديسمبر 2021 .

18. نبيل بهوري، **الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه(دراسة حالة الدول العربية)**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، 2019.

19. نور الدين كروش، جمال دقيش، ليلى أولاد ابراهيم، **واقع الشمول المالي في الوطن العربي(دراسة بعض الدول العربية)**، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022.

20. ياسمينة ابراهيم سالم، هاجر يحي، **متطلبات تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة بعض الدول العربية**، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد21، العدد01، 2021.

21. يسمينة قاسي، محمد بولصنام، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد02، ديسمبر 2021.

- **رابعا: الملتقيات.**

1. الأخضر لقيطي، حمزة غربي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة ميدانية-**، الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 24/23 فيفري، 2011.

2. عمر قاضي، على سمى، **واقع الشمول المالي في البنوك الأسلامية الجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "تعزيز الشمول المالي في الجزائر ألية لدعم التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألجلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 06/05 ديسمبر، 2018.

- **خامسا: المواقع والمنتديات.**

1. آسلي ديميرجوتش-كونت، وآخرون، **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017-عرض عام باللغة العربية-**، مستخرج من مقع مجموعة البنك الدولي عبر الرابط https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR.pdf ، تاريخ الاطلاع: 02-05-2022 على الساعة 15:30.
2. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **الشمول المالي: أبعاده و مؤشرات قياسه العالمية-مؤشر Global Findex نموذجا-**، مستخرج من الموقع https://kantakji.com/5842/ ، بتاريخ 21-03-2022 على الساعة 18:55.
3. أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجا-**، 2020، مستخرج من الموقع https://dspace.zu.edu.ly/discover، بتاريخ 21-03-2022 على الساعة 16:20.
4. رامي يوسف عبيد ، **أثر الخدمات المالية الاسلامية عل الشمول المالي في الدول العربية** ، 2019، مستخرج من موقع صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar، بتاريخ 30-03-2022 على الساعة 18:15.
5. موقع إتحاد المصارف العربية، https://uabonline.org/ar/، بتاريخ 03-06-2022 على الساعة 11:30.
6. موقع البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview ، بتاريخ 15-03-2021 على الساعة 10:43.
7. موقع الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2009/12/27/https://www.aljazeera.net/، بتاريخ 03-06-2022 على الساعة 19:44.
8. موقع عربناك، https://www.arabnak.com/، بتاريخ 03-06-2022 على الساعة 11:50.
9. الهادي أحمد محمد حسن، **الادخار في النظام الإسلامي**، مستخرج من الموقع، http://repository.sustech.edu/handle/123456789/17741 ، بتاريخ 30-03-2022 على الساعة 17:30.
10. موقع بنك البركة، https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع: 07-05-2022 على الساعة 16:30.
11. موقع بنك السلام، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html، تاريخ الاطلاع: 07-05-2022 على الساعة 16:30.
12. موقع بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/ تاريخ الاطلاع: 04-05-2022 على الساعة 17:55.

قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

1. Abdelafateh Mohamed Abbes , **les déterminants socio-économique de l'inclusion financière dans les pays de la région mena**, revue les cahiers du cread , centre de recherche en économie appliquée pour développement , Algérie , volume 38 , numéro 01, 2022.

2.Amine Mokhefi , **les banques islamique : fondements théoriques ,** revue Elwahat pour les recherches et les études , université de Ghardaïa , Algérie , volume 4 , numéro 2 , 2011.

3.Belazil F , Benyahia-taibi G , **l'intégration des produits financiers islamiques dans les banques conventionnelles : enquête auprès d'un échantillon de banques nationales** , revue algerian business performance , université kasdi merbah ,Ouargla , Algérie , numéro 13, 2018.

4. Mohamed Abdelafateh Abbes , khadidja Sadi , **construction dun indice d'inclusion financiere pour les pays members de l'organization de la cooperation islamique** , revue d'économie et de statistique appliquée , école nationale supérieure en statistique et en économie appliquée , Algérie , volume 15 , numéro 01 ,2018.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على دور البنوك الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي، بصفتها أحد الأطراف المسؤولة والتي يمكن لها من التأثير على هذه الظاهرة، لما تتوفر عليه من خصائص ومزايا عن باقي الأطراف والتي تمكنها من إستقطاب العديد من الشرائح المستبعدة، وعليه فقد قمنا بالتطرق إلى البنوك الإسلامية أولا، ثم الشمول المالي وإيجاد العلاقة بين المتغيرين، ولإثراء الدراسة تم التطرق إلى جانب تطبيقي حول دور البنوك الإسلامية الجزائرية في تعزيز الشمول المالي داخل الوطن، وقبل ذلك تم التعرف على مستويات الشمول المالي في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تسجل ضعف في مستويات الشمول المالي، الأمر الذي يلزم تحرك الجهات المعنية بوضع إستراتجية وطنية لدعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وفي سبيل ذلك فإن البنوك الإسلامية في الجزائر كانت لها العديد من الجهود في هذا المجال ومحاولة تقليص الفجوة الموجودة وحالات الإستبعاد المالي في الجزائر، من خلال دعمها للبنية التحتية المصرفية والعمل على نشر الثقافة المالية للأفراد، في حين تبقى أبرز مساهمة لها من خلال تلبية وتوفير حاجيات الأفراد والمؤسسات خاصة الشريحة المستبعدة لأسباب ومعتقدات دينية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، البنوك الإسلامية، التثقيف المالي، الخدمات المالية، التمويل الإسلامي.

Abstract :

This study aims to try to identify the role of Islamic banks and their contribution to promoting financial inclusion, as one of the responsible parties that can influence this phenomenon, due to its characteristics and advantages over the rest of the parties that enable it to attract many excluded segments. By addressing Islamic banks first, then financial inclusion and finding the relationship between the two variables, and to enrich the study, an applied aspect was addressed about the role of Algerian Islamic banks in promoting financial inclusion within the country, and before that, the levels of financial inclusion in Algeria were identified.

The study found that Algeria records weakness in the levels of financial inclusion, which requires the concerned authorities to develop a national strategy to support and enhance financial inclusion in Algeria. Financial exclusion in Algeria, through its support for the banking infrastructure and the dissemination of financial culture for individuals, while remaining the most prominent contribution to it by meeting and providing the needs of individuals and institutions, especially the segment excluded for religious reasons and beliefs.

key words: financial inclusion, Islamic banks, financial education, financial services, Islamic finance.